

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517700 Cables: OAU, ADDIS ABABA

المجلس التنفيذي
الدورة العادية السابعة
سرت ، ليبيا ، 28 يونيو – 2 يوليو 2005

-

EX.CL/184 (VII)

تقرير مفوضية الاتحاد الأفريقي
عن الفترة من يناير إلى يوليو 2005

-

الفهرس

الصفحات

العناوين

- 1- عملية التحول المؤسسي للاتحاد الأفريقي
- 2- الإدارة وتنمية الموارد البشرية
- 3- إدارة البرمجة والميزانية والشؤون المالية والمحاسبة
- 4- إدارة السلم والأمن
- 5- إدارة الشؤون السياسية
- 6- إدارة الشؤون الاقتصادية
- 7- إدارة التجارة والصناعة
- 8- إدارة البنية التحتية والطاقة
- 9- إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة
- 10- إدارة الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا
- 11- إدارة الشؤون الاجتماعية
- 12- التعاون الإفريقي العربي
- 13- مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا (منظمات المجتمع المدني والأفريقيون في المهجر)
- 14- إدارة المرأة ومسائل الجنسين والتنمية
- 15- مكتب المراجعة الداخلية للحسابات
- 16- مكتب المستشار القانوني
- 17- إدارة السياسة، التخطيط الاستراتيجي والمراقبة والتقييم وحشد الموارد
- 18- وحدة الاتصال والإعلام

مشروع عملية التحول المؤسسي لمفوضية الاتحاد الأفريقي

مقدمة:

- 1- يذكر المؤتمر والمجلس التنفيذي أنه قد تمت ، في خطة عمل الأولوية للمفوضية المنتهية في عام 2007، الموافقة على أربعة خطوط عمل ذات أولوية للمنظمة على أن من شأنها تعزيز مصداقية مفوضية الاتحاد الأفريقي حتى سنة 2007 وجعلها طرفا فاعلا رئيسيا في عملية تنمية أفريقيا ومن بينها واحد يعتبر أساسيا وهو التحول المؤسسي للمفوضية. ولقد روى أن من الملائم أن يصبح الاتحاد منظمة فعالة وذات كفاءة، يتعين على مفوضيتها أن تكون، إلى حد كبير، قوية وديناميكية.
- 2- ويتطلب هذا تغييرا في الأنظمة الإدارية والمالية وأساليب العمل الأخرى، وكذلك في الثقافة السائدة حاليا داخل المؤسسة. ولهذا السبب، فإن مجال العمل الأكثر إلحاحا بالنسبة للمفوضية هو إجراء عملية تغيير لا تشمل هياكلها والعاملين بها فحسب، بل تتناول أيضا أساليب عملها. ولكي يكون التغيير فعالا، ينبغي أن يشمل أيضا الأجهزة الأخرى للاتحاد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية علاوة على الوكالات المتخصصة الأخرى. كذلك، تم إطلاق برنامج التحول المؤسسي في فبراير 2005.

إدارة البرنامج:

- 3- لتنفيذ برنامج التحول، تم تفضيل المنهاج الخاص بمشروع يسمى "مشروع التحول المؤسسي" الذي تم وضعه. ويتولى إدارته داخليا فريق للمشروع مكون من اثنين وعشرين عضوا جميعهم موظفون بالمنظمة متفرغون للعمل في المشروع.
- 4- وتشرف على هذا الفريق لجنة توجيه المشروع المكونة من رئيس اتحاد العاملين الذي يمثل دوره في تحديد توجه المشروع والمصادقة على جميع مراحل وأنشطته. وتتولى رعاية المشروع المفوضة المكلفة بالشؤون الاجتماعية. كما تترأس لجنة التوجيه. ويقدم الدعم الفني لعملية التحول فريق من الخبراء الاستشاريين مكلف بتقديم الخبرة الضرورية لمؤسسة من هذا القبيل وكذلك الأدوات اللازمة لإدارة وتنفيذ مختلف المراحل المحددة مسبقا.

تنفيذ المشروع:

- 5- يتمحور تنفيذ مشروع التحول المؤسسي حول ثلاثة محاور رئيسية هي:
 - العنصر الثقافي الذي يتعلق بكل ما يخص السلوكيات والقيم و"القيادة".

- عنصر "العمليات" ويتناول إعادة تنظيم جهاز التشغيل وكل ما يتصل بالنصوص وأساليب العمل في مجال الإدارة وعمليات المساندة والدعم والعمليات التشغيلية.
- وأخيراً، عنصر المشاريع ذات الأولوية التي تهدف إلى التعجيل بعملية التنفيذ في إطار المجالات الهامة بالنسبة للنجاح في التغيير.

الأنشطة المنجزة:

- 6 بدأ تنفيذ المشروع بمرحلة التشخيص المتمثل في توضيح الموقف من أجل تقييم الأساس الذي يراد البناء عليه. وقد تم القيام بعملية التشخيص في مرحلتين: (1) مرحلة الاستبيانات "الاستبيان الخاص بالثقافة" والمرسل إلى جميع العاملين و"الاستبيان الخاص بالتوجيه" للإداريين وأخيراً (2) مرحلة المقابلة الفردية مع عينة من العاملين المختارين بالصدفة من بين جميع الفئات وفي كل مجالات تدخل المفوضية. وقد مكن عنصران للتشخيص من جمع العناصر ذات الصلة التي سيتم التركيز عليها في مجال التعاون.
- 7 وقد أتاحت مرحلة التشخيص تحديد ثلاث فئات رئيسية للعمل فضلا عن مجموعة من عناصرها الفرعية وهي:

- عمليات المساندة/الدعم.
- عمليات التوجيه.
- العمليات التشغيلية.

- 8 تم تكوين مجموعات عمل في إطار العمليتين الأوليين وتعمل على قدم وساق لوضع خارطة وإعداد خطط عمل متعلقة بها. وسوف تستكمل أنشطتها في نهاية يوليو حيث تنتهي المرحلة الأولى من المشروع. أما المرحلة الثانية، سوف تشهد تنفيذ خطط العمل هذه.
- 9 ولاستكمال خطط العمل، من الضروري "وضع معالم" مع الاسترشاد بأفضل الممارسات الموجودة في مؤسسات مماثلة. وفي هذا الصدد، يتوقع القيام بالزيارات للاتحاد الأوروبي وبنك التنمية الأفريقي والأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى التي قامت في الماضي بمثل هذه الإصلاحات من أجل الاسترشاد بخبراتها. وقد بدأت العملية بالفعل في مكان أقرب إلى مقر المفوضية بأديس أبابا هو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.
- 10 إن التحول المؤسسي الذي يرغب المسؤولون في المفوضية أن يكون إنسانيا ومركزا قبل كل شيء على العاملين يشمل أيضا جانبا بالغ الأهمية متعلقا بالثقافة. ويهدف هذا الجانب إلى مواكبة العاملين في المفوضية نحو بناء مشترك لثقافة جديدة من المسؤولية وروح الوحدة الأفريقية الشاملة وروح الفريق وروح الأداء الموجه نحو تحقيق النتائج.

- 11- وفي هذا الإطار، تم تنظيم حلقة دراسية للحوار وتعزيز روح الفريق يومي 1 و2 فبراير لأعضاء فريق المشروع وحلقة دراسية أخرى في 21 مايو للرئيس ونائب الرئيس والمفوضين والمديرين جميعهم. ومنذ 8 يونيو، يجري عقد نفس المجموعة من ورش العمل لجميع العاملين في المفوضية حسب مجموعة مصغرة مكونة من عشرين شخصا سوف تنتهي في سبتمبر. ومن المتوقع تسيير هذه الورش لأعضاء المكاتب الفنية ومكاتب التمثيل خارج المقر. وسوف يتيح الحوار الذي تمت إثارته داخل هذه الورش من إطلاع الموظفين بشكل أفضل على أهداف وعناصر التحول والحصول على آرائهم بشأن أفضل الطرق لإدارة العملية.
- 12- كانت الكلمة الرئيسية لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الاحتفال بيوم أفريقيا في 25 مايو من هذا العام تحت شعار "التحول المؤسسي". وبهذه المنسبة، دعي جميع العاملين بالمفوضية بمن فيهم ممثلو المكاتب خارج المقر إلى الاتفاق حول موضوع "سنحقق النجاح معاً". وقد كانت هذه اللحظة متميزة للجميع من حيث تبادل الأفكار بشأن الأهداف والمنهجية وأوجه التقدم لمشروع التحول. وحقق هذا الاتفاق تعبئة حوالي أربعمائة مشارك من بين جميع الفئات للقيام بسلسلة من الأنشطة طيلة اليوم. كما كان الاتفاق مناسبة لإطلاق التحول المؤسسي رسمياً.
- 13- وفي إطار الاتصال ونشر المعلومات حول المشروع على أوسع نطاق، تم إيفاد بعثات إلى اثني عشر مكتباً خارج مقر المفوضية. وقد قام بهذه المهام أعضاء فريق المشروع وخبراء استشاريون فضلاً عن راعية المشروع. وتم إطلاع الموظفين على أهداف وأساليب المشروع.
- 14- وفيما يتعلق بمجال الاتصالات، وسعياً إلى إطلاع جميع العاملين في المفوضية والدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء بشكل منتظم على تطور تنفيذ المشروع، تم إطلاق مجلة إخبارية نصف شهرية للتحول المؤسسي. وقد صدر العدد الرابع منها منذ إطلاقها. وتنتشر المجلة بشكل واسع على جميع الأطراف المعنية.
- 15- وتعتبر عملية التحول مشروعاً طويلاً الأجل. غير أنه يتعين تحديد بعض الأهداف حيث أن عام 2007 يشكل مرحلة حاسمة سوف يتم بعدها إقامة عدد كبير من العمليات. لكن توجد بعض العمليات يعتبر تنفيذها على درجة كبيرة من الاستعجال بحيث يتم إيلاؤها اهتماماً خاصاً في شكل مشاريع ذات أولوية ينتهي تنفيذها في نهاية ديسمبر 2005، وتخص:
- التعجيل بتعيين الموظفين.
 - التعجيل بإنشاء نظم مالية جديدة.
 - التعجيل بتنفيذ أدوات العمل التعاوني واقتسام المعرفة.
 - التعجيل بتنفيذ دعائم الاتصال في الداخل والخارج.
- 16- تعمل مجموعات لإدارة هذه المشاريع ذات الأولوية على قدم وساق بغية تحقيق النجاح في المواعيد المحددة.

الخاتمة:

-17

سوف تشهد نهاية عام 2005 نقطة التحول الأولي في تنفيذ عملية التحول المؤسسي حسبما هو متوقع في الخطة الأولي للمشروع. ويقدم تقرير مرحلي جزئي إلى القمة المقرر عقدها في يناير 2006 يوضح ما تحققة المنظمة خلال الأشهر الستة المقبلة وتعتبر هذه مرحلة مهمة في تاريخ مشروع التغيير لدي المفوضية . وسيمكننا التقرير المرحلي كذلك من تقييم ما تمت تغطيته وما بقي قبل يوليو 2007 وهو نهاية الخطة الإستراتيجية 2004-2007. ستكون هذه المناسبة فرصة لإدخال أي تعديلات في ضوء ما قد تقمه الدول الأعضاء من ملاحظات تتعلق برؤية الاتحاد الأفريقي والمهام التي كلفت بها المفوضية لتحقيق التكامل في القارة.

إدارة الشؤون الإدارية والتنمية البشرية

تعديل هيكل مابوتو:

- 18- يذكر المجلس أنه خلال الدورة الاستثنائية المنعقدة في أديس أبابا، أثيوبيا يومي 6 و7 ديسمبر، 2004، كلف رئيس المفوضية أن يقوم بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين بتعديل هيكل المفوضية الذي اعتمده قمة مابوتو في حدود الميزانية المعتمدة لعام 2005 والخاصة بالنفقات العامة للعاملين.
- 19- تنفيذًا لهذا المقرر، عقدت المفوضية، بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين اجتماعات للجنة الفرعية للهيكل ابتداءً من فبراير حتى يونيو 2005. إن لجنة الممثلين الدائمين، وهي تسترشد بالقيود الميزانية، اعتمدت تعديل هيكل مابوتو في حدود ميزانية 2005 الخاصة بالنفقات العامة للعاملين بالنسبة للإدارات/المديريات التالية:
- الشؤون الاجتماعية؛
 - البنية التحتية والطاقة؛
 - الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا؛
 - التجارة والصناعة؛
 - الاقتصاد الريفي والزراعة؛
 - الشؤون الاقتصادية؛
 - السلم والأمن؛
 - النيباد.
- 20- غير أنه يحتاج مكتباً رئيس المفوضية ونائب رئيس المفوضية وإدارة الشؤون السياسية إلى التعزيز لفترة ما بعد ميزانية 2005. وقامت لجنة الممثلين الدائمين ببحث واعتماد التعديلات التي يتم إدخالها على الهيكل طبقاً لمناشدة رئيس المفوضية.

التعيينات:

- 21- بعد استكمال اللجنة الفرعية للهيكل ولجنة الممثلين الدائمين عملهما، قامت المفوضية بالإعلان عن جميع الوظائف الشاغرة في الفئتين المهنية والخدمة العامة التي اعتمدت بموجب هيكل مابوتو مع مناصب إضافية.
- 22- وعليه، يعكس الوضع الحالي للموظفين مقرر المؤتمر حول تنفيذ هيكل مابوتو. وقد سعت المفوضية إلى ضمان التوازن في تشكيلة العاملين وفقاً لحصة لكل دولة عضو ومراعاة معدل التمثيل بين الجنسين. ومع ذلك، تبذل جهود لتعيين مواطني الدول الأعضاء التي ليس لها تمثيل كافي. وحتى يونيو 2005، ارتفع عددعاملات في مناصب إدارية عالية. ويبين الجدول التالي، تشكيلة العاملين في الاتحاد الأفريقي.

**العدد الإجمالي للعاملين في الفئة المهنية
في مفوضية الاتحاد الأفريقي حتى 7 يونيو 2005**

الفارق	نسبة الحصة المحققة	نوع الجنس		ما تم تحقيقه العدد	الحصص المحددة	البلد	
		الإناث	الذكور				
12	29.41	1	4	5	17	الجزائر	1
3	57.14	0	4	4	7	أنجولا	2
1	80.00	1	3	4	5	بنين	3
5	28.57	2	0	2	7	بوتسوانا	4
0	100.00	0	5	5	5	بور كينا فاسو	5
0	100.00	0	5	5	5	بوروندي	6
0	100.00	3	5	8	8	الكاميرون	7
4	20.00	1	0	1	5	الرأس الأخضر	8
4	20.00	0	1	1	5	جمهورية أفريقيا الوسطي	9
3	40.00	0	2	2	5	تشاد	10
4	0.00	0	0	0	4	جزر القمر	11
4	20.00	0	1	1	5	جمهورية الكونغو	12
6	40.00	0	4	4	10	كوت ديفوار	13
5	16.67	0	1	1	6	جمهورية الكونغو الديمقراطية	14
2	50.00	1	1	2	4	جيبوتي	15
13	23.53	1	3	4	17	مصر	16
4	0.00	0	0	0	4	غينيا الاستوائية	17
4	20.00	1	0	1	5	إرتريا	18
1	85.71	2	4	6	7	أثيوبيا	19
4	42.86	1	2	3	7	الجابون	20
3	25.00	0	1	1	4	جامبيا	21
0	100.00	2	5	7	7	غانا	22
5	16.67	0	1	1	6	غينيا	23
4	0	0	0	0	4	غينيا بيساو	24
1	88.89	5	3	8	9	كينيا	25
4	20.00	0	1	1	5	ليسوتو	26
3	25.00	1	0	1	4	ليبيريا	27

13	23.53	0	4	4	17	الجمهورية العربية الليبية	28
0	100.00	2	4	6	6	مدغشقر	29
1	80.00	2	2	4	5	ملاوي	30
4	80.00	2	2	4	5	مالي	31
4	20.00	0	1	1	5	موريتانيا	32
2	71.43	2	3	5	7	موريشيوس	33
3	50.00	0	3	3	6	موزمبيق	34
4	33.33	2	0	2	6	ناميبيا	35
1	80.00	1	3	4	5	النيجر	36
7	58.82	2	8	10	17	نيجيريا	37
4	20.00	0	1	1	5	رواندا	38
3	25.00	0	1	1	4	الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية	39
4	0.00	0	0	0	4	ساوتومي وبرنسيب	40
0	116.67	3	4	7	6	السنغال	41
4	0.00	0	0	0	4	سيشل	42
2	50.00	0	2	2	4	سيراليون	43
5	0.00	0	0	0	5	الصومال	44
13	23.53	3	1	4	17	جنوب أفريقيا	45
5	44.44	1	3	4	9	السودان	46
3	40.00	1	1	2	5	سوازيلاند	47
0	140.00	3	4	7	5	توجو	48
12	20.00	1	2	3	15	تونس	49
0	114.29	5	3	8	7	أوغندا	50
2	71.43	2	3	5	7	جمهورية تنزانيا المتحدة	51
2	100.00	2	3	5	5	زامبيا	52
4	42.86	1	2	3	7	زيمبابوي	53

ملخص: حتى 7 يونيو 2005، يوجد على الحصص 179 موظفا فقط
التفصيل: الذكور: 122 (أي 68.16%)
الإناث: 57 (أي 31.84%)

23- تمشيا مع ما تعهدت به المفوضية لضمان الشفافية في عملية التعيين، شكلت المفوضية لجننتين للاختيار والاختبار مكونتين من مهنيين/خبراء

في شتي المجالات، اتحاد العاملين ودولة عضو ليس لها مرشحون يتنافسون على أي مناصب (إن أمكن).
 24- تواصل المفوضية تنفيذ مبدأ المساواة بين الجنسين الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات. ومن الجدير بالملاحظة أنه قبل ثلاث سنوات مضت، ورثت المفوضية هيكلًا كان تمثيل المرأة فيه على مستوى المديرين بنسبة 20%. واليوم يقوم بقيادة المفوضية على المستوى الفني فريق من المديرين تشكل المرأة 50% من عضويته

معايير الأداء:

25- مع المطالبة المتزايدة بالأداء الجيد، فإن المفوضية بصدد وضع نظام شامل ومتكامل لإدارة الأداء يشمل إستراتيجية أعمال قائمة على إدارة الأفراد والأداء. ويتطلب هذا النظام التخطيط والتدريب والمراجعة والمكافأة. ويتوقع أن يفي بطموحات المنظمة بتعيين عاملين ذوي مستويات عالية وفعالة وكفاءة وشرف مع إشباع رغباتهم في النهوض بالذات.

المعاش والتأمين والمزايا الطبية:

26- تدرك المفوضية أهمية جذب عاملين موهوبين وتنميتهم والاحتفاظ بهم ويتطلب ذلك تحسين ما يتقاضونه من مزايا وقد شرعت المفوضية في عملية مراجعة أنظمة الرفاهية الاجتماعية للعاملين من مستحقات معاش وتأمين ورعاية طبية. وسوف تقدم نتائج الدراسة في هذا الشأن والتوصيات المتضمنة فيها إلى لجنة الممثلين الدائمين لبحثها.

مواعمة هيكل المرتبات:

27- بما أن المفوضية تحرص على الاحتفاظ بعاملين ذوي مقدرة عالية، من الضروري وضع استراتيجية فعالة للمرتبات تقوم على أساس أداء كل فرد من العاملين. إن المفوضية بصدد مراجعة الهيكل الحالي للمرتبات لضمان المواعمة بين هيكل المرتبات في عهد منظمة الوحدة الأفريقية وهيكل المرتبات المعتمد في مابوتو. وفي الوقت الراهن، يعرقل تنفيذ هيكل المرتبات المعتمد عدد من المشاكل المتعلقة بالتناقض بين الهيكلين للمرتبات اللذين تم دمجهما. وسوف يتم إجراء دراسة في هذا الشأن وتقديمها إلى لجنة الممثلين الدائمين لبحثها.

28- يسرني أن أعرب عن شكري وامتناني للدول الأعضاء على دعمها المتواصل لهذه الإنجازات.

مديرية البرمجة والميزانية والشؤون المالية والمحاسبة

أولاً - إصلاح النظام المالي:

29- خلال الفترة قيد البحث، أحرزت مديرية البرمجة والميزانية والشؤون المالية والمحاسبة تقدماً في تنفيذ التوصيات المتضمنة في تقرير مكتب إرنست أند يونج وكذلك توصيات مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين طبقاً لمختلف المقررات ذات الصلة الصادرة عن المجلس ولجنة الممثلين الدائمين.

ثانياً- تم إحراز تقدم ملموس في المجالات التالية:

30- أُحيل مشروع النظم واللوائح المالية المقترح من مكتب إرنست أند يونج إلي الدول الأعضاء لغرض بحثه. ستناقش مختلف الأجهزة التقرير فور انعقاد القمة ويعتمده المجلس خلال دورته القادمة.

31- قد تم تعزيز عدد العاملين في المديرية بعملية التعيين الجارية في كل من المقر والمكاتب الإقليمية فضلاً عن ذلك، تمت مراجعة هيكل المديرية مع مراعاة توصيات الخبراء الاستشاريين لمكتب إرنست أند يونج وتوصيات مكتب مراجعي الحسابات الخارجيين وتم عرض الهيكل المقترح علي اللجنة الفرعية للهيكل التي قدمت توصيات إيجابية بشأنه تحال إلي لجنة الممثلين الدائمين. وفي حالة اعتماد هذا الهيكل، سوف تتعزز المديرية علي نحو كبير.

32- شرع كل من الموظفين الماليين القداماء والجدد في عملية للتحويل من أجل الاستئناس بعمليات ومستلزمات الخدمات المالية في المديريات الأخرى. وطلب منهم تنفيذ توصيات تقرير مكتب إرنست أند يونج. وتم إنشاء نظام لمراقبة التقدم المحرز بغية الحرص علي التقيد بشكل صارم بهذه التوصيات. وأصدرت المديرية خطوطاً إرشادية ميزانية ودربت موظفي المفوضية علي استخدامها. وبفضل إصدار هذه الخطوط الإرشادية الميزانية، نأمل أن نتوصل إلي إدارة ميزانية 2006 علي نحو أفضل وأن يتوصل مديرو البرامج إلي رصد تنفيذ الميزانية بطريقة أسهل. وتصدر المديرية تقارير شهرية عن أداء الميزانية وهذا سيساعد، علي نحو كبير، في تقليص المصاريف بدون إذن هذا فضلاً عن تسهيل التنفيذ السليم لموارد الميزانية.

33- شرعت المديرية في تنفيذ كافة توصيات المراجعة الداخلية بطريقة تلقائية فور إصدارها. ويتمشى ذلك مع الجهود الرامية إلي تحسين وتعزيز تسيير المراقبة الداخلية ضمن المفوضية.

34- في بداية هذه السنة، شرعت المفوضية في عملية للتحويل المؤسسي وتم إيلاء أهمية خاصة لتحويل تسيير العمليات المالية والمحاسبية. وحتى الآن، استكمل الخبراء الاستشاريون بالتعاون مع موظفي المديرية عملية

تشخيص وتحليل النقائص. و نعتزم مواصلة العمل معا من أجل النهوض بأدائنا لبلوغ مؤشرات الأداء المعمول بها في المنظمات الكبيرة الأخرى وسنقوم بوضع نظام متكامل لتسيير الشؤون المالية يستجيب للمطالب الداخلية ولمطالب شركائنا في الخارج.

35- من الغني عن التذكير أنه لا سبيل لتحقيق أهداف المفوضية ومقاصدها دون أن توفر الاعتمادات المالية الكافية خلال هذا الجزء الأول من السنة لتسهيل تنفيذ البرامج في وقتها. وحتى الآن، دفعت عشر دول أعضاء فقط مساهماتها المقررة في ميزانية 2005. وقد وصل إجمالي المبلغ المستلم 53ر796ر517ر21 دولار أمريكي ممثلا 36% من الميزانية.

36- قام المجلس التنفيذي بإنشاء لجنة وزارية لمراجعة جدول تقدير أنصبة المساهمات القائم في الأساس علي قدرة الدول الأعضاء علي دفع مساهماتها.

37- يحدونا الأمل والرغبة في تحديد موقف نهائي خلال دورة المجلس بغية التوصل إلي ضمان دفع الدول الأعضاء مساهماتها إلي المفوضية.

إدارة السلم والأمن

أولاً: مقدمة:

38- إن الجهود التي بذلتها المفوضية منذ الدورة الأخيرة لمؤتمر الاتحاد قادتتها خطة العمل المنبثقة عن الرؤية والإطار الاستراتيجي المعتمدين في أديس أبابا في يوليو 2004 . ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن خطة العمل هذه قد حددت عدة أنشطة تركز على المحاور الآتية: إنشاء الهندسة القارية للسلم والأمن وتعزيز دور الاتحاد الأفريقي في منع النزاعات وإدارتها ونزع الأسلحة والأطفال المجندين والإرهاب والعلاقات مع الأمم المتحدة وشركاء الاتحاد الأفريقي الآخرين ودعم صندوق السلم وحشد الموارد وإنشاء المؤسسات.

39- على الرغم من الصعوبات البشرية والمادية التي تواجهها المفوضية ، تم إحراز تقدم ملموس في عدد من المجالات وبخاصة فيما يتعلق بإنشاء الهندسة القارية للسلم والأمن ومنع النزاعات وتسويتها والتعاون مع شركائنا في المجتمع الدولي. ويأتي إحراز هذا التقدم الملموس في وقت يتم فيه نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وتتولى فيه المفوضية المسؤوليات المناطة بها في مناطق نزاعات أخرى ولا سيما في الصومال حيث يتعين على الاتحاد نشر بعثة لدعم السلام وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية مع التحضيرات الجارية من أجل نشر محتمل لقوة تكلف نزع الأسلحة من القوات المسلحة الرواندية/ أنتراهاموي سابقا ومن الجماعات المسلحة الأخرى المتواجدة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويشكل هذا عبئا ثقيلًا على قدرات المفوضية التي لا تزال محدودة.

ثانياً- إنشاء الهندسة القارية للسلم والأمن:

40- من الغني عن التأكيد ما يكتسيه استكمال إنشاء الهندسة القارية للسلم والأمن التي تركز على الأساسيين التاليين من أهمية: البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن من ناحية ، والسياسة الأفريقية المشتركة للدفاع والأمن من ناحية ثانية .

(1) البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن:

- التوقيع والتصديق على البروتوكول:

41- خلال الفترة قيد البحث ، ظلت مسألة التوقيع والتصديق على البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن ، يشكل إحدى أولويات المفوضية. ومنذ يناير الماضي لم يسجل أي توقيع جديد على هذا البروتوكول. غير أن مصر قد صدقت على البروتوكول في أول فبراير وأودعت وثائق التصديق عليه في أول مارس 2005 . وفي الوقت الذي كان يجري فيه وضع اللمسات الأخيرة على هذا التقرير، كان عدد الدول الأعضاء التي وقعت على البروتوكول قد بلغ 49 دولة، قامت 38 منها بالتصديق عليه . أما الدول الأربع التي لم توقع على البروتوكول فهي : بوتسوانا ، الرأس

الأخضر ، إرتريا وتونس. وفيما يلي أسماء الدول الأعضاء التي وقعت علي البروتوكول ولكنها لم تصدق عليه : كوت ديفوار ، غينيا بيساو ، غينيا ، ليبيريا ، موريتانيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية ، سيشل ، سوازيلاند والصومال.

42- أود أن أتوجه مرة أخرى ببناء جديد إلي جميع الدول الأعضاء المعنية لكي تتخذ بدون تأخير الإجراءات الضرورية للانضمام إلي البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن .

- سير عمل مجلس السلم والأمن:

43- على الرغم من مختلف العراقيل ، استمر مجلس السلم والأمن الذي تم انتخاب أعضائه الحاليين في مارس 2004 في الاضطلاع بالمسؤوليات المسندة إليه. فمنذ يناير 2005، عقد المجلس ثمانية اجتماعات أتخذ خلالها عدة مقررات تتعلق خاصة بتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ونشر بعثة منظمة الإيجاد لتعزيز السلام في الصومال التي ستنتبع عند انتهاء مرحلتها الأولى بنشر بعثة للاتحاد الأفريقي. وكما سبق لي ذكره في تقاريري الماضية، من الضروري جداً مد مجلس السلم والأمن بالموارد البشرية والمادية اللازمة لأداء مسؤولياته. ومن هذه الناحية ، يطيب لي أن أبلغ المجلس بأنه يجري حالياً العمل من أجل إنشاء أمانة مجلس السلم والأمن وتعيين عاملين إضافيين.

- نظام قاري للإنذار المبكر:

44- يشكل النظام القاري للإنذار المبكر عنصراً أساسياً في الهندسة القارية للسلم والأمن. ولهذا، فإن إنشائه يكتسي طابعاً عاجلاً للغاية. وخلال الفترة قيد البحث ، انصبت جهود المفوضية علي إعداد خارطة طريق تهدف إلي إقامة هذا النظام. وفي هذا الصدد، جرت مشاورات مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية خلال اجتماع للخبراء عقد في أديس أبابا يومي 22 و23 مارس 2005 . ومن المقرر أن تتواصل هذه المشاورات في الأسابيع والشهور القادمة مع هيئات أخرى وكذلك مع الدول الأعضاء. وفي هذه الأثناء تم تجديد غرفة الأوضاع للاتحاد الأفريقي التي تشكل عنصراً أساسياً للنظام القاري للإنذار المبكر. وسوف تتخذ إجراءات أخرى عما قريب لتعزيز قدراتها.

- إنشاء مجموعة الحكماء:

45- فيما يتعلق بمجموعة الحكماء، اعتزم الشروع في المشاورات المطلوبة بغية عرض توصيات علي الدورة القادمة لمؤتمر الاتحاد حول تعيين أعضاء المجموعة.

- إنشاء القوة الأفريقية الجاهزة:

46- خلال الفترة قيد البحث، تم تسجيل تقدم ملحوظ فيما يتعلق بإنشاء القوة الأفريقية الجاهزة. وأود أن أبرز، علي وجه الخصوص، الإطلاق الرسمي للواء الإقليم الشرقي الذي جري في المقر الرئيسي للاتحاد

47- الأفرقي في 11 أبريل 2005. وفي نفس السياق، تم إحراز تقدم في هذا الشأن في مناطق غرب أفريقيا و وسط أفريقيا والجنوب الأفريقي. مثلما تمت الإشارة إلي ذلك، عقدت المفوضية في يومي 22 و 23 مارس 2005 في أديس أبابا، اجتماعا مع مختلف آليات منع النزاعات وإدارتها وتسويتها لاستعراض مختلف جوانب علاقاتها بمجالي السلام والأمن. واتفق الاجتماع علي خريطة طريق تجدد الإجراءات العملية المقرر اتخاذها علي المستويين القاري والإقليمي لتفعيل المرحلة الأولى من القوة الأفريقية الجاهزة في يناير 2006. وتشمل هذه الإجراءات، من بين أمور أخرى، ما يلي:

- إنشاء عناصر التخطيط علي مستوي كل من الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بحلول يونيو 2006،
- استكمال الدراسات المتعلقة بمختلف جوانب القوة الأفريقية الجاهزة في ديسمبر 2005، (الموارد اللوجستية والاتصالات والتدريب والإجراءات العملية الموحدة .. الخ) بما في ذلك عن طريق تنظيم ورشة عمل فنية قطاعية،
- إنشاء الألوية الإقليمية،
- توفير التمويل عن طريق التعاون مع الشركاء من البلدان والمؤسسات.

48- تم كذلك الاتفاق علي أن يجري الاتحاد الأفريقي متابعة واستعراضا مرحليا عن تنفيذ خريطة الطريق المعتمدة. وسيتولى الاتحاد الأفريقي، من جهته، تسهيل توزيع المعلومات المجمعمة وتبادل الخبرات مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

اعداد مذكرة تفاهم بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية:

49- تم بذل جهود فيما يتعلق بإعداد مذكرة تفاهم بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في مجالي السلام والأمن. وخلال اجتماع الخبراء المذكور سابقا، تبادل المشاركون وجهات النظر حول مشروع مذكرة التفاهم المعدة من المفوضية استنادا إلي البعثات الاستشارية التي تمت إلي المجموعات الاقتصادية الإقليمية بين فبراير 2003 ويناير 2004 طبقا للمادة (16) من البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن. وشدد المشاركون علي أن مذكرة التفاهم توفر إطار عمل مناسب وعلي الحاجة لإدخال تعديلات عليها لتصبح مركزة أكثر لكي تساهم، علي نحو فاعل، في تعزيز المواءمة الشاملة للهندسة القارية للسلام والأمن.

(2) السياسة الأفريقية المشتركة للدفاع والأمن:

50- يذكر المجلس أنه في إطار السياسة الأفريقية المشتركة للدفاع والأمن، اعتمد مؤتمر الاتحاد، في يناير الماضي، ميثاق عدم الاعتداء والدفاع

المشترك . وأود أن أطلع المجلس علي أن هذا الميثاق قد تم توقيعه من جانب 12 دولة عضواً في حين أن دخوله حيز التنفيذ يستوجب التصديق عليه من قبل 15 دولة. وبالإضافة إلي الجهود الرامية إلي بدء سريان مفعول هذا الميثاق، سوف تتخذ بعض المبادرات لتحديد الأنشطة الأخرى التي ينبغي القيام بها في إطار السياسة الإفريقية المشتركة للدفاع والأمن.

(3) منع النزاعات وإدارتها وإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاعات:

51- إلي جانب إنشاء الهندسة القارية للسلم والأمن، واصلت المفوضية جهودها المتعلقة بمنع النزاعات وإدارتها. وبخصوص منع النزاعات، تركز خطة العمل بشكل أساسي علي الوقاية الهيكلية التي بخلاف الوقاية المعروفة بالمباشرة أو بالميدانية، ترمي إلي معالجة الأسباب العميقة للنزاعات. وفي هذا الصدد، تتواصل المشاورات علي مستوي المفوضية بغرض استكمال مسار مراجعة إعلان لومي بخصوص التغييرات غير الدستورية. كما ينتظر خلال النصف الثاني من السنة، الشروع في تنفيذ برامج تتعلق بإدارة الحدود ومكافحة العنف وتعزيز ثقافة السلم. وسيتم إعداد وتنفيذ هذه البرامج بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات الشريكة.

52- بخصوص النزاعات ذاتها، استهدف عمل المفوضية تعزيز مشاركة الاتحاد الأفريقي في جهود التسوية وفي تنفيذ اتفاقات السلام. كما شرعت المفوضية في تنفيذ الإجراءات المطلوبة بغية إعداد تصور شامل ومنسجم لعمليات إعادة الإعمار بعد النزاعات. ومن الواضح أن الأمر يتعلق هنا بجانب حاسم لجهود تعزيز التقدم المحرز في مجال إحلال السلام والأمن. وبالنظر للعدد المتزايد للنزاعات التي هي بصدد التسوية عبر القارة (جنوب السودان، جمهورية الكونغو الديمقراطية، بوروندي، كوت ديفوار وليبيريا وغيرها)، فلا شك أن مسألة إعادة الإعمار بعد النزاعات، سوف يحتل مكانة هامة في برنامج عمل الاتحاد الأفريقي خلال العقود القادمة. وعليه، هناك حاجة إلي وضع تصور يسمح للاتحاد بتحديد المجالات التي يتميز فيها بأعماله ويلعب فيها دوره التكميلي لجهود المؤسسات الأخرى سواء منها الأفريقية أو غير الأفريقية. وفي هذا الصدد، من المقرر تنظيم ورشة عمل في سبتمبر القادم تضم جميع المتعاملين المعنيين.

53- خلال السنوات الماضية، وبهدف تعزيز مساهمته في منع النزاعات وإدارتها، فتح الاتحاد الأفريقي مكاتب اتصال أو نشر بعثات لدعم السلام أو المراقبة في مختلف مناطق النزاع أو التوتر. وكان هذا التواجد علي أرض الأحداث، مفيداً للغاية سواء فيما يتعلق بمتابعة الأوضاع ومساندة وتنفيذ اتفاقيات السلام أو بخصوص شفافية الأنشطة التي يقوم بها الاتحاد. وفي هذا السياق، تقوم المفوضية حالياً بتعزيز الوسائل والموارد البشرية لبعثات ومكاتب الاتصال الخاصة بالاتحاد الأفريقي. وهناك اهتمام آخر

أصبح أكثر وضوحاً علي أثر نشر بعثة الاتحاد في السودان ويتعلق بإجراءات تعيين العاملين وإبرام الصفقات الخاصة بالاتحاد الأفريقي . لقد تم إعداد الإجراءات الحالية في وقت كان فيه الحجم الميداني لأنشطتنا منخفضاً جداً. ولهذا، فإنها لا تتكيف مع متطلبات عمليات دعم السلم والأمن مثل العملية الجارية حالياً في دارفور. ويتعلق الأمر بعمليات تطلب المرونة وتفويض السلطات في نفس الوقت. وفي الحالة الخاصة بمنطقة دارفور ، فإن حلاً خاصة هي علي وشك التوصل إليها. ويتعلق الأمر بإعداد إجراءات دائمة بمساعدة مؤسسات مثل الأمم المتحدة ، يجري تطبيقها علي جميع عمليات السلم اعتباراً للمسؤوليات المتزايدة التي يتحملها الاتحاد في هذا المجال.

-54

يجدر التذكير بأنه، خلال دورة المجلس المنعقدة في أبوجا، وبمبادرة من نيجيريا، تمت مناقشة الحاجة لوضع سياسة أفريقية في مجال تزويد بعثات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة باللوازم. بالفعل، يلاحظ أن الدول الأفريقية هي في مقدمة الدول المساهمة بالقوات في عمليات حفظ السلام غير أن القارة نادراً ما تساهم في توفير اللوازم لصالح هذه العمليات علي الرغم من أن هناك بعض البلدان الأفريقية التي تتوفر لديها مزايا تنافسية في إنتاج بعض المواد مثل المواد الغذائية. وعلي ضوء ما سبق ذكره، اقترح أن يبحث الاتحاد الأفريقي سبل وضع سياسة أفريقية للحرص علي إعطاء الأولوية للشركات الأفريقية لتزويد بعثات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المنتشرة في أفريقيا باللوازم والمعدات والسعي إلي تحديد اللوازم الممكن توفيرها من أفريقيا. وكنتيجة لذلك، اعتمد المجلس المقرر رقم (VI) EX.CL/Dec.189 الذي يطلب إلي المفوضية إنشاء فريق عمل لدراسة المقترح ورفع تقرير بشأنه إلي الدورة العادية السابعة للمجلس.

-55

خلال الفترة قيد البحث، شرعت المفوضية في إجراء مشاورات داخلية حول أفضل السبل لتنفيذ المقرر المعتمد في أبوجا. وفي إطار متابعة هذه المشاورات، تعتزم المفوضية عقد اجتماع تشارك فيه كافة العناصر الفاعلة لصياغة توصيات بشأن أفضل سبيل للمضي قدماً في هذا الشأن. وإلي ذلك الحين، اتخذت المفوضية خطوات لإشراك الشركات الأفريقية التي توفر السلع والخدمات لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. وفي هذا الصدد، أقام فريق عمل مشترك بين الإدارات زيارة إلي دارفور من 8 إلي 15 فبراير 2005 لتحديد تدابير إشراك هذه الشركات. وكنتيجة لذلك، تمت إقامة الاتصالات الأولية مع بعض الشركات الأفريقية.

-56

بصفة أعم ، تميزت الشهور الماضية بتقديم ملموس في تسوية النزاعات التي تواجه قارتنا. وينطبق هذا علي بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية حيث يتواصل المسار الانتقالي في هذين البلدين علي الرغم من التأخر الحاصل والصعوبات القائمة. كما ينطبق علي كوت ديفوار حيث تم استئناف تنفيذ اتفاقتي ليناس ماركوسيس وأكرا الثالثة بفضل

جهود الرئيس تابو إمبيكي. ويتعلق الأمر كذلك بليبيريا حيث من المقرر أن تجري في أكتوبر من هذه السنة الانتخابات التي تمثل نهاية الفترة الانتقالية. ويجب عدم ادخار أي جهد لضمان استمرار هذا التقدم.

57- في نفس الوقت ، يبدو من المطلوب بدل جهود إضافية للخروج من الطريق المسدود التي آلت إليها عملية السلام بين إثيوبيا وإرتريا وإنعاش مسار السلام في الصومال حتى لا تفشل مساعي مؤتمر المصالحة برعاية منظمة الإيجاد وإنجاح عملية التفاوض الجارية في منطقة دارفور السودانية وتحسين الوضع الأمني فيها ومكافحة الإفلات من العقوبات. وفي جميع هذه الأوضاع ، ينتظر من الاتحاد الأفريقي أن يلعب دوراً رائداً. إن الأحداث التي وقعت في توجو بعد وفاة الجنرال نياسيميبي أيديما، أوضحت جلياً أن كل عمل منسق يقوم علي مبادئ الاتحاد الأفريقي يمكن أن يؤدي إلي نتائج ملموسة . وأبرزت هذه الأحداث أيضاً ضرورة إقامة تشاور أوثق بين الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وكذلك الحاجة إلي مراجعة عاجلة لإعلان لومي لتكليفه مع مقتضيات الساعة.

58- تعطي الفقرات اللاحقة نظرة عامة عن تطور مختلف أوضاع النزاعات التي تشهدها قارتنا.

(1) جزر القمر:

59- خلال الفترة قيد البحث ، واصلت المفوضية متابعة الوضع في جزر القمر ولا سيما تطور عملية المصالحة في الأرخبيل . وعلي الرغم من التقدم المحرز في هذا النطاق ، لا تزال العملية تواجه عدة صعوبات تتعلق بغياب الحوار والتعاون بين الأجهزة التنفيذية للاتحاد والجزر وبين الجهاز التنفيذي والجمعية الوطنية للاتحاد. وتتعلق أيضاً باقتسام الصلاحيات بين الاتحاد والجزر وبالتأخر في اعتماد وإصدار القوانين الرئيسية التي يحتاج إليها استكمال العملية وقلة الموارد البشرية والمادية. وتجدر الإشارة أيضاً ، علي الصعيد العسكري والأمني ، إلي وجود عدة مشاكل تتعلق بالخصوص بتشكيل جيش واحد وبنظم وهيكل قوات الأمن الداخلية للجزر المتمتعة بالحكم الذاتي ونشر جيش الاتحاد علي كامل التراب الوطني. ولا يزال الوضع علي الصعيد الاقتصادي والاجتماعي ، يبعث علي القلق.

60- في إطار الجهود الرامية إلي مساعدة الأطراف القمرية علي تجاوز هذه الصعوبات، توجه مبعوثي الخاص لجزر القمر فرانسيسكو ماديرا إلي الأرخبيل خلال الفترة من 21 إلي 28 مارس 2005. وعلى إثر ذلك، توجه وفد وزاري يتألف من بلدان المنطقة وترويكالاتحاد الأفريقي، إلي عين المكان خلال الفترة من 6 إلي 7 مايو وامتداداً لهذه الزيارات، يعتزم تشكيل فريق من الخبراء الأفريقيين لمساعدة الأرخبيل علي تجاوز الصعوبات الفنية المرتبطة بتنفيذ عملية المصالحة والتعجيل بعقد طاولة

مستديرة للمانحين بغية حشد الموارد الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأرخييل. وتبقى المسؤولية الرئيسية ملقاة علي كاهل الأطراف القمرية لإنجاح عملية المصالحة في بلدها. وفي هذا الصدد، أودّ أن أناشد مرة أخرى جميع الأطراف لكي تبرهن علي إرادتها السياسية وعلي روح التوافق اللتين لا بدّ منهما لتسوية الأزمة.

(2) الصومال:

61- منذ انعقاد قمة أبوجا، تم بذل جهود مطردة لتسهيل نشر بعثة دعم السلام للهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (الإيجاد) في الصومال، وذلك طبقا لبيان رؤساء دول وحكومات الإيجاد المعتمد في أبوجا في نهاية يناير 2005 والذي تمت إجازته من جانب مؤتمر الاتحاد الأفريقي المنعقد في نفس المكان. وفي إطار متابعة تنفيذ مقرر الدورة الرابعة والعشرين لمجلس السلم والأمن المنعقدة في 7 فبراير 2005 والتي أعطت الإذن للإيجاد لنشر بعثة لدعم السلام في الصومال إلي حين نشر بعثة حفظ السلام للاتحاد الأفريقي، رخص اجتماع مجلس السلم والأمن المنعقد في دورته التاسعة والعشرين المنعقدة في 12 مايو 2005 - بالتحديد - لتنفيذ المرحلة الأولى من نشر بعثة دعم السلام للإيجاد بدءا بنشر الوحدات الأوغندية والسودانية طبقا لمقرر الدورة العادية الرابعة والعشرين لمجلس وزراء الإيجاد المنعقد في نيروبي في يومي 17 و18 مارس 2005.

62- في نفس الوقت، فإن ظروف العمل السائدة في المؤسسات الفيدرالية الانتقالية الصومالية لا تزال تدعو للقلق. ومنذ إنشاء هذه المؤسسات في نهاية السنة المنصرمة وعلي الرغم من خطة تغيير مقرها في أجل لا يتجاوز بداية ديسمبر 2004، فإنها تزال تعمل في مقرها في نيروبي حتى اليوم. ولم يتحسن الوضع الأمني علي نحو مرض في مقديشو وفي مناطق أخرى في الصومال. وعلي الرغم من الاتفاق السائد بين هذه المؤسسات للانتقال إلي الصومال دون أي تأخير، فهناك خلافات قائمة لا تزال تقوض الجهود المتعلقة بهذه العملية. ليس هناك توافق في الآراء بين المؤسسات الانتقالية حول ما إذا كان ينبغي الانتقال مباشرة إلي العاصمة مقديشو أم الانتقال مؤقتا إلي مدن أخرى. كما أنه ليس هناك توافق في الآراء فيما يتعلق بتشكيلة الوحدات الأجنبية التي ستدعم عملية الانتقال وستساهم في استقرار الوضع الأمني وتدريب قوات الشرطة والجيش. فضلا عن ذلك، فإن ندرة الموارد لتنفيذ عملية الانتقال وتلبية بعض الاحتياجات الأخرى زادت من تعقيد مشاكل المؤسسات الانتقالية. نظرا لهذه التحديات والمهام الجسيمة التي ستقوم بها بعثة دعم السلام التابعة للإيجاد ثم بعثة الاتحاد الأفريقي التي ستخلف هذه البعثة بعد استكمال المرحلة الأولى، فثمة حاجة لتعزيز المواءمة بين المؤسسات الانتقالية وحشد الدعم المطلوب لعملية السلام. ومن جهة أخرى، أرسل رئيس

المفوضية بعثة لتقصي الحقائق إلى صوماليلاند ولا تزال الاتصالات تجري مع السلطات في صوماليلاند.

(3) إثيوبيا:

63- هزت إثيوبيا أحداث خطيرة تميزت بأعمال عنف في أعقاب الانتخابات العامة التي جرت يوم 15 مايو 2005 مع أن الانتخابات ذاتها جرت في جو من الهدوء والانضباط ونالت رضا المجتمع الدولي. وتسببت هذه الأزمة في ثلاثين قتيلاً وعدة اعتقالات. ومع ذلك، نسجل بارتياح أن الأوضاع هي بصدد العودة إلى مجراها الطبيعي. ويلتزم الاتحاد الأفريقي بشكل تام بالمشاركة في عملية الوساطة الجارية حالياً وفي لجنة تقصي الحقائق التي تهدف إلى إيجاد أرضية للتفاهم بين المعارضة والحكومة في إثيوبيا بغية التوصل إلى تسوية سلمية شفافة لهذه الأزمة الانتخابية.

(4) إثيوبيا/إرتريا:

64- لم تسجل عملية السلام بين إثيوبيا وإرتريا أي تحرك ملحوظ في الأشهر الأخيرة. فقد بقي الوضع علي حاله فيما يتعلق بالتباين في الآراء بين الطرفين بشأن تنفيذ قرار لجنة ترسيم الحدود الصادر في أبريل 2002. فبينما تدعو إرتريا إلى التنفيذ الكامل وغير المشروط للقرار، تشدد إثيوبيا علي الحاجة لفتح حوار لتسوية مواضع الخلاف المترتبة علي القرار. وعلي الرغم من وقوع بعض الأحداث، فإن الهدوء والاستقرار النسبي لا يزالان سائدين في منطقة الأمن المؤقتة علي طول الحدود بين البلدين.

65- لا تزال بعثة الأمم المتحدة بشأن إثيوبيا وإرتريا تتولى مهمة رصد الوضع في منطقة الحدود. وفي هذا الشأن، قام مجلس الأمن في 14 مارس 2005 بتمديد ولاية هذه البعثة حتى 15 سبتمبر 2005. وبهذه المناسبة، شدد مجلس الأمن علي الحاجة إلى أن تتحمل إثيوبيا وإرتريا مسؤولياتهما ذات الصلة بتنفيذ اتفاقيات الجزائر العاصمة وقرار لجنة ترسيم الحدود ودعا الطرفين إلى تأدية دور قيادي لضمان التطبيع الكامل لعلاقتهما بما في ذلك عن طريق فتح حوار سياسي يفضي إلى اعتماد إجراءات لبناء مزيد من الثقة وتوطيد التقدم المحرز حتى الآن باستخدام أطر العمل للجنة ترسيم الحدود استخداماً كاملاً. وطلب، كذلك، مجلس الأمن من الطرفين التعاون علي نحو كامل وسريع مع لجنة ترسيم الحدود وتوفير الظروف المناسبة لمواصلة عملية الترسيم بطريقة سريعة.

66- لا يزال مكتب بعثة الاتصال لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن إثيوبيا وإرتريا يجري أنشطة للرصد بالتعاون مع مكتب بعثة الاتصال للأمم

المتحدة. ومن جهتي، فقد شرعت في مشاورات متواصلة من أجل بحث السبل والوسائل التي تسمح بالتوصل إلي حل دائم لمشكلة الحدود بما في ذلك عن طريق الدعوة المبكرة لعقد اجتماع مع الأطراف الشاهدة علي اتفاقيات الجزائر العاصمة لاستعراض الوضع.

(5) السودان:

67- استكملت عملية السلام في السودان بنجاح في 9 يناير 2005 عندما

وقعت الحكومة السودانية والجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان علي اتفاقية السلام الشامل التي أنهت أطول نزاع مسلح في أفريقيا. ويتم تنفيذ الاتفاقية علي مرحلتين تبدأ بمرحلة ما قبل الفترة الانتقالية ومدتها ستة شهور وقد دخلت حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع علي الاتفاقية. وستليها فترة انتقالية مدتها ست سنوات سيتم علي إثرها تنظيم استفتاء لتقرير مصير جنوب السودان. وتنص الاتفاقية، من بين أمور أخرى، علي صياغة دستور وطني انتقالي ستستند إليه حكومة الوحدة الوطنية خلال الفترة الانتقالية. وبهذا الصدد، قدمت الأطراف السودانية مقترحات تحال إلي حكومة الوحدة الوطنية. وتجدر الإشارة إلي أنه في 24 مارس 2004، قرر مجلس الأمن للأمم المتحدة إنشاء بعثة الأمم المتحدة في السودان لفترة أولية مدتها ستة شهور تتكون من نحو عشرة آلاف من الموظفين العسكريين وعدد مناسب من العناصر المدنية لدعم تنفيذ اتفاقية السلام الشامل.

68- دعماً لتنفيذ هذه الاتفاقية، قامت اللجنة الوزارية لإعادة إعمار السودان في

فترة ما بعد النزاع، من جهتها، بتنظيم ورشة عمل في كيب تاون في جنوب أفريقيا في 18 فبراير 2005 لرسم استراتيجية تساهم، من خلالها، الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في جهود إعادة إعمار هذا البلد. وكنتيجة لذلك، قامت اللجنة الوزارية زيارة إلي السودان من 22 إلي 26 مارس 2005. وشاركت، كذلك، اللجنة في مؤتمر للأطراف المانحة عقد في أواسط في يومي 11 و12 أبريل 2005 بهدف حشد الدعم لإعادة إعمار السودان. وسمح المؤتمر بحشد 4,5 مليار دولار أمريكي لتمويل المرحلة الأولى من خطة تنمية السودان.

69- بينما تم بذل جهود جبارة في سبيل إيجاد حل دائم لمشكلة جنوب السودان،

لا يزال الوضع في إقليم دارفور يمثل مصدراً للقلق. وعلي الرغم من الجهود المبذولة والتحسين المحرز في بعض المناطق التي انتشرت فيها عناصر بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، يلاحظ أن انعدام الأمن لا يزال سائداً علي الأرض ويتميز بمواصلة شن هجمات ضد السكان المدنيين وعلي وجه الخصوص من جانب ميليشيات الجانجاويد وتسجيل تزايد في الاعتداءات المسلحة وتوجيه هجمات تستهدف المنظمات الإنسانية والقوافل التجارية من جانب حركات التمرد. وأثرت هذه

التطورات سلبا علي إيصال المساعدات الإنسانية التي تشتد حاجة السكان المدنيين إليها.

70- انطلاقاً من هذه الخلفية، لاحظ مجلس السلم والأمن في دورته الثامنة والعشرين المنعقدة في 28 أبريل 2005 أن بعثة الاتحاد الأفريقي المنتشرة في الميدان لا تتوفر لديها القوة الكافية لتنفيذ صلاحياتها. وعليه، قرر تعزيز هذه البعثة ليصل قوامها في نهاية سبتمبر 2005 إلى 6171 موظفا عسكريا وعنصرا مدنيا بمن فيهم 1560 عنصرا من الشرطة المدنية. ومنذ ذلك الحين، تم اتخاذ عدد من الخطوات من جانب المفوضية لضمان نشر القوة المرخص لها في الفترات الزمنية المحددة بما في ذلك عقد مؤتمر للمانحين في أديس أبابا في 26 مايو 2005 لرصد الموارد المالية واللوجستية المطلوبة.

71- فيما يتعلق بالمفاوضات الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية شاملة، تجدر الإشارة إلى أن الفترة قيد البحث تميزت بإجراء مشاورات مكثفة مع الأطراف التي سلم إليها مشروع إطار البروتوكول بشأن تسوية النزاع في دارفور وكذا مع الجهة التشادية المشاركة في الوساطة وسلطات نيجيريا بصفتها القائمة بتسهيل للوساطة وشركاء الاتحاد الأفريقي. ومن المقرر أن تستأنف المحادثات في أبوجا في 10 يونيو 2005.

(6) جمهورية الكونغو الديمقراطية:

72- تميزت الفترة قيد البحث بإحراز تقدم ملموس في المسار الانتقالي رغم التوترات المستمرة داخل الطبقة السياسية الكونغولية وانعدام الأمن الشديد لا سيما في إيتوري. وفي هذا السياق، أثار إعلان احتمال تأجيل الانتخابات من جانب رئيس اللجنة المستقلة للانتخابات. في بداية السنة الحالية، غليانا شديداً علي مستوي الطبقة السياسية الكونغولية. وفي هذا الوضع، عزز المجتمع المدني مشاركته في مواكبة المسار الانتقالي. وفي إطار هذه الجهود كذلك، تم اعتماد مشروع الدستور يوم 16 مايو 2005 من جانب غرفتي البرلمان بحضور الرئيسين جوزيف كبيلا وتابو إمبيكي. وسيعرض هذا الدستور علي استفتاء شعبي. ولا يزال الوضع هشاً علي العموم ويستوجب التزاماً متواصلًا من قبل المجتمع الدولي.

73- من ناحية أخرى، فإن الآليتين المشتركتين للمراقبة التي أنشئنا بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا من ناحية وبين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا، الآلية الثلاثية، من ناحية أخرى، أسهمت في إعادة الثقة بين البلدان الثلاثة وتعزيز الأمل في عودة السلام إلى المنطقة. وتشارك المفوضية بشكل نشط في تفعيل الآليات المشتركة للمراقبة. وفي هذا الإطار، فإن الضباط الذين عينتهم للمشاركة في أنشطة فرق المراقبة المشتركة، قد بدأوا ممارسة

عملهم علي الأرض. كما شاركت في كافة الاجتماعات المنظمة في إطار الآلية الثلاثية.

74- في إطار تنفيذ مقرر الاجتماع الثالث والعشرين لمجلس السلم والأمن الذي عقد في لبيرفيل في 10 يناير الماضي، حول نزع أسلحة القوات المسلحة الرواندية/إنتراهاموي سابقا، وغيرها من الجماعات المسلحة المتواجدة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ووقف نشاطها، نظمت المفوضية اجتماعاً استشارياً حول المسألة في أديس أبابا يومي 15 و16 مارس 2005. وتبع هذا الاجتماع، في 22 إبريل 2005، في أديس أبابا، اجتماع للخبراء العسكريين للدول الأعضاء في هيئة أركان مجلس السلم والأمن وفي لجنة الاتحاد الأفريقي حول جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الوقت الذي كان يجري فيه وضع اللمسات الأخيرة علي هذا التقرير، كانت المفوضية تستعد لعرض بعض التوصيات علي مجلس السلم والأمن. وفي هذا السياق أصدرت القوي الديمقراطية لتحرير رواندا في روما يوم 31 مارس 2005، بيانا أعلنت فيه هذه الحركة إدانتها للإبادة الجماعية في رواندا عام 1994 ومرتكبيها وتخليها عن الكفاح المسلح والتزامها بالانضمام إلي برنامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الاندماج الذي وضعتة الأمم المتحدة.

75- علي الرغم من هذا التطور المشجع عموماً ، لا يزال الوضع الأمني والإنساني في إيتوري يبعث علي القلق حيث أن بعض الجماعات المسلحة مازالت تواصل هجماتها علي قوافل بعثة الأمم المتحدة في الكونغو وترفض إلقاء السلاح . غير أن الموقف الحازم للبعثة تجاه هذه الجماعات، سمح لما يزيد عن 13000 فرد من العناصر المسلحة ومن بينهم عدد كبير من الأطفال المجندين، بتسليم أسلحتهم طواعية.

(7) بوروندي:

76- في بوروندي ، دخلت عملية السلام والمصالحة مرحلتها الأخيرة . وتم يوم 28 فبراير 2005 ، اعتماد دستور ما بعد الفترة الانتقالية في استفتاء شعبي. وكان من المقرر أصلاً تنظيم الانتخابات خلال الفترة من 26 نوفمبر 2004 إلي 22 إبريل 2005 ولكن حالت بعض الصعوبات دون احترام هذا التاريخ. ولهذا وضع جدول زمني آخر يحدد إجراء الانتخابات التشريعية في 4 يوليو 2005 وإجراء الانتخابات الرئاسية في 19 أغسطس 2005 . ونتيجة لهذا التأخر، فإن القمة الرابعة والعشرين للمبادرة الإقليمية للسلام في بوروندي التي عقدت في 22 إبريل 2005 في إنتيبي، أوغندا ، قررت تمديد الفترة الانتقالية حتى 26 أغسطس 2005 وهو التاريخ الذي سيؤدي فيه الرئيس المنتخب اليمين.

77- في هذه الأثناء ، فإن حزب تحرير شعب هوتو/قوات التحرير الوطنية، وهو آخر حركة مسلحة لم تلتحق بمسار السلام، اقترحت الدخول في مفاوضات جدية مع الحكومة الانتقالية والعمل علي وضع خطة سلام قابلة للدوام. ففي هذا السياق ، ساعد الرئيس بنجامين مكابا علي عقد لقاء بين الرئيس البوروندي دوميسيان ندايزي وأغاتون رواسا، في 15 مايو 2005 في دار السلام. وبهذه المناسبة، أعلن الطرفان عن وقف فوري للأعمال العدائية وقررا إنشاء فرق فنية تكلف بتحديد آليات لوقف إطلاق النار بصفة دائمة. والتزما كذلك بالشروع في مفاوضات في أقرب وقت ممكن دون عرقلة المسار الانتخابي الحالي. وإلي جانب ذلك ، تسير عملية إصلاح القطاع الأمني في مجراها الطبيعي.

78- يذكر المجلس أن مجلس السلم والأمن ، خلال اجتماعه يوم 15 نوفمبر 2004 ، كان قد رخص لقوة الحماية لجنوب أفريقيا المكلفة بضمان حماية الشخصيات السياسية في بوروندي، بأن تعمل تحت أوامر الاتحاد الإفريقي. ويسرني اليوم أن أبلغ المجلس بأن قوة الحماية المذكورة أصبحت تابعة بالفعل للاتحاد الإفريقي.

(8) مسار المؤتمر الدولي حول البحيرات الكبرى:

79- يذكر المجلس أن المرحلة الأولى من مسار المؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات الكبرى انتهت بتنظيم القمة الأولى للمؤتمر في دار السلام يومي 19 و20 نوفمبر 2004 واعتماد إعلان حول السلم والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وبدأت المرحلة الثانية من مسار المؤتمر بانعقاد الاجتماع الأول للجنة الوزارية الإقليمية المشتركة في كيجالي يومي 17 و18 فبراير 2005 وهي اللجنة التي تم إنشاؤها من جانب قمة دار السلام. وكلفت هذه اللجنة بإعداد مشاريع البروتوكولات وبرامج العمل المتعلقة ببند المؤتمر الأربعة التي ستعتمد من قبل القمة الثانية التي ستعقد في نيروبي في نوفمبر 2005.

80- عقدت المجموعات الفنية الأربع المخصصة للمواضيع المعتمدة والتي أنشأتها اللجنة الوزارية الإقليمية في كيجالي، أول اجتماع لها في ممباسا من 4 إلي 8 إبريل 2005 ، واتفقت، ضمن أمور أخرى، علي قائمة مشاريع وبرامج العمل الخاصة بكل مجموعة من المجموعات الفنية الأربع. ويتولى إعداد هذه المشاريع، اللجنة الإقليمية التحضيرية بمساعدة خبراء علي أن تعرض علي اللجنة الوزارية الإقليمية لبحثها خلال اجتماعاتها القادمة. وشاركت المفوضية بشكل نشط في هذه الاجتماعات في إطار الأمانة المشتركة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة. كما اتخذت التدابير اللازمة لضمان سير عمل مكتب

الاتصال للاتحاد الأفريقي الخاص بالبحيرات الكبرى الذي مقره في نيروبي، على نحو فعال.

(9) جمهورية أفريقيا الوسطى:

81- تميز الوضع في جمهورية إفريقيا الوسطى خلال الشهور الماضية بتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية (الجولة الأولى في 13 مايو والجولة الثانية في 8 مايو 2005). وقد أعلن الجنرال بوزيزي الفائز بنسبة 64ر6% من الأصوات مقابل 35% للمرشح مارتين زيغيلي الذي اعترف بهزيمته وهناً منافسه. وتجدر الإشارة إلى أن تحالف كواناكوا وهو إئتلاف يجمع أنصار الجنرال بوزيزي، أحرز علي الأغلبية النسبية في الجمعية الوطنية بفوزه بـ40 مقعداً من بين 105. ويرى الملاحظون أن هذه الانتخابات قد جرت في جو من الهدوء. غير أن نشر النتائج إثر الجولة الثانية من التشريعات، نشأت عنه عدة خلافات ومنازعات بل أدت إلى حدوث مواجهات في بعض المقاطعات.

82- من ناحية أخرى ، يذكر المجلس أنه أمام مشكلة الأمن في جميع أرجاء البلاد وبخاصة في المقاطعات الداخلية، ساندت المفوضية طلب تقديم مساعدة مالية إلى القوة المتعددة الجنسيات التابعة للمجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط إفريقيا وذلك في إطار مرفق الاتحاد الأوروبي لدعم السلام الذي تم إنشاؤه بطلب من الاتحاد الأفريقي. وقد تم دفع مساهمة بمبلغ 338 مليون يورو إلى القوة المتعددة الجنسيات لتغطية احتياجاتها للفترة من أول نوفمبر إلى 30 يونيو 2005. والتمست المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط إفريقيا في إبريل 2005 مساندة المفوضية للحصول علي تمويل جديد لتمكين هذه القوة من استكمال مهمتها في إعادة هيكلة قوات جمهورية إفريقيا الوسطى وإعادة الاستقرار في هذا البلد. وشرعت المفوضية في مساعيها من أجل الحصول علي تمويل يسمح للقوة المتعددة الجنسيات بمواصلة مهمتها.

83- تشكل نهاية الانتخابات الرئاسية والتشريعية مرحلة هامة في عودة النظام الدستوري في البلاد . وتعزز المفوضية اتخاذ المبادرات اللازمة من أجل تعزيز هذا التطور الإيجابي والمشاركة بنشاط في جهود الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في جمهورية إفريقيا الوسطى.

(10) كوت ديفوار:

84- في سياق مقرر الاجتماع الثالث والعشرين لمجلس السلم والأمن الذي عقد في ليبرفيل بالجابون في 10 يناير 2005 حول الوضع في كوت ديفوار ، واصل الرئيس تابو إمبيكي وساطته لاستئناف مسار المصالحة في هذا البلد . وتوجت جهوده في 6 أبريل 2005 بالتوقيع

على اتفاقية بريتوريا بين الأطراف الإفوارية. وشمل هذه الاتفاقية بالخصوص علي الإعلان المشترك بإنهاء الحرب وتفكيك الميليشيات ونزع أسلحتها وبرنامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الاندماج والأمن في المنطقة التي هي تحت سيطرة القوي الجديدة وأمن وسلامة أعضاء الحكومة المنتمين إلي القوي الجديدة وتفويض السلطات إلي رئيس الوزراء واللجنة الانتخابية المستقلة وتنظيم الانتخابات ومسألة الأهلية للترشح للانتخابات رئاسة الجمهورية التي لا يجوز للوسيط البت فيها إلا بعد استشارة الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي والأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة.

85- في رسالة تحمل تاريخ 11 إبريل 2005 ، طلب الرئيس إمبيكي من الرئيس لوران باجو تنفيذ أحكام المادة 48 من الدستور الإفوارية، المادة 48 ، وأمر بتأهيل جميع الموقعين علي اتفاقية ليناس ماركوسيس للترشح للانتخابات الرئاسية. وفي نفس الوقت، انطلقت عملية نزع سلاح الميليشيات وتفكيكها في 25 مايو في غيلو غرب كوت ديفوار. وأناشد الأطراف الإفوارية احترام الالتزامات التي تعهدت بها والعمل علي تنفيذ اتفاقية بريتوريا كاملا.

(11) ليبيريا:

86- منذ يناير 2005، تم إحراز تقدم ملحوظ في تنفيذ اتفاقية أكرام الشاملة المبرمة في أغسطس 2003. وبينما طالب المجلس البرلماني التشريعي الانتقالي الوطني وجهات أخرى من المجتمع بتأجيل الانتخابات، تم اتخاذ الخطوات لتنظيم الانتخابات العامة في أكتوبر القادم لتستكمل الفترة الانتقالية بنجاح. ويشمل ذلك استكمال برامج التثقيف والتسجيل المتعلقة بالانتخابات. فضلا عن ذلك، تم الشروع في تنفيذ برنامج إعادة التأهيل والإدماج بعد نهاية برنامج نزع السلاح والتسريح في نوفمبر الماضي.

87- مع هذا، يتوقع التغلب علي سلسلة من المصاعب لضمان انتهاء هذه العملية بنجاح. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة، من بين أمور أخرى، إلي عملية إعادة هيكلة وإعادة تشكيل القوات المسلحة الليبيرية التي تعطلت بسبب ندرة الموارد. فضلا عن ذلك، هناك مشكلة الاتهامات المتكررة بالفساد ونقص الشفافية والنزاهة والمساءلة الموجهة ضد المؤسسات الانتقالية مما يزيد عملية حشد الدعم من الأطراف المانحة تعقيدا. وردا علي هذه الاتهامات، قامت الحكومة بإنشاء فريق عمل لمكافحة الفساد ومنحته التفويض للتحقيق في الاتهامات الموجهة ضد

القطاع العام. ويتعين علي فريق العمل إبداء الفاعلية في تنفيذ الولاية الموكلة إليه.

88- واصلت المفوضية، من جهتها، دعم العملية الجارية في ليبيريا. وفضلا عن مساهمة مكتب الاتصال في منروفيا التابع للاتحاد الأفريقي في تنفيذ اتفاقية أكرام الشاملة، قام مبعوثي الخاص بزيارة إلي ليبيريا من 2 إلي 10 أبريل 2005 لإجراء تقييم شامل للوضع. واتصلت المفوضية كذلك بالاتحاد الأوروبي للحصول علي الدعم الضروري لإعادة هيكلة وإعادة تشكيل القوات المسلحة الليبيرية. وفي وقت استكمال هذا التقرير، لا تزال الجهود تبذل لتوفير مزيد من المساعدة لعملية السلام الجارية في ليبيريا.

(12) توجو:

89- في توجو وبعد وفاة الرئيس أيديما في 5 فبراير وطبقا للنصوص الأساسية لاتحادنا، قمنا بتوجيه نداء من أجل إعادة النظام الدستوري باحترام المادة 65 من الدستور التوجولي الذي ينظم خلافة رئيس الجمهورية في حالة شغور منصب الرئاسة. وقد أدت الضغوط التي مارسها الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجتمع الدولي، أتاحت العودة إلي الشرعية وتنظيم انتخابات رئاسية خلال الفترة الزمنية التي حددها الدستور. ورأت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن المخالفات التي لوحظت خلال الانتخابات لا تعرض مصداقية الانتخابات للشك. بيد أنه تجدر الإشارة إلي أعمال العنف والخلافات التي شابته هذه الانتخابات متسببة في مغادرة ثلاثين ألف توجولي بلادهم متجهين إلي بنين وفرنسا.

90- ففي هذا السياق، عقد مجلس السلم والأمن دورته الثلاثين يوم 27 مايو 2005 وحث الأطراف التوجولية التحلي بضبط النفس وبروح الوفاق من أجل التوصل إلي تشكيل حكومة إنقاذ وطني وتحقيق المصالحة والديمقراطية. وساند المجلس قراري بتعيين مبعوث خاص لتسهيل الحوار بين الأطراف التوجولية بالتعاون مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وشجعني على اتخاذ جميع التدابير الضرورية بما في ذلك إيفاد بعثة مراقبة لمتابعة تطور الوضع السياسي والأمني والاجتماعي والإنساني والمتعلق بحقوق الإنسان في توجو. وفي نفس الوقت، اعتبر المجلس أن شروط استئناف مشاركة السلطات التوجولية وممثليها في أنشطة جميع أجهزة الاتحاد الأفريقي، أصبحت متوفرة وطلب من المفوضية اتخاذ التدابير اللازمة لضمان استئناف هذه المشاركة.

91- بطلب من الرئيس الحالي، ألغي رئيس المفوضية إرسال مبعوث خاص وبعثة للمراقبة إلي توجو وقرر دعم جهود الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي. ومنذ 21 يونيو 2005، تم تنصيب حكومة جديدة يوجد على

رأسها السيد آدم كوجو كرئيس للوزراء وينتمي إلى تيار المعارضة المسمي بالمعتدل.

(13) غينيا بيساو:

92- منذ الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس كومبا يالا في 14 سبتمبر 2003 ، يواصل الاتحاد الأفريقي دعم الجهود التي تبذلها المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا من أجل عودة النظام الدستوري والاستقرار إلى هذا البلد. ويذكر المجلس أنه طبقاً لميثاق الفترة الانتقالية، فإن الانتخابات التشريعية التي نظمت يومي 28 و30 مارس 2004، سمحت بتشكيل الحكومة وإنشاء الجمعية الوطنية الشعبية. وستجري يوم 19 يونيو 2005 ، الانتخابات الرئاسية التي تسجل عودة النظام الدستوري بصفة نهائية.

93- تجدر الإشارة مع ذلك ، إلى أنه إذا كان الوضع في البلاد يتسم بالهدوء نسبياً، فإن التمرد الذي وقع يوم 6 أكتوبر 2004، أحدث توتراً حقيقياً زادت في حدته خلال الأشهر الماضية عدة أحداث ولا سيما تفكك الأحزاب السياسية وترشح الرئيسين السابقين كومبا يالا وجاو بيرنارد وفيرا للانتخابات الرئاسية، مما أثار جدلاً وكذلك المشروعية التي طالب بها كومبا يالا بصفته رئيساً للجمهورية، في تصريحه يوم 15 مايو 2005 الذي دعا فيه إلى تأجيل الانتخابات الرئاسية. وفي هذا الصدد، لوحظت محاولته لاحتلال القصر الرئاسي في الليلة ما بين 24 و25 مايو وذلك بمساعدة مجموعة من العسكريين. زار مبعوثي الخاص فرانسيسكو ماديرا غينيا بيساو لتقييم الوضع وعرض توصيات بشأن الدعم الذي يمكن أن يقدمه الاتحاد الأفريقي للمسار الحالي في هذا البلد. وعند استكمال هذا التقرير، كان من المقرر دعوة مجلس السلم والأمن إلى الاجتماع لبحث الوضع في غينيا بيساو.

(14) الصحراء الغربية:

94- منذ يناير الماضي ، لم تشهد الجهود التي بذلت لحل النزاع الدائر في منطقة الصحراء الغربية تطوراً جديداً. أقول بصفة خاصة، إنه لم يحدث تقدم في عملية تنفيذ خطة السلام التي قدمها إلى الأطراف السيد جيمس بيكر الممثل الخاص السابق للأمين العام والتي تنص علي ممارسة سكان الصحراء الغربية حقهم في تقرير المصير بعد مرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات.

95- كجزء من جهوده المتواصلة ، قدم الأمين العام للأمم المتحدة في 19 إبريل 2005، تقريراً آخر إلى مجلس الأمن عن الوضع في الصحراء الغربية المتنازع عليها. وبحث مجلس الأمن في وقت لاحق، التقرير المذكور واعتمده في 28 إبريل 2005 بموجب القرار رقم 1598(2005) الذي كرر فيه، من بين أمور أخرى، نداءه الموجه إلى الأطراف ودول الإقليم

لمواصلة التعاون الكامل مع الأمم المتحدة في نفس الوقت الذي قام فيه بتمديد تفويض بعثة الأمم المتحدة إلي الصحراء الغربية إلي 31 أكتوبر 2005. 96-
 ونهاية مايو 2005، واجهت مدينة العيون موجة من الاضطرابات والمظاهرات تم تنظيمها والقيام بها تحت قيادة نشطاء حقوق الإنسان الصحراويين ومؤيديهم. وقد أبلغ بإصابة عدد كبير من الناس بجروح أو بتعرضهم للاعتقال. وفي أول يونيو 2005، كتب إلى رئيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بخصوص هذه التطورات. في رسالته، ذكر أن المظاهرات كانت ترمي إلى ضمان إطلاق سراح السجناء الصحراويين واحترام حقوق الإنسان وممارسة الشعب الصحراوي حقوقه الثابتة في تقرير مصيره. وناشد الاتحاد الأفريقي التدخل السريع لضمان تحمل الأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن مسؤولياتها عن تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير مصيره.

رابعاً- نزع السلاح:

97- تنص خطة العمل علي عدد من الخطوات التي يجب اتخاذها بشأن مسائل نزع السلاح بما فيها السريان المبكر لمعاهدة بليندابا لإنشاء منطقة أفريقية خالية من الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، شاركت المفوضية في مؤتمر الدول الأطراف والبلدان الموقعة علي الاتفاقيات الخاصة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية المنعقدة في تلاتيلوكو، المكسيك من 26-28 أبريل 2005. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأحث الدول التي لم تقم بعد بذلك على أن تبادر إلي التوقيع والتصديق علي معاهدة بليندابا في أسرع وقت ممكن. وفي الحقيقة، لم يتم إحراز تقدم يذكر بشأن دخول معاهدة بليندابا حيز التنفيذ : ففي 25 مايو 2005، أي بعد مضي عشر سنوات على اعتماد هذه المعاهدة، قامت 16 دولة عضوا فقط بإيداع وثائق التصديق عليها بينما تحتاج المعاهدة إلي 27 تصديقا لتدخل حيز التنفيذ

خامساً- منع الإرهاب ومكافحته:

98- خلال الفترة قيد البحث ، تركزت أنشطة المفوضية في مجال الإرهاب على شيين هما: الحملة من أجل التوقيع والتصديق علي اتفاقية الجزائر العاصمة والبروتوكول المرفق بها وتفعيل المركز الأفريقي للأبحاث والدراسات الخاصة بالإرهاب . وحتى وقت استكمال هذا التقرير، وقعت 46 دولة عضوا علي هذه الاتفاقية بينما صدقت 36 منها عليها. ووقعت 20 دولة عضوا علي البروتوكول ولم تقم أي منها بإيداع وثيقة التصديق عليه وتحتاج الاتفاقية إلي 15 تصديقا قبل دخولها حيز التنفيذ.

99- منذ تدشين المركز الأفريقي للأبحاث والدراسات الخاصة بالإرهاب، واصلت المفوضية جهودها لتفعيل المركز. وقد تمخضت هذه الجهود عن تعيين مدير مؤقت للمركز . علاوة علي ذلك، وتمشيا مع المقرر رقم

- EX.CL/DEC.177(VI) الذي اعتمده المجلس التنفيذي في دورته العادية السادسة ، بحثت لجنة الممثلين الدائمين وأقرت طرق سير عمل المركز الأفريقي للأبحاث والدراسات الخاصة بالإرهاب. وسعيا إلى تسهيل فعالية أداء المركز، وفرت الحكومة الجزائرية مبلغ 2 مليون دولار أمريكي لتغطية التكاليف التشغيلية. ومنذ توليه مهام الوظيفة، شارك المدير في عدد من المنتديات الدولية ومنها ندوة حول مكافحة الإرهاب قامت برعايتها منظمة حلف الشمال الأطلسي في أول مارس 2005 وندوة حول غسل الأموال وتمويل الإرهاب قامت بتنظيمها الحكومة السويسرية في جنيف من 18-23 أبريل 2005. ومكنت هذه المنتديات المركز من فتح قناة اتصال مع المجتمع الدولي ومن تعزيز التعاون معه. وعند استكمال هذا التقرير، كانت المفوضية تقوم بالتحضيرات النهائية للأنشطة التالية:
- اجتماع الجهات المختصة الوطنية المقرر عقده في الجزائر العاصمة يومي 7 و8 يونيو 2005 الذي سيقوم، من بين أمور أخرى، ببحث برنامج عمل المركز والموافقة عليه؛
 - التوقيع على اتفاقية المقر بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والحكومة الجزائرية حول المقر الرئيسي للمركز؛
 - إرسال عاملين من المقر الرئيسي للمساعدة في تشغيل المركز لا سيما وضع الإجراءات الإدارية والمالية للمركز على أساس نظم ولوائح المفوضية؛
 - تعيين العاملين الرئيسيين للمركز.

100- كجزء من جهودها لتعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي في عملية منع الإرهاب ومكافحته، واصلت المفوضية في جذب شركاء للاتحاد الأفريقي من أجل تعبئة الموارد الضرورية. وقد اتخذت كذلك خطوات لتعزيز التعاون مع المديرية التنفيذية لـCTC (CTED) وقد زار المدير العام لهذه المديرية أديس أبابا في مايو 2005.

101- في ضوء ما سبق ذكره ، ظل التحدي الذي يواجهه المفوضية يتمثل في التنفيذ الفعال لأجندة الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب ويشمل التصديق على الاتفاقية والبروتوكول المرفق بها وتشغيل المركز الأفريقي للدراسات والأبحاث الخاصة بالإرهاب بشكل فعال.

سادسا-العلاقات مع الشركاء وحشد الموارد:

102- واصلت المفوضية إجراء الحوار مع شركاء الاتحاد الأفريقي حول مسائل السلم والأمن. وأسهم هذا الحوار الذي يجري على عدة مستويات في تعزيز جهود الاتحاد الرامية إلى توطيد السلام والأمن عبر القارة.

103- أود أن أشير ، بادئ ذي بدء ، إلى أن المفوضية قد أجرت - خلال الشهور الستة الماضية - اتصالات منتظمة مع الأمم المتحدة بشأن مختلف أوضاع

النزاعات السائدة عبر القارة بما في ذلك نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان التي أنشأت من أجلها الأمم المتحدة خلية دعم خاصة يوجد مقرها في أديس أبابا. وواصلت من ناحيتي اتصالاتي بشكل وثيق ومنتظم مع الأمين العام للأمم المتحدة. وخلال الفترة من 28 فبراير إلى أول مارس 2005، ترأست وفدا من المفوضية لإجراء مشاورات في نيويورك مع الأمين العام للأمم المتحدة وكبار المسؤولين في الأمانة العامة حول مختلف أوضاع النزاعات السائدة عبر القارة وكذلك حول ترتيبات إقامة تعاون أوثق بين الاتحاد والأمم المتحدة.

104- في 4 إبريل 2005 وفي إطار خطة العمل الخاصة بأفريقيا لمجموعة الثماني حول تعزيز القدرات الأفريقية في مجال عملية حفظ السلام، نظمت المفوضية اجتماعا استشاريا بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وأمانة النيباد وممثلي بلدان مجموعة الثماني الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وشركاء هامين آخرين. وبحث الاجتماع الأنشطة التي تستدعي المساعدة لتعزيز السلم والأمن في أفريقيا بما في ذلك إنشاء القوة الأفريقية الجاهزة.

105- في سياق خارطة الطريق المتعلقة بإنشاء القوة الأفريقية الجاهزة والمعتمدة خلال الاجتماع المذكور يومي 22 و23 مارس 2003 وتحسبا لقمّة مجموعة الثماني المقرر عقدها في جلينجليس، اسكتلندا في يوليو 2005، اتفق الاجتماع على عدد من الإجراءات الرامية إلى مساندة الاتحاد الأفريقي في شتى المجالات مثل القوة الأفريقية الجاهزة ومجالاتها المتنوعة، تبادل الخبرات، النظام القاري للإنذار المبكر، إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاعات والتنسيق بين المانحين. واتفق الاجتماع أيضا على إنشاء آلية متابعة تركز على الاستشارة المقررة في خطة عمل مجموعة الثماني الخاصة بأفريقيا التي ستنظم في شهر إبريل من كل سنة وعلى عقد اجتماع فني في أكتوبر من كل سنة لاستعراض التقدم المحرز وتحضير الاستشارة السنوية السالفة الذكر وكذلك على تنظيم مشاورات منتظمة بين شركاء الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والأطراف المعنية الأخرى.

106- في 14 إبريل ، توجهت إلى واشنطن على رأس وفد من المفوضية لإجراء مشاورات مع السلطات الأمريكية. وبهذه المناسبة ، التقيت بوزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس التي بحثت معها عددا من المسائل ذات المصلحة المشتركة مما سمح بتعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والولايات المتحدة الأمريكية. وفي إطار متابعة هذه الزيارة ، تقرر تنظيم حوار رفيع المستوى بصفة منتظمة بين المفوضية والحكومة الأمريكية حول المسائل ذات الاهتمام المشترك على أن يجرى هذا الحوار تارة في واشنطن وتارة في أديس أبابا. ويتم اللقاء الأول من هذا النوع في واشنطن خلال النصف الأول من شهر يوليو.

- 107- خلال الفترة قيد البحث ، واصلت المفوضية العمل على تعزيز شراكتها مع الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الإطار ، شاركت في الاجتماع الوزاري بين ترويكاف وأوروبا وترويكاف أفريقيا الذي عقد في لوكسمبورغ في 11 إبريل 2005. واستعرضت بهذه المناسبة الأوضاع المتأزمة في أفريقيا ومسائل أخرى ذات صلة. كما بحثت السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي. وفي 17 مايو ، توجهت إلى بروكسل على رأس وفد من المفوضية. وبهذه المناسبة ، أجريت مباحثات مثمرة حول مختلف أوضاع النزاع وغيرها من المسائل مع رئيس مفوضية الاتحاد الأوروبي جوزي مانويل باروزو ومع الممثل السامي المكلف بالسياسة الخارجية والأمن المشترك للاتحاد الأوروبي كزافيي سولانا وكذلك مع المفوض الأوروبي المكلف بالتنمية لوي ميشيل. والتقيت أيضا بالأمين العام لمنظمة الحلف الأطلسي جواو دي هوب شيفر وبأعضاء المجلس الأطلسي لبحث المساندة التي يمكن للحلف الأطلسي أن يقدمها إلى الاتحاد الأفريقي في إطار نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان.
- 108- فيما يتعلق بدارفور على الأخص، تجدر الإشارة إلى انعقاد مؤتمر الإعلان عن التعهدات لصالح بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وذلك في أديس أبابا يوم 26 مايو 2005. وترأست هذا المؤتمر بصفة مشتركة مع الأمين العام للأمم المتحدة بحضور شركائنا. وسمح بحشد الدعم الضروري لتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان كما تقرر خلال اجتماع مجلس السلم والأمن المنعقد يوم 28 إبريل 2005.
- 109- واصلت المفوضية أيضا اتصالاتها الوثيقة مع عدد آخر من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف. وأود بصفة خاصة أن أشير هنا إلى الزيارة التي قام بها إلى أديس أبابا يوم 9 مايو 2005 الأمين العام للمنظمة الدولية للفرانكوفونية عبده جوف والتي وقعنا خلالها على مذكرة تعاون بين الاتحاد وهذه المنظمة. وتنص هذه المذكرة على إقامة تعاون مطرد بين مؤسستينا في مجال منع النزاعات وإدارتها.

سابعاً- الخلاصة:

- 110- إذا كانت بعض النتائج الملموسة قد تم إحرازها على العموم، فإن الطريق لا تزال طويلة. ويكتسي الوضع طابعاً عاجلاً تفرضه الآلام التي يقاسيها السكان المدنيون في مناطق النزاعات وتحقيق أهداف الاتحاد الأفريقي في التنمية الاقتصادية والتكامل التي لا يمكن إنجازها إلا إذا استتب السلام والاستقرار بصفة دائمة عبر كامل أرجاء القارة. وتضاف إلى ذلك الصورة القاتمة التي كثيرا ما تلصق بقارتنا والتي تعكس ظلها أعمال العنف وعدم الاستقرار مما يزيد في صعوبة حشد الاستثمارات الأجنبية الضرورية للإنعاش الاقتصادي في أفريقيا.
- 111- لهذا ، ينبغي لاجتماعات اتحادنا اليوم أن تمنح الفرصة لقادتنا الأفريقيين لتعزيز الآليات الموجودة في مجال منع النزاعات وإدارتها وتسويتها وتأكيد

عزمهم على إزالة آفة هذه النزاعات عبر القارة بما في ذلك تجسيد مبدأ عدم الوقوف موقف المتفرج أمام الأحداث طبقاً للقانون التأسيسي لاتحادنا. ذلك أن التجربة غالباً ما أظهرت مع الأسف أن عدداً من حالات النزاع التي تشهدها أفريقيا يمكن توقعها ومنعها إذا وجدت إرادة التدخل قبل استفحالها رغم تردد البلدان المعنية.

إدارة الشؤون السياسية

أولاً - مقدمة:

112- تواصل المسار الديمقراطي عبر القارة في ظروف تميزت من ناحية بتقدم ملموس في بعض الدول الأعضاء حيث جرت انتخابات بكل شفافية وفي جو سادته الأمن والنظام ومن ناحية أخرى بتخلف تجسد في مقاومة التطورات الإيجابية التي أحدثها قيام الاتحاد الأفريقي والتي تتعارض مع المبادئ التي ينص عليها إعلان لومي بشأن التغييرات غير الدستورية للحكومات.

113- وفيما يتعلق بالحكم الرشيد ، فإن الاهتمام الذي أبدته بعض الدول الأعضاء لتعزيز الحكم الرشيد والآمال المعلقة في هذا الصدد على آلية المراجعة المتبادلة بين الأقران، لم يجدا الصدى المرتقب. ويتعين إذن بذل مزيد من الجهود لإدراك هذه الحقيقة والانطلاق في مسيرة تشارك فيها جميع الدول الأعضاء تقريبا أو معظمها على الأقل من أجل وضع حد للحكم السيئ السائد عبر القارة. وفي هذا الخصوص، ينبغي للدول الأعضاء أن تبرهن على إرادتها في المشاركة الفعالة في هذه العملية عن طريق التصديق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي حول محاربة الفساد التي لم تدخل حيز التنفيذ حتى هذا اليوم بسبب عدم بلوغ العدد المطلوب من التصديقات لبدء سريان مفعولها وهو 15 تصديقا.

114- فضلا عن ذلك ، أدت النزاعات التي لا تزال تعصف بالقارة الأفريقية إلى عدة حركات نزوح اضطرارية للسكان تخللتها خروقات خطيرة واسعة النطاق لحقوق الإنسان.

115- إن التحديات التي واجهت المفوضية كانت في مستوي الرهانات التي فرضتها هذه الأوضاع المعقدة. وقد ركزت المفوضية أنشطتها الرئيسية على النهوض بالديمقراطية والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان عبر القارة وذلك في إطار تنفيذ خطة عملها ذات الأولوية. وإلى جانب الأنشطة التقليدية المتعلقة بمراقبة الانتخابات وتقديم المساعدة الإنسانية وتعزيز حقوق الإنسان، تم القيام بأنشطة جديدة ترمي إلى وضع معايير قانونية جديدة تتمثل في إعداد الميثاق الأفريقي من أجل الديمقراطية وتنظيم انتخابات شفافة والحكم الرشيد ومراجعة إعلان لومي بشأن التغييرات غير الدستورية للحكومات. وفي نفس الوقت ، تعزز المعمل المشترك مع المؤسسات الوطنية المكلفة بمسائل تعزيز الحكم الرشيد والديمقراطية وحقوق الإنسان.

الانتخابات:

116- خلال الفترة قيد الدراسة ، تم إيفاد بعثات للمراقبة تتألف أساسا من برلمانيين أفريقيين وممثلين عن اللجان الوطنية الانتخابية والمجتمع المدني، إلى زيمبابوي بمناسبة الانتخابات التشريعية التي جرت في 31 مارس 2005 وإلى إثيوبيا خلال الانتخابات التشريعية التي جرت في 31 مايو 2005.

وأفاد مراقبونا في تقريريهما بأن الانتخابات التي أجريت في هذين البلدين قد تمت في ظروف جيدة.

117- غير أننا لم نبعث بمراقبين إلى جمهورية أفريقيا الوسطى بمناسبة الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت في 13 مارس و2 مايو ولا إلى توجو بمناسبة الانتخابات الرئاسية التي جرت في 24 إبريل 2005 وذلك بسبب تغيير الحكم بصفة مخالفة للدستور في هذين البلدين وتطبيقاً للأحكام ذات الصلة الواردة في إعلان لومي حول التغييرات المخالفة للدستور. وفي الواقع، فإن استمرار وقوع تغييرات مخالفة للدستور عبر القارة دفع بنا إلى الشروع في استثارة للأفكار حول إعلان لومي بغية تقييمه لبحث السبل والوسائل الكفيلة بتعزيزه وهذا طبقاً للأحكام ذات الصلة المتضمنة في مقرر المجلس الداعي إلى إعادة دراسة الإعلان بصفة معمقة. وجمع هذا اللقاء فريقاً من الخبراء المستقلين الذين سوف يعرضون استنتاجاتهم على خبراء الدول الأعضاء عما قريب قبل عرضها على المجلس التنفيذي.

118- خلال الستة أشهر القادمة، ستجرى انتخابات في موريشيوس وبوروندي وكوت ديفوار وبوركينا فاسو والجابون. وسوف يشارك الاتحاد الأفريقي في مراقبة هذه الانتخابات إذا تمت دعوته لذلك في الموعد المطلوب أي قبل شهرين من الانتخابات.

119- أود أن أشير من ناحية أخرى إلى أن دراسات بشأن إنشاء وحدة وصندوق للمساعدة الانتخابية قد تم الشروع في إجرائها على أن تعرض فيما بعد على الأجهزة المختصة خلال الأشهر اللاحقة. كما يجري حالياً الإعداد لنشر توجيهات تخص بعثات مراقبة ومتابعة الانتخابات. وتتبع ذلك مباشرة عملية واسعة لنقل هذه التعليمات إلى الدول الأعضاء وفرق المراقبة.

الحكم:

120- تشكل أهداف تنمية الحكم الواردة في القانون التأسيسي لمفوضية الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأولويات لأفريقيا جيدة الحكم والمرجعية والأساس للإنجازات التي تم تحقيقها وكذلك البرامج والمشاورات الجارية مع الدول الأعضاء والشركاء من أجل تحسين مستوى الالتزام والتنفيذ والمراقبة بخصوص المبادئ والاتفاقيات والآليات المطلوبة لضمان احترام سيادة القانون والشفافية والمساءلة والاستقرار السياسي والاقتصادي دون شائبة فساد والتنفيذ الفعال للخدمة العامة.

مكافحة الفساد:

121- عكفت المفوضية علي نشر الاتفاقية حول منع الفساد ومكافحته والدعوة إلي التصديق عليها وهي الاتفاقية التي اعتمدها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في مابوتو في 2003. وحتى يومنا هذا، صدقت علي هذه الاتفاقية تسع دول أعضاء فقط.

- 122- تحت المفوضية الدول الأعضاء علي التصديق علي هذه الاتفاقية حتى تصبح سارية المفعول قريبا . وفي غضون ذلك، ظلت المفوضية تسهل التعاون بين الأجهزة الوطنية لمكافحة الفساد من أجل تعزيز فعاليتها.
- 123- وفي هذا الصدد، تخطط المفوضية عقد مؤتمرات واسعة في عام 2005 حول مسائل الحكم والفساد لتحديد ونشر أحسن الممارسات حول الأخلاقيات والاستقامة في أفريقيا.

تحديد معايير تعزيز الخدمة العامة:

- 124- التزمت المفوضية بالتعاون بصورة وثيقة مع الدول الأعضاء فيها لتعزيز سياسة تنمية الإدارة العامة والمشاركة في عملية اتخاذ القرارات وضمن التنفيذ النوعي للخدمات العامة.
- 125- إن المفوضية بصدد إعداد الخطوط الإرشادية للإدارة العامة من أجل تشجيع الدول الأعضاء علي مواجهة الإفلات من العقوبة علي جميع المستويات وتهيئة ظروف ملائمة وأطر تنظيمية كفيلة بزيادة مشاركة جميع أصحاب المصالح وكذلك التشجيع علي الشراكات الحيوية.
- 126- يتم قريبا تنظيم حلقات تدريبية تجمع بين الخبراء المستقلين والممثلين من الدول الأعضاء لتعميق الأهمية التي تكتسيها الخطوط الإرشادية حول الإدارة العامة والحكم وتحسين نوعيتها وتنفيذها.

التقييم واستراتيجية التنسيق:

- 127- تتعهد المفوضية بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء في وضع صكوكها ومؤشراتها الخاصة بتقييم الأداء والامتثال بالهياكل التنظيمية والمؤسسية الوطنية والمعايير الأساسية للشفافية والمساءلة والفعالية وتحسين عملية المشاركة وضمن السياسات السليمة والمنسقة. وفي هذا السياق، هناك حاليا تبادلات فنية مع النيباد والآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران لتعزيز طريقة الاتحاد الأفريقي لمواجهة تحديات الحكم والتكامل في أفريقيا.

الترشيحات:

- 128- يبدو لي من المهم أن أسترعي الانتباه إلى هذه المسألة الخاصة بسبب الفشل المتكرر الذي تشهده الترشيحات الأفريقية. فخلال الفترة قيد الدراسة، قدمت أفريقيا أربعة ترشيحات لمنصب في المنظومة الدولية: يتعلق الأمر بالدكتور جاك جوف من السنغال لمنصب المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة والدكتور كاندي بوميكيلا من سيراليون لمنصب المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والسيد جايا كريشنا كوتاري وزير خارجية

موريشيوس المرشح لمنصب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية والدكتور محمد البرادعي من مصر المرشح لمنصب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

129- وفيما يتعلق بانتخابات منظمة التجارة العالمية، بصرف النظر عن المساندة المعلن عنها من جانب البلدان الأفريقية وبلدان مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي لم يقع الاختيار على مرشحنا مما يطرح بجدية مشكلة الالتزام المعلن عنه من قبل دولنا وما تبع ذلك من عدم احترام لهذا الالتزام. فلا يمكننا من ناحية أن نعلن عن التزامنا الصارم بمساندة هذه الترشيحات بينما لا نقوم من ناحية أخرى، بالعمل الجاد من أجل إنجاحها.

130- لهذا السبب، نوجه نداءً إلى جميع الدول الأعضاء لكي تقدم مساندة الصريحة والجماعية إلى المرشحين الآخرين المسجلين في قوائم الترشيح لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والوكالة الدولية للطاقة الذرية ولكي تضع نصب أعينها أن هذه المناصب تكتسي أهمية استراتيجية بالنسبة لقرتنا.

حقوق الإنسان في أفريقيا:

131- منذ التقرير الأخير الذي قدمته إلى مؤتمر القمة في يوليو 2004، أحرز الاتحاد الأفريقي تقدماً مهماً في سبيل تنفيذ إعلان كيجالي حول حقوق الإنسان الذي تذكرون أن المؤتمر الموقر اعتمده كخارطة طريق للاتحاد لإعمال الحقوق والواجبات التي نص عليها الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وبروتوكوله بشأن حقوق المرأة في أفريقيا وكذلك الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته وكذلك جميع موثيق حقوق الإنسان التي صدقت عليها الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

132- تمشيا مع الرؤية والرسالة والخطة الإستراتيجية الرباعية للاتحاد الأفريقي، تشمل إستراتيجيتنا لتسهيل تحقيق إعلان كيجالي حول حقوق الإنسان في أفريقيا بناء القدرات على تنفيذ العناصر الفاعلة الرئيسية التي تتألف منها أجهزة الدول مثل لجنة حقوق الإنسان الوطنية المستقلة، أمين المظالم، المدافعين عن حقوق الإنسان بصورة عامة، منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام. وتقوم إستراتيجيتنا كذلك على إدخال حقوق الإنسان في كل جانب من أعمال مفوضية الاتحاد الأفريقي وخارج نطاق الإطار المعياري والتزامنا السياسي بحقوق الإنسان ومنح الأولوية كذلك لتطبيق حقوق الإنسان وفقاً للمنهج الأساسي لحل النزاعات ومعالجة الأزمات الإنسانية أو المسائل الاجتماعية واتخاذ خطوات مدروسة لتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة الأفريقية. وقد تمت الأنشطة التالية في الإطار المذكور :

المؤتمر الأول للاتحاد الأفريقي حول مؤسسات حقوق الإنسان:

133- للمرة الأولى في تاريخ الاتحاد، تمكنا في أديس أبابا من 18-21 أكتوبر من الجمع بين قيادات جميع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في القارة وأعداد أخرى من الدول الأعضاء التي تنوي إنشاء مؤسسات وطنية من أجل تبادل التجارب والحصول على معارف جديدة في مجال تعزيز حقوق الإنسان علي المستوى الداخلي. وتشكل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الدعائم الرئيسية لآلية المراقبة والتقييم في القارة. وبناءً على هذا، نعتبر تعزيزها استثماراً هاماً ومعايير ناجحة لإعمال حقوق الإنسان.

تدشين مركز الديمقراطية والحكم وحقوق الإنسان:

134- بمناسبة يوم حقوق الإنسان في أفريقيا ، قمت شخصياً بتدشين مركز الاتحاد الأفريقي وكرسته لتوفير معلومات على الطبيعة ووضع وحدات قياسية للتدريب في مجال الحكم والديمقراطية وحقوق الإنسان لبعثات الاتحاد الأفريقي، أعضاء المجتمع الدبلوماسي، البرلمان الأفريقي وغيره. ويتلقى المركز الاهتمام والدعم من شركائنا التقليديين من أمثال الاتحاد الأوروبي ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

تعزيز أعمال المدافعين عن حقوق الإنسان في أفريقيا:

135- يعتبر تعزيز مجتمع أفريقي نابض من مدافعي حقوق الإنسان مفتاحاً لإحداث التغييرات على أدنى مستوى ممكن لمختلف المجتمعات الأفريقية. ولذا، قمنا بتسهيل تنظيم ندوة لمدافعي حقوق الإنسان – المهنيين في مجال وسائل الإعلام، المدافعين عن حقوق المرأة، مجموعات الشباب والخبراء في مجال تدريب المجتمع المدني من 8 إلى 10 ديسمبر 2004 وذلك لجمع آرائهم حول طريقة نستطيع من خلالها مساندة أعمالهم. ويتعين عليهم كذلك الإسهام بطريقة أفضل في تعزيز حقوق الإنسان في أفريقيا ليس فقط في مجال الحقوق المدنية والسياسية بل أيضاً الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لجميع الأفريقيين. ووفقاً للخطة الإستراتيجية للاتحاد الأفريقي، سوف يشهد هذا العام الطبعة الأولى من جائزة مدافعي حقوق الإنسان. وسيتم تقديم هذه الجائزة بمناسبة يوم حقوق الإنسان في أفريقيا في 21 أكتوبر.

دعم اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب:

136- ظل الدعم المقدم إلي الآلية الرئيسية لحقوق الإنسان في أفريقيا أمراً ذا أولوية. لقد قمنا بتسهيل عقد الدورتين العاديتين السادسة والثلاثين والسابعة والثلاثين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وقدمنا لهما القيادة بحضورنا الدورتين المذكورتين.

137- نظراً للأهمية التي يكتسبها تفويض اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، سوف تواصل مفوضية الاتحاد الأفريقي جهودها لزيادة مواردها وبناء قدراتها.

الشراكة مع الأمم المتحدة:

138- تتكثف شراكتنا مع الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان شيئاً فشيئاً. وتتخذ شكل الدعم الفني المتزايد من خلال مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في أديس أبابا ، التعاون على أرض الواقع في إقليم دافور ، بوروندي، كوت ديفوار وليبيريا . وقد فتحت هذه الشراكة المجال لتوسع أكبر في المستقبل. ووفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة حول العلاقة مع الاتحاد الأفريقي، نبحت عن سبل تعزيز علاقتنا مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة .

139- وفي هذا الصدد، شاركت مفوضية الاتحاد الأفريقي في الدورة الحادية والستين للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المنعقدة في جنيف، سويسرا من 14-22 مارس 2004 وقدمت مساهمات حول بنود ذات اهتمام لأفريقيا. وقد كان من بين الأمور الأخرى المهمة التي دارت المناقشة حولها ، بحث إصلاح مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وذكرت المجموعة الأفريقية في جنيف بوضوح أنه لإصلاح مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، يتعين أن تحترم التمثيل العادل لجميع الأقاليم فيها. وستتابع مفوضية الاتحاد الأفريقي هذه المسألة وكذلك عملية الإصلاح الشامل العامة للأمم المتحدة.

بناء قدرات عاملي مفوضية الاتحاد الأفريقي في مجال حقوق الإنسان:

140- خلال الربع الأول من عام 2005، شرعنا في سلسلة من أنشطة بناء القدرات للعاملين في مفوضية الاتحاد الأفريقي . ففي 16 أبريل ، نظمنا حلقة تدريبية حول منهج حقوق الإنسان للبرمجة بالنسبة لكبار المسؤولين في المفوضية. وننوي مواصلة أنشطة بناء القدرات هذه.

الأفاق المستقبلية:

141- تشمل أنشطتنا المتعلقة بحقوق الإنسان خلال الأشهر القادمة، ندوة إقليمية حول حقوق الإنسان في البلدان التي تخرج من أوضاع النزاعات وستعقد بعد القمة الحالية وكذلك مؤتمر إقليمي حول حقوق المرأة سيعقد في نيروبي وتقديم جائزة المدافعين عن حقوق الإنسان لعام 2005.

الشؤون الإنسانية:

142- إن التقدم المحرز في عمليات السلام الجارية بنجاح عبر القارة سمح بمواصلة حركة توطين اللاجئين وإعادة المشردين إلى ديارهم وهي عملية بدأت قبل سنوات عبر القارة وأدت إلى تخفيض عدد اللاجئين. وبالإضافة إلى

التحدي الكبير المتمثل في عودة اللاجئين، يبرز تحدي الاندماج لتوفير أحسن الظروف للعودة. وتجرى مواجهة هذا التحدي الأخير بصعوبة نظرا للوسائل المحدودة لدى الوكالات الإنسانية وبخاصة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين للقيام بهذه العملية على أحسن ما يرام. كما أن البلدان الأعضاء المعنية التي لا تزال تعيش وضعاً هشاً غير مستقر لم تتمكن من اتخاذ التدابير المنتظرة منها لمواجهة المشاكل العديدة التي يثيرها وصول اللاجئين وإعادة المشردين إلى ديارهم. ومن هنا، تبرز بشكل خاص ضرورة زيادة حجم المساعدة للمنظمات الإنسانية والدول المعنية على السواء.

143- خلال الفترة قيد الدراسة، تصاعدت حالات الرهبة والخوف نتيجة الفوضى وعدم الاستقرار والاضطرابات التي نشأت في بعض البلدان التي حدثت فيها تغييرات غير دستورية دفعت بالآلاف الأشخاص إلى اختيار طريق النزوح والهجرة. ولعل المثل الأكثر دلالة الذي سجل في الفترة الأخيرة يتعلق بأحداث جمهورية توجو التي لجأ منها، حسب تقديرات الوكالات الإنسانية ما يقرب من 30ر000 شخص في اتجاه البلدان المجاورة وبخاصة إلى بنين وغانا. وبالتشاور مع المفوضية، أوفدت اللجنة الفرعية لشؤون اللاجئين التابعة للجنة الممثلين الدائمين بعثة لتقييم الوضع إلى كل من بنين وغانا وذلك خلال شهر مايو الماضي حيث أنها عرضت نتائجها على لجنة الممثلين الدائمين لبحثها. ومن ناحية أخرى، تم منح مساعدة بقيمة 30ر000 دولار أمريكي إلى كل من البلدين لمساعدتهما على مواجهة التدفق الواسع للاجئين.

144- إن الحالة الخاصة بتوجو تشكل موضوع قلق بالغ لكونها تمثل صورة حية من التغيير غير الدستوري الذي شهده هذا البلد وحالة واضحة من العواقب الذي أحدثه هذا التغيير على الصعيد السياسي والأمني والإنساني.

145- هناك أيضاً الحالة الخاصة بدارفور التي تستوجب اهتماماً خاصاً والتفاتاً أكبر من جانبنا. إن عودة السلم في جنوب هذا البلد لم تحدث الأثر المرجو على هذا الجزء من البلاد الذي لا يزال يعيش مأساة إنسانية يصعب التغلب عليها على الرغم من الجهود المبذولة من جانب المجتمع الدولي. ولا يزال عدد اللاجئين السودانيين إلى تشاد يرتفع يوماً بعد يوم ليصل إلى ما يقرب من 300ر000 لاجئ. وفي نفس الوقت، ما زال المشردون الذين يقدر عددهم بما يقرب من مليونين، يعيشون في ظروف قاسية جداً ويتعرضون لأعمال اللصوصية وقطاع الطرق. وإننا نخشى أن يتلاشى الاهتمام بأوضاعهم وأوضاع إخوانهم من اللاجئين مع مرور الوقت. إن الزيارة التي قمت بها إلى السودان في شهر يونيو الماضي تدفعني إلى هذا الاعتقاد. وعليه، يتعين على المجتمع الدولي أن يولي كل الاهتمام لضحايا النزاع في دارفور بحيث يكون في مستوى الألام الشديدة التي يعيشونها يومياً. ولا أشك في أن قرارات مؤتمر المانحين الذي بادرت بتنظيمه المفوضية يوم 26 مايو 2005، سوف تتحول إلى واقع وأن المساعدة الإنسانية المقدمة لسكان دارفور سوف تتضاعف بشكل هائل في القريب العاجل.

- 146- بهدف مواجهة التحديات التي يفرضها الوضع الإنساني عبر القارة، عكفت المفوضية على تنفيذ برنامج للأنشطة كما هو محدد في خطة عملها ذات الأولوية. ويشتمل هذا البرنامج على شق يتعلق بتعزيز المؤسسات وقدرة العمل، من ناحية، وعلى وضع سياسة ملائمة تسمح للاتحاد الأفريقي بأن يساهم بطريقة أو بأخرى، في برامج إعادة اللاجئين والمشردين إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم في المجتمع، من ناحية ثانية.
- 147- في إطار تعزيز المؤسسات، بدأت عملية تنشيط لجنة التنسيق لمساعدة اللاجئين. وعقدت اللجنة اجتماعا أولا يوم 27 مايو 2005 جمع بين كافة أعضاء اللجنة وهيئة مكتب اللجنة الفرعية حول اللاجئين التابعة للجنة الممثلين الدائمين. وبحثت لجنة التنسيق بهذه المناسبة التوصيات الرامية إلى تفعيل هذه اللجنة ولا سيما إعادة تحديد مهامها وتركيبتها وأهدافها. وسيعقد اجتماع آخر خلال النصف الثاني من السنة الجارية من أجل اعتماد هذه التوصيات وعرضها على الأجهزة المختصة للاتحاد الأفريقي.
- 148- من ناحية أخرى، فقد انتهت فترة الركود الطويلة التي مرت بها لجنة الاتحاد الأفريقي بشأن اللاجئين التي أصبحت تسمى اليوم اللجنة الفرعية للاتحاد الأفريقي بشأن اللاجئين. وهكذا، اجتمعت هذه اللجنة الفرعية في إبريل 2005 لبحث واعتماد برنامج عمل يركز على التقييم والتوعية وحشد الموارد وإعادة تنشيط لجنة التنسيق ومساعدة اللاجئين. وفي هذا السياق، أوفدت اللجنة الفرعية بعثات تقييم ميدانية إلى عين المكان خلال شهر يونيو 2005 لا سيما إلى السودان وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا وبوروندي وإثيوبيا وتنزانيا.
- 149- يذكر المجلس أنه بهدف معالجة مسألة حماية المدنيين في حالات النزاعات وهي مسألة معقدة وحساسة، عينت ممثلا خاصا في شخص السيدة مام ماديور بوي المكلفة بهذه المسألة والتي بدأت مهمتها منذ بضعة شهور بفضل المساعدة السخية للسلطات الكندية. وتم القيام بعدة بعثات ميدانية إلى دارفور وكوت ديفوار على الخصوص لتوعية مختلف الأطراف حول ضرورة حماية السكان المدنيين. ففي كوت ديفوار، اقترحت على الأطراف المتنازعة مدونة سلوك لهذا الغرض. وليست بحاجة إلى تأكيد أهمية هذه المهمة التي ينبغي أن تلقي مساندة الجميع وبخاصة الأطراف المتواجدة على أرض الواقع.
- 150- لقد أولي المجلس خلال دورته العادية الأخيرة عناية خاصة لمسألة المشردين في أفريقيا. وتبين أن إقامة إطار مؤسسي أصبح ضروريا لمعالجة مشكلة المشردين عبر القارة. وفي هذا الصدد، فإن مفوضية الاتحاد الأفريقي هي بصدد تعيين خبير استشاري لمساعدتها على إعداد هيكل مؤسسي يتولى شؤون المشردين في الداخل. ويتم في الوقت الحالي إعداد مشروع الاختصاصات ومشروع إطار العمل بحيث يتوقع استكمال هذا المشروع الإطار لغرض بحثه من جانب أجهزة صنع القرار للاتحاد الأفريقي في نهاية السنة.

إنشاء إدارة للعلاقات الخارجية داخل المفوضية:

151- إن التطورات العالمية زادت العلاقات الدولية تعقيدا. ونتيجة لذلك، أصبح من الضروري أن تقوم بصوغ سياسات جديدة تمكننا من التكيف مع التغييرات البعيدة الأثر التي تحدث في العالم. وفي هذا السياق، هناك حاجة ماسة إلى تعزيز حضور وتواجد أفريقيا. ويتعين علينا أيضا أن نقوم بمتابعة وتنسيق ومواءمة السياسات الخارجية لمختلف دولنا الأعضاء إن لم أقل صوغ سياسة خارجية واحدة على الأقل لمعالجة المسائل والتحديات المعاصرة مع نفس مستوي الفهم. وإلى جانب ذلك، فإن تطوير تعاون جيد مع شركائنا من مختلف الآفاق يتطلب بعض الضروريات التي تتجسد في إنشاء هيكل مناسبة لتنشيط مثل هذا التعاون.

152- من هذا المنظور، رأت المفوضية من الضروري إنشاء إدارة جديدة للعلاقات الخارجية بأوسع معانيها: التعاون المتعدد الأطراف (مع منظومة الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى) والتعاون الثنائي (مع الولايات المتحدة، كندا، البلدان الأوروبية، أمريكا اللاتينية، المنطقة الكاريبية، آسيا والإقيانوس) والتعاون الأفريقي العربي. وفي نفس الوقت، ستسند إلى هذه الإدارة مهمة الإشراف على بعثاتنا الخارجية وتكون هي تحت إشراف مفوض الشؤون السياسية. إنني واثق من أن المجلس سيولي كامل عنايته لهذه المبادرة.

الآفاق:

153- إن أفريقيا تمضي قدما بتصميم نحو التحول الديمقراطي. وقد تم إحراز بعض التقدم الملموس الذي يبعث على الشعور بالأمل في المستقبل. إلى جانب بعض التوقعات، سجلت الانتخابات التي أجريت في القارة مشاركة شعبية كبيرة كدليل واضح على إعلان الشعوب الأفريقية إرادتها لتحقيق التحول الديمقراطي في القارة. ومع ذلك، يجب أن تصاحب هذه الإرادة الشعبية مزيد من الجهود خاصة من خلال تعزيز الحكم الجيد في القارة. إن النوايا التي تم الإعراب عنها حتى الآن لم ترتق إلى مستوى توقعات الشعوب الأفريقية كما أن الآليات القانونية والمؤسسية التي تم إنشاؤها لم تحقق المستوي التشغيلي الذي من شأنه تمهيد الطريق للتغييرات النوعية في هذا الاتجاه. وقد ظلت اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد حبرا على ورق لأنها لم تدخل حيز التنفيذ. أما عملية المراجعة المتبادلة بين الأقران فلم يتم إطلاقها على الأرض هي الأخرى بالرغم من النداءات المعلنة من قبل أعداد متزايدة من الدول الأعضاء.

154- وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، تشهد القارة انتهاكات منظمة حتى الآن وخاصة في أوضاع النزاعات كما تدل على ذلك أعمال العنف التي تقترب ضد المجتمعات المدنية في دارفور. عموما وبالرغم من التحسينات الطفيفة التي تمت ملاحظتها هنا وهناك، فإن إحراز المزيد من التقدم في مجال حقوق

الإنسان ضروري ليس فقط من المنظور السياسي والأمني ولكن أيضا من الزاوية الاجتماعية والاقتصادية.

155- وأخيرا، من الناحية الإنسانية، قد تأثرت الاتجاهات الإيجابية التي شهدناها على الأرض التطورات الباعثة على القلق والتي استجدت في بلدان معينة خلال الفترة قيد البحث. فإلى جانب السياسات والآليات التي كان يجب إنشاؤها بالضرورة للقضاء على الأسباب الجذرية لمحنة اللاجئين والمشردين في القارة، يتعين على المجتمع الدولي بأكمله والدول الأعضاء خاصة تقديم المساعدة للبلدان المضيفة والسكان المعنيين.

إدارة الشؤون الاقتصادية

156- في إطار تنفيذ معاهدة أبوجا المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية والمادة 19 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي والتعاون الدولي، قامت إدارة الشؤون الاقتصادية بعدة أنشطة تستحق عناية المجلس التنفيذي.

تنفيذ معاهدة أبوجا:

157- تركز الأنشطة المنفذة في هذا المجال على البروتوكول الذي يحكم العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وعلى تنسيق أنشطة المجموعات الاقتصادية الإقليمية وعلى مؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين.

ألف: بروتوكول الاتحاد الأفريقي/المجموعات الاقتصادية الإقليمية:

158- يذكر المجلس أن قمة مابوتو أوصت بمراجعة مشروع البروتوكول المعروض عليها للبحث والتصديق بغية تحسين مضمونه من خلال إدراج كافة العناصر الجديدة المترتبة على نشوء الاتحاد الأفريقي بصفته هيكلًا يعمل على تحقيق مهمة التكامل. وهكذا، نظمت المفوضية سلسلة من اللقاءات مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية لبحث محتوى البروتوكول الجديد. وعلى إثر هذه الاجتماعات، تم إعداد بروتوكول توافقي عرض فيما بعد للبحث على لجنة الممثلين الدائمين التي أدخلت عليه بعض التعديلات قبل اعتماده.

159- غير أن المجلس يعلم أن قمة يناير 2006 سوف تبحث إشكالية ترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية. إن اتخاذ أي قرار من جانب رؤساء الدول والحكومات على إثر مداواتهم حول هذه المسألة سيكون له لا محالة أثر على شكل ومحتوي البروتوكول الذي سبق التوصل إلى اتفاق بشأنه بين المفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. وعليه، نقترح إرجاء دراسة البروتوكول من جانب المجلس التنفيذي إلى موعد آخر. غير أن المفوضية التي سبق لها أن أنجزت دراسة حول ترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية، سوف تقوم بالتعاون الوثيق مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بإعداد تقرير حول هذه المسألة مع حلول يناير 2006 تعرضه لاحقًا على أجهزة صنع القرار في الاتحاد الأفريقي.

باء: تنسيق أنشطة المجموعات الاقتصادية الإقليمية:

160- ليكن في علم المجلس أن المفوضية نظمت يومي 24 و25 يناير 2005 في أبوجا، نيجيريا اجتماعًا تنسيقًا بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات

الاقتصادية الإقليمية. ودارت أعمال الاجتماع أساسا حول المواضيع الآتية قبل اتخاذ المقررات ذات الصلة:

تنفيذ توصيات ومقررات اجتماع لجنة التنسيق (مارس 2003) لوساكا:

161- قررت اللجنة ما يلي:

- ينبغي أن يتوجه المشرف على موقع الاتحاد الأفريقي على الإنترنت إلى مختلف المجموعات الاقتصادية الإقليمية بغية إعداد إطار إدخال نظام المعلوماتية على مواقع الإنترنت الخاصة بهذه المجموعات ومواءمة الروابط فيما بينها.
- يجب على الاتحاد الأفريقي أن يلعب دور تسهيل مواءمة السياسات داخل هذه المجموعات وفيما بينها مع مراعاة العمل الذي تم إنجازه من قبل المجموعات المذكورة.
- ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي أن ترسل إلى المجموعات الاقتصادية الإقليمية عقب كل اجتماع تنسيقي مقررات وتوصيات الاجتماع بخصوص الإجراءات الواجب اتخاذها.
- ينبغي للاتحاد الأفريقي أن يشرع في مشاورات مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومع الشركاء الآخرين للتأكد من أن برامج مؤتمر المنظمات الإقليمية الفرعية لأفريقيا وآسيا والمؤتمرات الأخرى من هذا النوع هي مفيدة ومثمرة.
- ينبغي إعداد برنامج التدريب المتعلق بالتكامل الاقتصادي للمجموعات الاقتصادية الإقليمية وفقا لاحتياجاتها.

تنفيذ مبادرة القدرة على الإنتاج في أفريقيا:

162- قررت اللجنة ما يلي:

- ينبغي إرسال التقرير المتعلق بمبادرة قدرة الإنتاج في أفريقيا إلى المجموعات الاقتصادية الإقليمية لتقييمه والتعليق عليه.
- يتعين إجراء مشاورات إضافية مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية بهدف إثراء الوثيقة وإعداد استراتيجيات خاصة أخرى لكل مجموعة مع مراعاة احتياجاتها.
- ينبغي إدراج هذه البند في جدول أعمال الاجتماع القادم للجنة التنسيق.

السياسات والمشاريع والبرامج القطاعية المشتركة المتعلقة بالنقل والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية: تصور منهجي وحالة تنفيذ المجموعات الاقتصادية الإقليمية:

163- قررت اللجنة ما يلي:

- يتعين على الدول الأعضاء أن تعجل بتنفيذ السياسات والمشاريع والبرامج التي سبق اعتمادها على المستوى الوطني والإقليمي

والقاري في مجالات البنى التحتية والنقل والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية.

- ينبغي لبنك التنمية الأفريقي أن يساعد المجموعات الإقليمية على تنفيذ هذه السياسات والمشاريع والبرامج طبقاً لخطة العمل القصيرة الأمد والبرامج الاستراتيجية المتوسطة الأمد المعتمدة في إطار النيباد.
- ينبغي للمجموعات الاقتصادية الإقليمية أن تعرض سياساتها وبرامجها القطاعية على الاتحاد الأفريقي لكي يقوم بتحليلها بغية مواءمة وتعميم الممارسات الجيدة على مستوى هذه المجموعات.
- ينبغي تقييم أثر السياسات على المستوى الوطني والإقليمي بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبخاصة مقرر ياموسوكرو.

إنشاء بنك مركزي أفريقي وبنك استثمار أفريقي: البنك المركزي الأفريقي:

164- قررت اللجنة ما يلي:

- ينبغي إرسال اختصاصات المتعلقة بالدراسات إلى المجموعات الاقتصادية الإقليمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي للحصول على ملاحظاتها وإثراء هذه الدراسات.
- ينبغي تعزيز تعاون الاتحاد الأفريقي مع اتحاد البنوك المركزية الأفريقية ومع بنك التنمية الأفريقي وذلك تسهيلاً للعملية.
- ينبغي للدراسات أن تأخذ في الاعتبار السياسات والأداءات الاقتصادية لأفريقيا وكذلك التصور السياسي المقترح والخبرات الماضية والحالية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية في الشؤون النقدية.

بنك الاستثمار الأفريقي:

165- قررت اللجنة ما يلي:

- (أ) ينبغي للمجموعات الاقتصادية الإقليمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي أن تشارك في بحث الوثيقة التوجيهية وإعداد اختصاصات الدراسة.

المنتدى الأفريقي للقطاع الخاص:

- 166- شددت اللجنة على ضرورة إقامة تعاون وثيق بين الاتحاد الأفريقي والمنديات الإقليمية الموجودة في القطاع الخاص لتسهيل إنشاء منديات قارية.

بحث مراحل التكامل كما هي مقررة في المادة 6 من المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية:

167- قررت اللجنة ما يلي:

- ينبغي أن يمثل الاتحاد الأفريقي السلطة الأفريقية المكلفة ببحث واعتماد الدراسات المواءمة التي أجراها الشركاء مثل المجموعات الاقتصادية الإقليمية وبنك التنمية الأفريقي والتحالف العالمي من أجل أفريقيا وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها.
- يتعين على الاتحاد الأفريقي تفعيل الأمانة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي التي يمكن أن تكلف بإعداد القمة الاستثنائية لرؤساء الدول والحكومات حول التكامل الإقليمي وتسهيل مسار التكامل الإقليمي.

إنشاء وتنفيذ شبكات الغرف التجارية والاتحادات المهنية ورابطة العبور واتحاد المنتجين واتحاد شركات التأمين ... الخ للنهوض بالتجارة في أفريقيا:

168- قررت اللجنة ما يلي:

- ينبغي تعزيز الشبكات الموجودة على المستوي الإقليمي.
- ينبغي للمجموعات الاقتصادية أن تلعب دور المحرك في إنشاء شبكات إقليمية جديدة.

تبادل المعلومات حول حالة التكامل الاقتصادي في أفريقيا:

169- قررت اللجنة ما يلي:

- تشجيع المجموعات الاقتصادية الإقليمية على مواصلة جهودها من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي القاري.
- تعزيز التعاون بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية بغية تبادل الخبرات والممارسات الجيدة.
- دعوة مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى تقديم المساعدة المالية والفنية لتنفيذ برامج المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

تبادل وجهات النظر حول المبادرة الأفريقية من أجل المفاوضات الدولية:

170- قررت اللجنة ما يلي:

- يتعين على الاتحاد الأفريقي ، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ، تنسيق الاجتماع التحضيري للمنظمات الأفريقية الإقليمية الفرعية لتسهيل تنفيذ برامج مؤتمر المنظمات الإقليمية الفرعية بين أفريقيا وآسيا.
- تفعيل وتعزيز مجموعة الخبراء للاتحاد الأفريقي باستخدام الكفاءات المتوفرة في مؤسسات البحث الأفريقية.
- إنشاء وتعزيز آليات التنسيق بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية من أجل المفاوضات الدولية.

- إن اهتمامات أفريقيا بخصوص اتفاقات الشراكة الاقتصادية الحالية ومفاوضات منظمة التجارة العالمية ، ينبغي أن تطلع عليها قمة الاتحاد الأفريقي بغية إجراء حوار مع الشركاء في التنمية على أعلى مستوى.

مسائل أخرى: الشؤون السياسية:

171- قررت اللجنة ما يلي:

- يتعين على الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية أن يعززا تعاونهما في مجال مراقبة الانتخابات ويحرصا على أن تبدأ مشاركتها في العملية الانتخابية بمجرد تحديد القوائم الانتخابية والإعلان عن موعد الانتخابات وتستمر إلى ما بعد الإعلان عن نتائجها.
- ينبغي تكثيف الجهود الرامية إلى التنفيذ الفعلي لاتفاقية الاتحاد الأفريقي حول منع الفساد ومكافحته من خلال إنشاء الآليات الملائمة لتعزيز مبادئ هذه الاتفاقية، على جميع المستويات (الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء).
- ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تنضم إلى آلية المراجعة المتبادلة مع الأقران وذلك للتقييم.
- يجب إدراج المسائل السياسية في جدول أعمال الاجتماع القادم.

السلم والأمن:

172- قررت اللجنة ما يلي:

- استكمال التوقيع على بروتوكول الاتفاق بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية حول التدابير الخاصة بالعلاقات فيما يخص تعزيز السلم والأمن.
- عقد اجتماع للمتابعة بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على المستوى الفني لبحث استخدام مرفق دعم عمليات السلم التابعة للاتحاد الأفريقي من جانب المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

جيم: المؤتمر الأول لوزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين في داكار (السنغال):

- 173- في إطار تفعيل اللجنة الفنية المتخصصة المنصوص عليها في المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية وفي القانون التأسيسي، نظمت مفوضية الاتحاد الأفريقي في 7 مايو 2005 ، في داكار، السنغال المؤتمر الأول لوزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين تحت عنوان : "تخفيض عبء ديون أفريقيا" وتمحورت أعمال المؤتمر حول العناصر الآتية:

- تقييم الأهداف الإنمائية للألفية.
- ديون أفريقيا الخارجية.
- تقييم تقرير لجنة أفريقيا (المسمي تقرير لجنة بلير).
- التمويل البديل للاتحاد الأفريقي.

174- سبق المؤتمر عقد اجتماع الشخصيات الأفريقية البارزة يومي 2 و3 مايو 2005 في داكار. وكان الهدف من عقد هذا الاجتماع جمع آراء بعض الشخصيات الأفريقية اللامعة التي لها خبرة دولية معترف بها حول المديونية الخارجية وتقييم الأهداف الإنمائية للألفية وتقرير لجنة بلير لأفريقيا. وشكل التقرير الذي صدر على إثر اجتماع الشخصيات الأفريقية البارزة، إحدى وثائق العمل الرئيسية للخبراء الحكوميين الذين قاموا بالتحضير للمؤتمر الوزاري. وهكذا، تم وضع هذا التقرير تحت تصرف الوزراء خلال مؤتمرهم. وتجدر الإشارة هنا إلى تشابه وجهات النظر حول المسائل المطروحة بين الشخصيات الأفريقية البارزة ووزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين.

175- عقد مؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين برعاية فخامة الأستاذ عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال الذي قدم عند افتتاح اجتماع الخبراء الذي سبق المؤتمر، عرضا واضحا وصريحا حول المشاكل الاقتصادية الكبرى التي تواجه أفريقيا واقترح حولا جديدة تسمح بتحقيق نمو قوي ودائم من شأنه أن يصد الفقر والبؤس اللذين لا يزال يعيشهما معظم سكان القارة. وسلط الضوء على جميع الجوانب النظرية والعملية لمنهجية تقييم المديونية المسماة: "بالكشف الشعاعي للمديونية". ويسمح هذا الأسلوب بالتعرف على حجم الديون وعلى جميع الدائنين وعلى شروط الاقتراض لكافة عناصر الديون وعلى إبراز المبالغ التي سبق سدادها والتي لم تسدد بعد.

176- بعد دراسة معمقة للبنود المدرجة في جدول الأعمال، قدم الوزراء التوصيات الآتية:

الأهداف الإنمائية للألفية: تقييم وضع التنفيذ من قبل أفريقيا:

177- في المناقشات التي تلت، لاحظ الوزراء الإنجازات التي حققتها البلدان الأفريقية في تعزيز السلم والأمن والحكم الرشيد وتنفيذ سياسات الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية. غير أن هناك توافقا عاما في الرأي حول ضرورة إحراز مزيد من التقدم في هذه المجالات والجوانب العديدة الأخرى المتعلقة بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في أفريقيا. وافق المؤتمر كذلك على ضرورة بذل جهود لقبول فكرة الأهداف الإنمائية للألفية محليا كما ينبغي وضع السياسات الوطنية والآليات المؤسسية و/أو تعزيزها لضمان تنفيذ ومراقبة ومراجعة الأهداف الإنمائية للألفية.

178- لاحظ الوزراء كذلك أن كسر حلقة الفقر والنزاع في أفريقيا يتطلب نموا اقتصاديا متساويا ومستداما وتنمية اجتماعية لا سيما فيما يتعلق بمعالجة مشكلة البطالة لدى الشباب وكذلك عدم الإنصاف والاستبعاد الاجتماعي. وأعتبر تعزيز البنية التحتية المادية والاجتماعية وتنمية رأس المال البشري لا سيما من خلال تمويل العلم والتكنولوجيا عنصرا مهما لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتم التأكيد كذلك على ضرورة التعجيل بعملية التكامل الإقليمي وتنفيذ النيباد. ودعا المؤتمر إلى تعبئة أكبر للموارد الأفريقية البشرية والمالية واستخدامها بفعالية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

179- وافق الوزراء على أن عدم إحراز أفريقيا تقدما كافيا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يرجع إلي حد ما إلي فشل المجتمع الدولي في الوفاء بالتزاماته السابقة في مجالات المساعدة الإنمائية وتخفيف عبء الديون والتجارة. وفي هذا الصدد، اتفق على أن إلغاء الديون سوف يساهم بدرجة كبيرة في تخفيف حدة الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية الاقتصادية وتحسين ظروف المعيشة في أفريقيا.

180- في نهاية المناقشات، قدم الوزراء التوصيات التالية:

- يتعين أن تكون الوثائق المرجعية حول السياسات الاقتصادية الاتجاه السائد في الأهداف الإنمائية للألفية ويجب استخدامها كأطر تشغيلية لتحقيق هذه الأهداف.
- يتعين أن تتوفر لدى الدول الأعضاء خطط وبرامج اجتماعية واقتصادية منسقة على أن تشكل الأهداف الإنمائية للألفية جزءا لا يتجزأ منها.
- يتعين منح عناية أكبر لتعبئة الموارد الداخلية من أجل تمويل الأهداف الإنمائية للألفية.
- يتعين على مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تقوم بتنسيق جهودها بشدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومقاسمة أحسن الممارسات في هذا الشأن بين الدول الأعضاء.
- يتعين على كل من الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وفقا لإطار برنامج النيباد التعجيل بتنمية البنية التحتية الأفريقية والتكامل الإقليمي.
- يتعين على المجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته نحو تنمية أفريقيا من خلال زيادة وتحسين تدفق المساعدات الإنمائية. وفي هذا الصدد، يجب بلوغ هدف 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية كمساعدة إنمائية رسمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قبل التاريخ المحدد.
- يجب اعتبار مواعيد الإجراءات الخاصة بالمساعدة الإنمائية للبلدان الأفريقية مسألة أساسية.

- يجب أن يساعد إلغاء ديون أفريقيا الخارجية في الإفراج عن الموارد لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية خصوصا في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتحسين الرعاية الصحية الأولية والتعليم وتحقيق جوانب أخرى من الأهداف الإنمائية للألفية.
- يجب تسوية حالات عدم التوازن في النظام التجاري العالمي ضد أفريقيا من خلال إلغاء الدعم والتعريفات والرسوم الجمركية العالية والسعي بدرجة أكبر إلى تثبيت أسعار الموارد الطبيعية والسلع الأفريقية.
- وأوصي الوزراء بتقديم مشروع إعلان حول الأهداف الإنمائية للألفية إلى المجلس التنفيذي لبحثه وتقديمه إلى قمة الاتحاد الأفريقي المقرر عقدها في سرت ، ليبيا من 4-5 يوليو 2005.

ديون أفريقيا الخارجية:

- 181- في نهاية المناقشة حول هذه المسألة الهامة، أكد الوزراء علي الطابع الدرامي لمديونية أفريقيا والحاجة إلى ابتكار حلول مناسبة لها. وقدّم المؤتمر الملاحظات والتوصيات التالية:
- مجال المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، محدود.
 - وافق الوزراء علي أن تكون سياسة إلغاء الديون الغاية القصوى لأفريقيا ومع ذلك يجب أن تكون مرتبطة بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وطريقا للوصول المنتجات الأفريقية إلى الأسواق الأجنبية.
 - فضلا عن ديون أفريقيا الخارجية، أعرب المؤتمر كذلك عن قلقه إزاء الديون الداخلية التي تعتبر كذلك عقبة أمام التنمية الوطنية والقارية.
 - يجب ألا يسفر إلغاء الديون عن أي تخفيض في المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا.
 - وفيما يتعلق بالسيناريوهات المقترحة، أبرز المؤتمر الحاجة إلى أسلوب انتقائي يؤدي إلى نموذج واحد فقط لجعل المفاوضات مع الدائنين أمرا سهلا لرؤساء الدول.
 - بحث إمكانية إنشاء صندوق أفريقي لإدارة الديون لتسهيل تخفيف الديون أو أية آلية أو مبادرة كفيلة بإلغاء هذه الديون.
 - ولتقديم مبررات لإلغاء الديون، يتعين علي البلدان الأفريقية أن تقوم بمراجعة حساباتها موضحة مبالغ الديون وأصولها وشروطها.
 - يري الوزراء أنه يكون في مصلحة البلدان الأفريقية أن تتبنى موقفا موحدا من الديون يقدم إلى قمة الاتحاد الأفريقي في سرت ، ليبيا في يوليو 2005. ويتعين على البلدان الأفريقية التأكد من أن تظل ديون أفريقيا غير متجزئة حتى تستفيد جميع البلدان الأفريقية من أي مبادرة تتعلق بديون أفريقيا.

يتعين علي قادة أفريقيا أن يتجنبوا الخضوع لأي مشروطة لإلغاء الديون.

بحث تقرير لجنة أفريقيا:

182- فيما يتعلق بهذه المسألة، قدم الوزراء الملاحظات والتوصيات التالية:

- 1- اثني الوزراء علي الذين قاموا بإعداد هذا التقرير وأوضحوا أنه إذا كان للأهداف المذكورة في التقرير أن تتحقق، فيتعين أن تستفيد من الإرادة السياسية للبلدان الصناعية الكبرى الثمانية وكافة المجتمع المدني. ورأوا أن تنفيذ المقترحات والتوصيات الواردة في التقرير قد يساعد في عملية التنمية في أفريقيا .
- 2- يتيح التقرير للقارة الأفريقية فرصة تمكنها ليس فقط من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بل أيضا من وضع نفسها على طريق النمو والتنمية المستدامين. وعليه، يتعين علي أفريقيا أن تطلب ملكية هذه المبادرة وأن تضمن تنفيذها.

المصادر البديلة لتمويل الاتحاد الأفريقي:

- 183- بعد المناقشات حول هذا الموضوع ، قدم الوزراء التوصيات التالية:
- يتعين علي الدول الأعضاء في مفوضية الاتحاد الأفريقي متابعة الأفكار التي تم الإعراب عنها حول سبل ووسائل منح الاتحاد مواردها خاصة بها ودائمة.
 - يجب تقديم مقترحات الرئيس واد إلى الدول الأعضاء قبل يوليو 2005 فور ترجمة الوثيقة إلى لغات العمل الأربع للاتحاد. ويجب أن يتم مزيد من إشراك الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمجتمع المدني في مراجعة مقترحات الرئيس واد.
 - اتفق الوزراء على الوفاء بالتزاماتهم بالمساهمة في ميزانية الاتحاد الأفريقي وتسديد متأخرات مساهماتهم.

ثانيا- إنشاء المؤسسات المالية:

184- يركز إنشاء المؤسسات المالية على عدة نصوص أساسية:

- ففي 9 سبتمبر 1999 ، اعتمد رؤساء الدول والحكومات خلال دورتهم الاستثنائية في سرت، ليبيا إعلانا أشاروا فيه بوضوح إلى ضرورة التعجيل بعملية التكامل الاقتصادي في أفريقيا وبخاصة إنشاء المؤسسات المالية المقررة في معاهدة أبوجا.

- وقد تم إدماج إعلان سرت كليا في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي الذي يوصي في مادته 19 بإنشاء ثلاث مؤسسات مالية عاجلا وهي : البنك المركزي الأفريقي وبنك الاستثمار الأفريقي وصندوق النقد الأفريقي.
- وبهدف تجسيد مقررات رؤساء الدول والحكومات المتعلقة بهذه المؤسسات المالية، بادرت المفوضية بإجراء دراسات مسبقة تسمح بتفهم أفضل لهذه المؤسسات بالنظر للواقع الذي يميز السوق المالية الدولية.

185- تمخضت هذه الدراسات عن:

- إعداد نص حول بنك الاستثمار الأفريقي.
- مشروع بروتوكول حول العمل اليومي لبنك الاستثمار الأفريقي.
- وورقة مفاهيمية حول صندوق النقد الأفريقي.

وستتوج الدراسات الجارية بإعداد مشروع بروتوكول حول صندوق النقد الأفريقي وورقة مفاهيمية حول البنك المركزي الأفريقي وكذلك مشروع البروتوكول المتعلق به.

186- من ناحية أخرى ، من المهم الإشارة إلى أن مفوضية الاتحاد الأفريقي تود أن تتجاوز مرحلة إنتاج النصوص المذكور سلفا. ولهذا، فهي تطرح التساؤلات الآتية: ماذا ينبغي عمله بعد إنتاج النصوص ودراساتها وتحليلها. وبعبارة أخرى، ما هي المراحل القادمة التي ينبغي اجتيازها لتجسيد هذه المؤسسات المالية. إنها أسئلة عدة تطرح نفسها عند بحث السبل المثلى التي ينبغي انتهاجها لإنشاء هذه المؤسسات طبقا لروح إعلان سرت وأحكام المادة 19 من القانون التأسيسي.

187- تري المفوضية أن أحد السبل التي تسمح بإقامة هذه المؤسسات في موعد معقول يتمثل في إنشاء لجان فنية قيادية. وهكذا، نعتزم إنشاء اللجان الآتية:

- لجنة تسيير بنك الاستثمار الأفريقي.
- لجنة تسيير البنك المركزي الأفريقي.
- لجنة تسيير صندوق النقد الأفريقي.

188- ستعمل كل لجنة من هذه اللجان كهيكل مصرفي تمهيدي تكون مهمته تنفيذ وتنسيق ومتابعة جميع الأنشطة المتعلقة بالمؤسسة المالية التي أنشئت من أجلها. وتتألف كل لجنة من خمسة موظفين يتم تحديد درجتهم ووضعهم المهني من قبل أجهزة صنع القرار في الاتحاد الأفريقي. علاوة على ذلك، بهدف ضمان فعالية إنشاء هذه المؤسسات، تقترح مفوضية الاتحاد

الأفريقي أن يكون مقر عمل وإقامة رئيس كل لجنة ومساعديه في العاصمة التي تستضيف مقر المؤسسة المعنية. وتشتغل هذه اللجان الفنية بطبيعة الحال تحت إشراف إدارة الشؤون الاقتصادية.

189- وضعت النصوص الجاهزة والاختصاصات المتعلقة باللجان الفنية تحت تصرف الدول الأعضاء لدراستها. وستعقد المفوضية في وقت قريب اجتماعا للخبراء الحكوميين ثم اجتماعا آخر للممثلين الدائمين من أجل إجراء دراسة معمقة لهذه النصوص. وعلى إثر هذين الاجتماعين، يمكن لها إثراء النصوص وإدخال التعديلات المقترحة عليها قبل عرضها على المجلس التنفيذي ثم على قمة رؤساء الدول والحكومات لاتخاذ التوصيات والمقررات السياسية المتعلقة بها.

ثالثا: التعاون الدولي:

190- ركزت المفوضية من خلال إدارة الشؤون الاقتصادية أنشطتها على متابعة الحوار بين أفريقيا وأوروبا. وهكذا، استضافت الترويكا الوزارية من 2 إلى 4 ديسمبر 2004 في أديس أبابا. وسبق ذلك اجتماع ثلاثي موسع للخبراء. كما شاركت في اجتماع الترويكا الوزارية الذي نظمته الاتحاد الأوروبي من 8 إلى 11 إبريل 2005 في لوكسمبورغ والذي سبقه أيضا اجتماع موسع للخبراء.

الترويكا الوزارية لكل من أديس أبابا ولوكسمبورغ:

191- تركزت الأعمال كما جرت العادة على أربعة مشاكل هي: السلم والأمن، الحكم، التكامل الإقليمي، التجارة والمسائل الإنمائية الرئيسية. وعلى أساس التقارير المقدمة من جانب الخبراء، بحث الوزراء هذه المسائل الواحدة تلو الأخرى. وتجدر الإشارة عموما إلى أنه إذا كانت بعض المشاكل (مثل السلم والأمن والحكم) قد صدرت بشأنها بعض التوصيات وحظيت بتوافق في الرأي بين الجانبين، فإن مسائل أخرى لا تزال موضوع خلاف في الحوار بين أوروبا وأفريقيا، (عقد القمة الثانية، ديون أفريقيا الخارجية، تنفيذ المشاريع المتعلقة بالتعجيل بعملية التكامل في أفريقيا، إعادة رسم خريطة أفريقيا في إطار اتفاقات كوتونو). وتم قيد النتائج التي توصلت إليها ترويكا الطرفين في بيانين ختاميين وضعا تحت تصرف الدول الأعضاء.

192- في لوكسمبورج وفي إطار التحضير لقمة الأمم المتحدة المقرر عقدها في سبتمبر 2005، تبادل الوزراء وجهات النظر حول مقترحات الأمين العام بشأن إصلاح الأمم المتحدة. مع التذكير بأن هذه المقترحات ما زالت قيد

الدراسة، أعرب الاتحاد الأوروبي عن عزمه على أن تؤدي عملية الإصلاح إلى ردود موحدة تجاه التنمية الرئيسية ومشاكل الأمن وحقوق الإنسان. وأحاط الجانب الأوروبي علما بالموقف الأفريقي الموحد من الإصلاح المقترح للأمم المتحدة كما ورد في "توافق إيزولويني العام في الرأي" وقرر مشاطرة موقفه مع الاتحاد الأفريقي قبل انعقاد القمة. اعتبر الوزراء أن قراءة متوازية للموقف الأفريقي الموحد وأولويات الاتحاد الأوروبي توضح أنه من الممكن مواصلة الحوار والتعجيل به من أجل تحقيق التقارب بين هذه المواقف.

193- وافق الاتحاد الأوروبي مقدما وقبل انعقاد القمة، على أن يشاطر مع الجانب الأوروبي مقترحاته حول التعجيل بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وبصورة خاصة تلك التي تتعلق بالتماسك والتمويل وفعالية المساعدة مع تركيز خاص على أفريقيا.

194- وفيما يتعلق بالقمة الثانية، أكد الوزراء من جديد على الحاجة إلى عقد قمة أوروبا - أفريقيا وفقا لنص وروح إعلان القاهرة. وفي هذا الصدد، كرر الاتحاد الأوروبي موقفه من أن هناك ظروفًا سياسية تحول دون عقد هذه القمة. وأكد الاتحاد الأفريقي من جانبه على ضرورة عقد القمة في أسرع وقت ممكن ملاحظا أنه ليست هناك عقبات سياسية أمام عقد هذه القمة.

إدارة التجارة الصناعة

المقدمة:

195- خلال الفترة قيد البحث ، بذلت المفوضية كل جهد لتنفيذ المقررات الصادرة عن الدورة العادية الخامسة للمجلس التنفيذي المنعقدة في أديس أبابا في يونيو 2004 ومنها المقرر رقم EX.CL/DEC.107-113(V) بشأن الدورة العادية الثانية لمؤتمر وزراء التجارة حول مسائل منظمة التجارة العالمية ، المفاوضات على اتفاقية الشراكة الاقتصادية، قانون النمو والفرص لأفريقيا، شبكة الجمارك ، إصلاح المعرض التجاري الأفريقي وتبادل السلع وكذلك الوثيقة رقم EX.CL/DEC.116 بشأن الصناعة والوثيقة رقم EX.CL/DEC.120 بشأن متابعة قمة الاتحاد الأفريقي - الاتحاد الأوروبي.

- 1 التجارة الأفريقية البينية:

1.1 الدورة العادية الثالثة لمؤتمر وزراء التجارة

196- عقدت مفوضية الاتحاد الأفريقي الدورة العادية الثالثة لمؤتمر وزراء التجارة من 5 إلى 9 يونيو 2005 في القاهرة (جمهورية مصر العربية). وشهد المؤتمر الذي تشرف بحضور رئيس الوزراء معالي أحمد نظيف مشاركة كبيرة من جانب وزراء أربعين دولة عضوا وممثلي المجموعات الاقتصادية الإقليمية وقرابة ثلاثين منظمة شريكة وذلك بفضل المواضيع الهامة المدرجة في جدول الأعمال والمسائل التي تشكل رهانا بالنسبة لأفريقيا. وقد قدم شركاء الاتحاد الأفريقي مساهمة كبيرة في شكل عروض تحليلية. وأتاح المؤتمر للدول الأعضاء تحديد الموقف بخصوص تحرير التجارة على مستوي المجموعات الاقتصادية الإقليمية وتقديم توصيات بشأن طريق المضي قدما فيما يتعلق بالتجارة البينية الأفريقية وتعزيز الشبكة الجمركية وإنشاء البورصات التجارية. كما ناقش المشاركون في المؤتمر مسائل هامة أخرى مثل استخدام الأدوات التي أوصت بها اتفاقية كوتونو للشراكة بخصوص التجارة والاستثمار والسبل والوسائل الكفيلة بتحقيق أقصى قدر من الفوائد المستخلصة من مبادرة مؤتمر طوكيو الدولي لتنمية أفريقيا. ومن جهة أخرى، تدارس المشاركون مسألة تنفيذ القانون الثالث للنمو والفرص على ضوء انتهاء الاتفاق حول الألياف المتجددة وقدموا توصيات بشأن تحضير أفريقيا لمنتدى قانون النمو والفرص المقرر إقامته في داكار (السنغال) في يوليو ومشاركتها فيه.

197- وكان المؤتمر بالنسبة للدول الأعضاء فرصة ذهبية لتنسيق المواقف بشأن المفاوضات المتعددة الأطراف ولا سيما مفاوضات منظمة التجارة العالمية

تحضيراً للمؤتمر السادس المزمع عقده في هونغ كونغ في ديسمبر 2005 ومفاوضات اتفاقية الشراكة الاقتصادية التي تحتاج أفريقيا بخصوصها إلى إعادة توجيه أهدافها. وبالتالي، فقد تم اعتماد وثيقتين رئيسيتين من جانب الوزراء ولا سيما إعلان القاهرة وخارطة الطريق حول برنامج عمل الدوحة وإعلان وزراء الاتحاد الأفريقي ومفاوضات اتفاقية الشراكة الاقتصادية. ويركز إعلان القاهرة على الاستراتيجية الواجب اتباعها من جانب الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي خلال مفاوضات منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالزراعة ووصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق والخدمات والمسائل الإنمائية والسلع وتسهيل التجارة والقوانين التجارية والتجارة والديون والشؤون المالية ونقل التكنولوجيا والوصول إلى الأسواق. ويؤكد مجدداً الإعلان حول مفاوضات اتفاقية الشراكة التجارية الموقف الأفريقي إزاء اتفاقية الشراكة الاقتصادية كأدوات للتنمية وعلاقتها بالتكامل الإقليمي والسرعة في إجراء المفاوضات، فضلاً عن المسائل الأخرى مثل دور مفوضية الاتحاد الأفريقي في تنسيق المفاوضات لا سيما من خلال تناسق المفاوضات على المستويات متعددة الأطراف والإقليمية والثنائية.

2.1 مجلس الأعمال الأفريقي الآسيوي:

198- شاركت المفوضية وساهمت في الإطلاق الرسمي لمجلس الأعمال الأفريقي الآسيوي الذي تم في يومي 30 و31 مارس 2005 في بورت لويس، موريشيوس. وبرز مجلس الأعمال الأفريقي الآسيوي إلى حيز الوجود بعد سنتين من الاحتضان الذي بدأ في الدار البيضاء، المملكة المغربية في أبريل 2003 كمتابعة لمؤتمر طوكيو الدولي الثاني حول تنمية أفريقيا وخطة عمل النيباد القصيرة الأجل. وهذا المجلس عبارة عن آلية استشارية لدعم بناء شراكات أعمال مستدامة بين أفريقيا وآسيا. ورحبت المفوضية بهذه المبادرة وأشارت إلى الحوار وآليات التقييم التي وفرها الاتحاد الأفريقي مثل الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران لبرنامج النيباد القادرة على تعزيز الشراكة العامة والخاصة وتحسين مناخ الأعمال في أفريقيا. وقد تم إبراز دور مفوضية الاتحاد الأفريقي كإطار للحوار بين الشركاء كما تبين مؤخراً في اعتماد ممثلي الشركاء في التنمية لدى الاتحاد الأفريقي. ورحبت المفوضية بتحمس كذلك بإضفاء الصبغة المؤسسية على منتدى القطاع الخاص لأنه سيكون منبرا يجمع بين شبكات الشراكة الحالية بين القطاعين العام والخاص في أفريقيا بما فيها مجلس الأعمال الأفريقي الآسيوي. وقد تمت الإشارة كذلك إلى بعض الأعمال ذات الأولوية للاتحاد الأفريقي مثل مواءمة قوانين الأعمال وتعزيز التجارة وتحسين الوصول إلى أسواق الأقاليم الأخرى وكذلك دور التأييد للاتحاد الأفريقي في المفاوضات التجارية الدولية العادلة.

199- لقد تمت الموافقة علي مجلس الأعمال الأفريقي الآسيوي واستراتيجيته وخطته الثلاثية خلال الاجتماع والمنبر الإلكتروني المعروف بالتبادل الأفريقي الآسيوي الذي هو عبارة عن شبكة للمؤسسات الشريكة المحلية في آسيا وأفريقيا التي تتقاسم فيما بينها قواعد مشتركة للبيانات ومشاريع الاستثمار والمعايير الشرعية وخدمات دعم الشراكة . ويتعين علي المفوضية أن تعتبر مجلس الأعمال الأفريقي الآسيوي شريكا مفيدا في تنفيذ برامجه وأن تتعاون معه بصورة وثيقة لأن ذلك ضروري للاستفادة من إمكانياته الهائلة.

3-1 تدشين اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة والمهنيين الأفريقيين:

200- لعبت مفوضية الاتحاد الأفريقي دورا كبيرا في إطلاق اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة والمهنيين الأفريقيين الذي تم في 30 أبريل 2005 في مدينة الإسكندرية، مصر . قبيل إطلاقه ، اعتمد خمسة وأربعون دولة أفريقية ممثلة إما من قبل رؤساء غرفها التجارية أو سفرائها المعتمدين لدى مصر والنظام الداخلي وقواعد الإجراءات لمؤتمرها العام كما تم تعديلها من قبل المفوضية . وتم كذلك انتخاب هيئة مكتب مكونة من مصر (رئيسا) الكامبيرون (نائبا للرئيس) وليبيا وموريشيوس وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغانا وأنجولا كأعضاء . وستعقد اجتماعات الاتحاد بالتناوب في كل إقليم من الأقاليم الخمسة . وستوفر مصر التي تستضيف مقر الاتحاد ، التسهيلات الضرورية . وقد تكرمت مصر كذلك بإنشاء قاعدة للبيانات تربط بين جميع الغرف التجارية الأفريقية .

201- يشكل الاتحاد عنصرا رئيسيا في بناء سوق أفريقية مشتركة بموجب كل من معاهدة أبوجا والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي . ويوفر كذلك شبكة مفيدة لمشاركة المشغلين الاقتصاديين في عملية تحسين مناخ الأعمال والاستثمار في أفريقيا وتنسيق موقف أفريقيا من المسائل ذات الاهتمام العالمي . وستقوم المفوضية بمهمة كسب التأييد من أجل تسجيل الاتحاد لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة نظرا للدور الذي يطلب منه أدائه في الشراكة العامة والخاصة .

ثانيا- الجمارك:

1-2 اللجنة الفرعية للمديرين العاميين للجمارك:

202- تمشيا مع المقرر رقم EX.CL/DEC.111(V) الصادر عن الدورة العادية الخامسة للمجلس التنفيذي ، نظمت المفوضية ، بالتعاون الوثيق مع الأمانة المؤقتة وخدمة الإيرادات لجنوب أفريقيا، الاجتماع الأول للمديرين العاميين للجمارك في كيجالي، رواندا من 18-20 إبريل 2005 . واعتمد الاجتماع قواعد إجراءات هذه الهيئة ووافق علي وضع خطة عمل

تشمل ، من بين أمور أخرى، نقاط العمل لتسهيل التجارة وبناء القدرات وإجراءات العبور.

2-2 شبكة الجمارك:

203- يجري العمل على إنشاء هذه الشبكة وكذلك المهام الأولية التمهيديّة المتعلقة بوضع دليل لرؤساء الجمارك وتعيين موظفي الاتصال ودراسة أجريت علي مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية بغية تسهيل الاتصال بجميع إدارات الجمارك في أي وقت لأغراض التشاور. غير أنه من المؤسف أن هذه العملية كانت تسير ببطء لبعض الوقت نظرا لعدم تلقي الردود من إدارات الجمارك الوطنية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

3-2 تسهيل منظمة التجارة العالمية للتجارة:

204- بالنظر إلى ما سبق، تابعت المفوضية مسألة تسهيل التجارة لدي منظمة التجارة العالمية التي لها تأثير مباشر علي إدارات الجمارك والتي تعتبر حاسمة للتجارة فيما بين البلدان الأفريقية ومع بقية العالم. وسعيا إلي تنفيذ مقرر مابوتو الذي كلف المفوضية بدعم وبناء قدرات المفاوضين الأفريقيين ، نظمت المفوضية الاجتماع الأول لخبراء الجمارك للاتحاد الأفريقي من 4 إلي 6 إبريل في أديس أبابا. وتتمثل أهداف هذا الاجتماع في تحليل وتقييم وتأمل ومناقشة المواد 5، 8 و10 من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة لعام 1994 المتعلقة بحرية العبور، الرسوم والإجراءات الأخرى المتصلة بالاستيراد والتصدير والنشر وإدارة لوائح التجارة علي التوالي. واجتمعت اللجنة الفرعية للمديرين العامين للجمارك في كيجالي. وأوصت، من بين أمور أخرى، بأنه يتعين إجراء دراسة معمقة حول سبل توفير الدعم للمفاوضين الأفريقيين في جنيف من أجل استخدام الأدوات الحالية لتقييم وقياس مستوى تسهيل التجارة والدعوة إلي تنفيذ اتفاقية كيوتو المعدلة والاتفاقيات الأخرى الضرورية لتسهيل التجارة.

4-2 التعاون الجمركي:

205- يشكل التعاون الجمركي عنصرا مهما في التكامل الأفريقي. وقد نصت معاهدة أبوجا علي ضرورة إرفاق بروتوكول خاص في هذا الشأن بالمعاهدة. إن التطور الذي طرأ علي مفاوضات منظمة التجارة العالمية الجارية في مجال تسهيل التجارة وأحداث ما بعد الحادي عشر من سبتمبر قد وضع التعاون الجمركي في مقدمة جدول الأعمال . ومن ثم، وبعد مضي ثلاث عشرة سنة، يتم إعداد مشروع هذا البروتوكول ويمر بعملية التشاور بغية تقديمه للتصديق عليه في القمة القادمة. وبعد المشاورات الداخلية المكثفة، تم تقديم مشروع البروتوكول إلي المجموعات

الاقتصادية الإقليمية خلال اجتماع التنسيق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية المنعقد في أبوجا في فبراير الماضي وكذلك اجتماع اللجنة الفرعية للمديرين العاميين للجمارك التابعة للاتحاد الأفريقي المنعقد في كيجالي . وسوف يتم تقديم النسخة النهائية للمشروع إلى الاجتماع القادم للجنة الفرعية للموافقة عليه.

ثالثا- السلع:

206- وفقا للتفويض الممنوح لها بموجب مقرر المجلس رقم EX.CL/DEC.117(V)، تقوم المفوضية بإدخال تعديلات طفيفة علي خطة الأعمال لتبادل السلع الأفريقية التي تجرى عملية التصديق عليها على قدم وساق وتتقدم كذلك عملية تعزيز وإنشاء مجموعات جديدة للسلع، حيث لا توجد، وتحديد علاقات عملها مع مفوضية الاتحاد الأفريقي. وتقوم المفوضية كذلك بنشاط وبتعاون وثيق مع الصندوق المشترك للسلع، بإعداد ورقة موقف من مسألة السلع ستبحثها دورة استثنائية لمؤتمر وزراء التجارة من المقرر عقدها في نوفمبر 2005. وسوف تقدم نتائج هذا المؤتمر إلي القمة المزمع عقدها في يناير 2006.

البنية التحتية والطاقة

مقدمة:

207- كان للمفوضية برنامج يستقطب الانتباه فيما يتعلق بمسائل البنية التحتية والطاقة خلال الفترة من يناير إلى يونيو 2005 . ومنحت الأولوية لتنفيذ الأنشطة التي تخص الإطار الإستراتيجي وخطة العمل للاتحاد الأفريقي . ونظمت المفوضية اجتماعين وزاريين في قطاع النقل كما أن هناك عملا مكثفا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث بدأت التحضيرات للمرحلة الثانية القادمة للقمة العالمية الثانية حول مجتمع المعلومات المقرر عقدها في تونس العاصمة، الجمهورية التونسية في نهاية هذا العام. وواصلت المفوضية كذلك تنفيذ مشروعها الخاص بخلق فضاء ترقيم موحد للاتصالات السلكية واللاسلكية لأفريقيا. فضلا عن برامجها الرئيسية، قامت كذلك بأنشطة أخرى في مجالات هذه الحقبة مثل الطاقة وخدمات البريد. وقد تم توفير معلومات مفصلة حول التطورات التي استجرت في المجالات المحددة أدناه.

- 1 النقل:

1-1 اجتماع الوزراء المعنيين بالنقل والبنى التحتية حول النقل والأهداف الإنمائية للألفية:

208- كما سبق ذكره في التقرير السابق للمفوضية خلال قمة يناير 2005، قد تعاونت المفوضية مع كل من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، بنك التنمية الأفريقي، المجموعات الاقتصادية الإقليمية وبرنامج سياسة النقل لدول أفريقيا جنوب الصحراء تحت رعاية البنك الدولي. ونظمت كذلك اجتماعا للوزراء المعنيين بالنقل والبنى التحتية في أفريقيا في أديس أبابا من 4-6 إبريل 2005. وبحث الاجتماع المذكور واعتمد الأهداف والمؤشرات الضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتتمشى نتائج هذا الاجتماع مع سياق المقرر رقم EX.CL/DEC.166(VI) الذي طلب من المفوضية أن تنسق عملية صياغة موقف أفريقي موحد عند مراجعة الأهداف الإنمائية للألفية.

209- قبيل انعقاد الاجتماع الوزاري، اجتمع فريق عمل استشاري وزاري برئاسة الاتحاد الأفريقي وبمشاركة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، المجموعات الاقتصادية لأفريقيا، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، بنك التنمية الأفريقي، الاتحاد الأوروبي، البنك الدولي وبرنامج سياسة النقل لدول أفريقيا جنوب الصحراء في أديس أبابا في أوائل فبراير 2005 لإعداد وثيقة حول الأهداف والمؤشرات المحددة التي سوف يتم بحثها واعتمادها من قبل وزراء القطاع قبل تقديمها إلي مؤتمر الأمم المتحدة حول مراجعة الأهداف الإنمائية للألفية المقرر عقده في نيويورك في سبتمبر 2005. ويستند عمل فريق العمل الاستشاري الوزاري جزئيا

إلى مساهمات دراسات الحالات في البلدان الأفريقية وبعض المجموعات الاقتصادية الإقليمية والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة .

210- أصبحت الحاجة إلى إدخال أهداف ومؤشرات النقل ضروريا نظرا للإدراك أنه بفضل الظروف المادية المتوفرة في أفريقيا، يعلب النقل دورا مهما في تسهيل الوصول بطريقة ذات فعالية التكلفة إلى الفرص والخدمات الاجتماعية التي لها صلة مباشرة بتخفيف حدة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بوجه عام. إن انعدام دور واضح ومحدد للنقل في الإطار الحالي قد أثار الشكوك حول فعالية الإستراتيجيات التي تطبق لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في القارة. وعليه، يتوقع أن توجه الأهداف والمؤشرات المعتمدة عملية تحديد الأولويات المناسبة لبرامج النقل على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية بغية التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

211- وقد تم تقديم تقرير الاجتماع الوزاري والإعلان الذي اعتمده الوزراء كبند منفصل في جدول الأعمال لبحثهما والموافقة عليهما من قبل المجلس التنفيذي.

2-1 النقل الجوي:

1-2-1 الاجتماع الرابع لهيئة مراقبة مقرر ياموسوكرو حول تحرير أسواق النقل الجوي في أفريقيا:

212- تحت رئاسة الاتحاد الأفريقي، اجتمعت هيئة المراقبة هذه وتتكون من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، لجنة الطيران المدني الأفريقية، رابطة شركات الطيران الأفريقية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في أديس أبابا يومي 3 و4 مارس 2005 لبحث التقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ المقرر. وقد أشار التقرير المقدم إلى بعض التقدم المحرز خاصة على مستوى الأقاليم حيث يجري اتخاذ بعض التدابير لتسهيل التنفيذ الفعال للمقرر. غير أنه تم الاعتراف على المستوى القاري بأن عملية التنفيذ تسير ببطء عكس ما كان متوقعا.

213- فضلا عن ذلك، هناك وثائق رئيسية لم يتم وضعها بعد . ويعرقل انعدامها تنفيذ المقرر بصورة خطيرة . ومن بين هذه الوثائق قواعد المسابقة وآلية حل النزاعات. وقد تم الاعتراف كذلك بأن الضعف المؤسسي بسبب الافتقار إلى وكالة منفذة وغموض أدوار أعضاء هيئة المراقبة والافتقار إلى التمويل الفعال، تشكل عقبات رئيسية في تنفيذ المقرر . وفي هذا الصدد، أوصي الاجتماع بعدد من الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لتصحيح أوجه القصور المذكورة وتعزيز التنفيذ . وقد تم تقديم التوصيات الخاصة بالتنفيذ إلى الاجتماع القطاعي للوزراء المنعقد في جنوب أفريقيا في مايو 2005.

1-2-2 اجتماع الوزراء الأفريقيين المعنيين بالنقل الجوي:

214- نظمت المفوضية بالتعاون مع إدارة النقل في جمهورية جنوب أفريقيا اجتماعا للوزراء الأفريقيين المعنيين بالنقل الجوي استغرق أربعة أيام في صن سيتي، جنوب أفريقيا من 16-19 مايو 2005. اعترفت المفوضية منذ البداية بالحاجة العاجلة إلي اتخاذ إجراء علاجي لقطاع النقل الجوي المريض في أفريقيا. وكانت المفوضية قلقة إزاء التحديات المتزايدة التي تواجه هذا القطاع والتي تشكل فيما يبدو تهديدا خطيرا للجهود الرامية إلي إحياء وتعزيز الصناعة الجوية الضعيفة في أفريقيا. ويرجع هذا الضعف إلي عوامل من أهمها عدم الكفاءة وارتفاع تكاليف السفر الجوي في القارة وقيود السوق الداخلية والخارجية وتزايد مخاطر سلامة وأمن السفر الجوي والافتقار إلي إطار سياسة فعالة للنقل.

215- في مارس 2004، عقدت المفوضية اجتماعا لمجموعة العمل المعني بالتحكم في السماوات الأفريقية لتقديم بيان شامل عن حالة القطاع الجوي. وقامت مجموعة العمل في النهاية بوضع خطة لمعالجة المشاكل المتعددة التي تؤثر علي النقل الجوي في أفريقيا واقترح طرق المضي قدما في تعزيز أداءه. وقد تم تضمين توصيات مجموعة العمل بما فيها تنظيم اجتماع وزاري في عام 2005 لاتخاذ قرارات سياسة واستراتيجية حول هذا القطاع، في خطة عمل المفوضية.

216- استعرض اجتماع الوزراء الوضع الشامل لقطاع النقل الجوي في أفريقيا مركزا بصفة خاصة علي تنفيذ مقرر ياموسوكرو حول تحرير خدمات النقل الجوي في أفريقيا والحاجة إلي وضع سياسة أفريقية مشتركة حول النقل الجوي الخارجي والسلامة والأمن الجوي والمسائل المؤسسية وأشار الاجتماع تحديدا إلي استقلالية لجنة الطيران المدني الأفريقية. وقدم الاجتماع كذلك توصيات محددة حول العمل المطلوب في كل مجال. ونظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها مقرر ياموسوكرو بالنسبة لتنمية صناعة النقل الجوي في أفريقيا، اعتمد الاجتماع قرارا وزاريا يهدف إلي التعجيل بتنفيذه.

217- تم تقديم تقرير اجتماع الوزراء مع القرار الصادر في هذا الشأن كبند منفصل في جدول الأعمال لبحثهما والموافقة عليهما من قبل المجلس التنفيذي.

1-3 النقل بالسكك الحديدية:

المؤتمر حول النقل بالسكك الحديدية والسكك الحديدية في الدول الأعضاء في تجمع دول الساحل والصحراء:

- 218- شاركت المفوضية في المؤتمر حول النقل بالسكك الحديدية والسكك الحديدية في الدول الأعضاء في تجمع دول الساحل والصحراء المنعقد من 12 إلى 23 مارس 2005 في طرابلس.
- 219- كان الغرض من المؤتمر هو تقييم العقبات التي تعرقل تنمية السكك الحديدية في دول التجمع بهدف إيجاد حلول لإقامة خطوط جديدة والربط بين السكك المتوفرة.
- 220- أجاز المؤتمر الخطوط العريضة للمخطط التوجيهي للربط بين السكك الحديدية في الدول الأعضاء في تجمع دول الساحل والصحراء الذي يتمثل أكبر مشاريعه في الشبكة الحديدية العابرة للصحراء والبالغ طولها 2068 كلم والذي من المقرر أن يربط مدينة سبها في ليبيا بإنجمينا في تشاد مروراً بالنيجر.

4.1 النقل البحري: السلامة والأمن البحريان:

- 221- استمرت المفوضية في تنفيذ الأنشطة المترتبة علي المقرر EX.CL/DEC.163(V) الذي اعتمده الدورة العادية الخامسة للمجلس التنفيذي حول الأمن البحري والذي يركز علي ضرورة التزام البلدان الأفريقية بالمدونة الدولية للأمن علي السفن وفي الموانئ والتعديلات التي أدخلت علي الاتفاقية حول سلامة العيش في البحر لعام 2002 والتي دخلت حيز التنفيذ في أول يوليو 2004. وبعد مراجعة مكتبية لوضع التصديق علي الاتفاقيات البحرية في أفريقيا، قامت المفوضية بصياغة استبيان للتقييم الذاتي أرسل إلي الدول الأعضاء باعتبارها دولا لموانئ أو أعلام أو دولا ساحلية وذلك من أجل تحديث المعلومات حول التدابير التي اتخذتها للتصديق علي الاتفاقيات البحرية ذات الصلة وتنفيذها فيما يتعلق بالسلامة والأمن البحريين وحفظ البيئة البحرية في أفريقيا.
- 222- يسعى الاستبيان إلي تحديد التدابير المتخذة من حيث الهياكل القانونية والإدارية والتدريب والتعزيز والمراجعة وفرض العقوبات ، من بين أمور أخرى، تنفيذا للمدونة المذكورة . وتتم مراقبة تنسيق هذه العملية بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية وسوف تتم مضاعفتها من خلال زيارات عمل تقوم بها المفوضية إلي البلدان. وتهدف المفوضية من خلال هذه العملية إلي الحصول علي أحدث المعلومات من الدول الأعضاء واستخدامها كأساس لتعبئة الدعم الفني اللازم لها. ولذا ، يتم حث الدول الأعضاء علي الاستجابة لهذه العملية بغية تمكين المفوضية من استكمال المهمة المنوطة بها بنجاح وفي الوقت المحدد.
- 223- وبالإضافة إلي ذلك ، شرعت المفوضية بالفعل في مراجعة التشريع النموذجي للنقل والميثاق البحري طبقاً لنفس المقرر المذكور (EX.CL/DEC.163(V)).

2 - الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبريد:
 1-2 مشروع إنشاء فضاء أفريقي للترقيم الموحد في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية:

224- عملا بالمقرر EX.CL/DEC.101(V) الصادر عن الدورة العادية الخامسة للمجلس التنفيذي، نظمت المفوضية اجتماعا لخبراء الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية من 22 إلى 24 مارس 2005 في أديس أبابا لبحث نتائج الدراسة الأولية وطرق تنفيذ دراسة الجدوى الخاصة بالمشروع.

225- يجب التذكير بأن الدراسة الأولية اقترحت إنشاء فضاء إفريقي موحد على مرحلتين: تتمثل المرحلة الأولى في إنشاء الفضاء الإفريقي للترقيم الموحد في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية. وتتميز هذه المرحلة أساسا بتخصيص مفتاح واحد لمجموعة من الدول وتعايش هذا المفتاح مع المفاتيح الوطنية الحالية وذلك لضمان انتقال سلس إلى التوحيد الكامل. أما المرحلة الثانية فستتمثل في الانتقال إلى منطقة موحدة للترقيم تتميز بخطة ترقيم متكامل ستؤدي إلى اختفاء المفاتيح الوطنية واستخدام أرقام هاتفية إفريقية.

226- إن المنهج المقترح لدراسة الجدوى يضم أساسا الأنشطة التي يجب القيام بها، لا سيما الدراسات الفنية والاقتصادية والقانونية والتنظيم والإمكانات التي يجب توفيرها لتنفيذ هذه الدراسات.

227- أوضح الخبراء الطابع الواعد والاستراتيجي والموحد للمشروع وأكدوا أن تنفيذه سيساهم في بلورة أعمال الاتحاد الإفريقي على الصعيد الدولي والإقليمي وسيكون نموذجا لتنسيق مبادرات وتدخلات الشركاء في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

228- اعتمد الخبراء المنهجية المقترحة للقيام بدراسة الجدوى وأوصوا بضرورة القيام بما يلي:

- ضمان انضمام ومشاركة الجهات الإفريقية المعنية الرئيسية وهي الدول الأعضاء والعاملين في مجال الشبكات وتوفير الخدمات؛
- التماس دعم المتعاملين الدوليين الآخرين في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية وذلك نظرا إلى أن مصدر الترقيم الذي تسعى إفريقيا للحصول عليه لتنفيذ الفضاء الإفريقي للترقيم في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية ملك للعالم بأكمله؛
- العمل من أجل تبرير المشروع اقتصاديا وماليا لحمل أكبر عدد ممكن على استخدام موارد الفضاء الإفريقي للترقيم الاتصالات السلكية واللاسلكية.

- 229- اجتمعت لجنة التنسيق المشتركة بين المؤسسات التي أنشأت بموجب المقرر EX.CL/DEC.101(V) لتنسيق تنفيذ المشروع في 24 مارس 2005 بأديس أبابا وقامت ببحث واعتماد نتائج أعمال الخبراء.
- 230- تبلغ الميزانية الضرورية لتمويل المشروع 1,500,000 دولار أمريكي. ويغطي هذا المبلغ جميع الأنشطة من دراسة الجدوى حتى نهاية المشروع على أن يتم استغلال موارد الترقيم للفضاء الإفريقي للترقيم في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية. وقد قدرت مدة تنفيذ المشروع بعامين.
- 231- سيتم إعداد تقرير عن مشروع إنشاء فضاء موحد للترقيم في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية ورفعها إلى المجلس التنفيذي خلال قمة سرت المقرر عقدها في يوليو 2005.

2-2 القمة العالمية حول مجتمع المعلومات:

- 232- تقوم إدارتنا الموارد البشرية والعلوم والتكنولوجيا والبنى التحتية والطاقة بمتابعة الأنشطة الخاصة بالقمة العالمية حول مجتمع المعلومات. ومن جهة أخرى، سيتم إعداد تقرير علمي عن القمة العالمية حول مجتمع المعلومات بتنسيق من الإدارتين ورفعها إلى المجلس التنفيذي خلال قمة سرت المقرر عقدها في يوليو 2005.
- 233- وبالجمله، يمكن التأكيد على ما يلي:
- تمحورت الأنشطة التحضيرية الإفريقية أساسا حول مؤتمر أكرا الإقليمي (من 2 إلى 4 فبراير 2005) وأعمال مكتب باماكو والمشاركة في اجتماعات لجنة الممثلين الدائمين 1 و2 وفي المؤتمر العربي (8-10 مايو 2005، القاهرة). وتتكون الآلية التي وضعتها البلدان الإفريقية للتحضير للمرحلة الثانية للقمة من مجموعة باماكو التي أنشئت في 2002 واللجنة الوزارية التي تأسست في 2004 بدكار والتي تم توسيع عضويتها من 8 إلى 15 دولة خلال مؤتمر أكرا.
 - تتمثل النتائج الرئيسية للأنشطة التحضيرية الإفريقية في التزامات أكرا وخطة العمل الإفريقية الإقليمية حول مجتمع المعلومات التي اعتمدت في القاهرة.
 - شاركت المفوضية في تنسيق ومتابعة الأنشطة التحضيرية الإفريقية. وعليه، نظمت مشاورات في أديس أبابا مع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية قبل مؤتمر أكرا، كما عملت بشكل وثيق مع الاتحاد الإفريقي للاتصالات السلكية واللاسلكية لتوعية الدول. وقد شاركت المفوضية بشكل فعال في بعض الجلسات الموضوعية والاجتماع الوزاري والمؤتمر الإقليمي بأكرا. وفي القاهرة، حضرت المفوضية المؤتمر العربي واجتماع اللجنة الوزارية الإفريقية.

- يشكل إنشاء وإطلاق صندوق التضامن الرقمي من قبل الرئيس أولوسيغون أوباسانجو في 14 مارس 2005 بجنييف بلا شك نجاحا يعزز المواقف الإفريقية من القمة العالمية حول مجتمع المعلومات.
- ستستمر المفاوضات في الاضطلاع بدور المنسق خلال فترة ما قبل تونس وخلال القمة نفسها. كما ستقوم بعقد اجتماع للعناصر الفاعلة الرئيسية للنظر بعمق في خطة العمل الإقليمية الإفريقية حول مجتمع المعلومات والإجراءات الخاصة بتنفيذها.

3-2 مشروع الإدارة الإلكترونية (مشروع نظام VSAT):

- 234- انطلق مشروع الإدارة الإلكترونية للاتحاد الإفريقي. ويهدف هذا المشروع في إطار التغيير المؤسسي للاتحاد الإفريقي، إلى ضمان توفير الخدمات الحديثة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية والربط الكامل بين مقر المفاوضات والمكاتب الإقليمية والبعثات التمثيلية الخارجية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء وذلك عن طريق إنشاء شبكة ربط بواسطة الأقمار الصناعية.
- 235- قد تم تشكيل الفريق المكلف بمتابعة تنفيذ المشروع في مايو 2005 بمقر المفاوضات. كما تم أيضا إعداد وثائق العطاءات وسيتم الإعلان الدولي للعطاءات لاختيار موردي المعدات والبنى التحتية في بداية يونيو 2005. وسيتم خلال صيف 2005 تحليل العطاءات واختيار موردي المعدات والبنى التحتية وتنفيذ المشروع في المواقع التجريبية الأربعة وهي أديس أبابا وأبوجا ونيويورك وجوهانسبيرج. ومن المقرر، وفقا للجدول الزمني المؤقت، استلام المعدات في 10 نوفمبر 2005. كما أن من المقرر تقديم عرض عن المشروع خلال القمة العالمية حول مجتمع المعلومات (المرحلة الثانية) المقرر عقدها من 16 إلى 18 نوفمبر 2005 في تونس.
- 236- واعتبارا من نوفمبر، سيمتلك الاتحاد الإفريقي نظاما خاصا للاتصالات السلكية واللاسلكية وبالتالي مزيدا من الاستقلال فيما يختص بالخدمات وتوفيرها. وستمكن هذه الشبكة للاتحاد الإفريقي من امتلاك نظام المؤتمر بالفيديو والوصول إلى الإنترنت العالي التدفق والمهاتفة عبر الإنترنت والبريد الأنّي مع الفيديو لإجراء مناقشات حية عن بعد. كما ستكون الشبكة من تبادل الخبرات والمعلومات والقيام بعمل جماعي وبالتالي تحقيق إنتاجية أفضل وترشيد الموارد (تحقيق الوفورات في نفقات الاتصالات والسفر .. الخ).
- 237- سيتم إنشاء البنى التحتية الجديدة في بقية المواقع المستهدفة (الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها) والربط مع الشركاء الإفريقيين والدوليين خلال عام 2006.
- 238- يحتم تنفيذ المشروع وفقا للجدول الزمني المحدد توفير الموارد المطلوبة في الوقت المناسب.

4-2 مواعمة السياسات والأنظمة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

239- لا يمكن تعزيز التواصل الإفريقي عبر شبكات إقليمية عريضة النطاق وأخرى مشتركة بين الأقاليم أو تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على المستويين القاري والإقليمي بشكل فعال وسريع إلا إذا كانت الأنظمة والسياسات في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية مناسبة. وبالتالي، يصبح من الضروري إجراء دراسة تهدف إلى مواعمة السياسات والأنظمة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

240- تمهيدا للأعمال الرئيسية التي يتعين القيام بها في إطار الدراسة، أجرت المفوضية مشاورات مع الجهات الرئيسية المعنية بالسياسات والأنظمة الخاصة بالاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إفريقيا. وعليه، شاركت في اجتماع جمعية منظمي المعلومات والاتصالات في شرق وجنوب إفريقيا المنعقد في نيروبي من 7 إلى 11 مارس 2005 وفي المنتدى السادس لتنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية في إفريقيا المنعقد يومي 27 و 28 أبريل 2005 في مابوتو. وقد مكن هذان الاجتماعان من جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة حول التوجيهات والانشغالات والتبعات التنظيمية في سياق البيئة الإفريقية للاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

241- في إطار هذا المشروع وسعيا لتعزيز التعاون مع المتعاملين الرئيسيين وبلورة رؤية الاتحاد الإفريقي حول دور الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكامل الإفريقي على المستويين الإقليمي والدولي، عقدت المفوضية جلسات عمل واجتماعات مع الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية والاتحاد الإفريقي للاتصالات السلكية واللاسلكية، باعتبارهما المتعاملين الأكثر خبرة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إفريقيا. وقد أدت هذه المبادرة، من بين أمور أخرى، إلى إنشاء لجنة التنسيق المشتركة بين المؤسسات لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات برئاسة المفوضية وعضوية بنك التنمية الإفريقي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية والاتحاد الإفريقي للاتصالات السلكية واللاسلكية واتحاد المنظمات الوطنية للإذاعة والتلفزيون في إفريقيا والنظام الإفريقي الإقليمي للاتصال بواسطة الأقمار الصناعية ولجنة أفريقيا الإلكترونية والاتحاد البريدي للبلدان الإفريقية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

5-2 مشروع إنشاء شبكة إفريقية للاتصالات السلكية واللاسلكية لأغراض التربية الإلكترونية والصحة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية من قبل الهند:

242- اقترحت الهند على المفوضية مشروعاً لإنشاء شبكة للاتصالات السلكية واللاسلكية للربط بين الدول الأعضاء البالغ عددها 53 وتوفير الخدمات في مجال التربية الإلكترونية والصحة الإلكترونية بما في ذلك خدمات الإدارة الإلكترونية بين رؤساء الدول. وبالجمل، تقترح الهند توفير وتركيب وتشغيل شبكة إفريقية توفر الخدمات المذكورة أعلاه وكذلك ضمان صيانتها لمدة ثلاث سنوات مقابل ميزانية قدرها 50 مليون دولار أمريكي.

243- انعقد اجتماع في 11 مايو 2005 بأديس أبابا بين المفوضية ووفد من حكومة الهند. وفي ختام هذا الاجتماع، تم تشكيل فريق فني داخلي من قبل المفوضية لإلقاء نظرة أولية على الوثائق التي قدمها الوفد الهندي. وسيتم تشكيل لجنة من الخبراء الإفريقيين للقيام، في شهر يوليو 2005، بدراسة معمقة للاقتراح الهندي وإعداد تقرير يتم رفعه إلى اجتماع لخبراء الدول الأعضاء الذي من المقرر عقده في سبتمبر 2005.

3 - الطاقة:

1-3 الكهرباء:

244- قدمت مفوضية الاتحاد الإفريقي دعماً ومساهمته لنجاح الحلقة الدراسية حول تمويل المشاريع التكاملية في القطاع الكهربائي الإفريقي التي انعقدت من 22 إلى 24 مارس 2005 في كينشاسا بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد نظمت هذه الحلقة الدراسية أمانة اتحاد منتجي وناقلي وموزعي الطاقة الكهربائية في إفريقيا بالتعاون مع أمانة النيباد والشركة الوطنية للكهرباء في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد تم خلال هذه الحلقة الدراسية تناول مشروعين تكامليين بالدراسة والتحليل: تجهيز موقع إينغا للطاقة الكهرومائية وبناء خطوط لنقل الكهرباء عالي الجهد نحو المناطق الشرقية (ويستكور) والغربية (إينغا - كالابار/ نيجيريا) من القارة وذلك كمرحلة أولى.

245- وسعياً لضمان نجاح تنفيذ هذين المشروعين، أوصى المشاركون الاتحاد الإفريقي بإنشاء مجلس لتنسيق تجهيز موقع إينغا والمشاريع المرتبطة به وذلك بالتعاون مع أمانة اتحاد منتجي وناقلي وموزعي الطاقة الكهربائية في إفريقيا وأمانة النيباد والشركة الوطنية للكهرباء في جمهورية الكونغو الديمقراطية والهيئات الموجودة أو في طور الوجود والمشروعات المذكورة أعلاه (ويستكور، إينغا - كالابار/ نيجيريا).

246- يمكن للاتحاد الإفريقي أن يعبر عن ارتياحه لأن المتعاملين جميعاً وافقوا على أن يقوم الاتحاد الإفريقي بالاضطلاع بدور التنسيق والقيادة لتنفيذ مشروع إينغا، لاسيما من خلال إنشاء مجلس التنسيق للموقع. وإن المنظمة القارية مدعوة إلى لعب هذا الدور في إطار المشاريع المدرجة

في قائمة المشاريع ذات الأولوية "للاتحاد الإفريقي/النيباد". جدير بالذكر بأن مشروع إينغا يشكل عاملا أساسيا للتكامل الإفريقي في مجال الطاقة.

2-3 النفط والغاز:

المؤتمر الإفريقي الثاني حول النفط:

247- إن النشاط الرئيسي الذي يتعين الإشارة إليه في هذا المجال هو المؤتمر الإفريقي الثاني حول النفط المنعقد من 14 إلى 18 فبراير 2005 في الجزائر العاصمة، الجمهورية الجزائرية، بمبادرة من جمعية منتجي النفط في إفريقيا بالتعاون مع حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. وقد شاركت المفوضية في هذا الاجتماع الهام.

248- تناولت إحدى النقاط الأساسية للمؤتمر مسألة الإيرادات النفطية، حيث تبين أن إيرادات القطاع النفطي المتنامي في إفريقيا لم تسمح منذ عقود كثيرة بمواجهة الاحتياجات في مجال التنمية الاقتصادية. وغالبا ما كان هذا النمو على حساب قطاعات الأنشطة الاقتصادية الأخرى، لا سيما الزراعة. وعليه، تم رفع توصيات بشأن إجراء إصلاحات بما يضمن قيام قطاع الطاقة الكهرومائية في إفريقيا وإيراداتها بالاضطلاع بالدور المتوقع منه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

249- ويتمثل العامل الهام الآخر في مكافحة مخاطر تلوث البحر والسواحل بالنفط، وهي أمر يعد من انشغالات إفريقيا. وقد تم إطلاق مبادرة لإنشاء شركة متعددة الجنسيات لمكافحة التلوث البحري.

250- إن خطة عمل مفوضية الاتحاد الإفريقي للفترة من 2005 إلى 2007 تأخذ بعين الاعتبار هذه الانشغالات حيث حددت الأنشطة التي يتعين القيام بها في مجال الطاقة الكهرومائية وهي تقييم الوضع النفطي والغازي في إفريقيا ووضع السياسات والاستراتيجيات في مجال النفط والغاز في إطار التكامل والتنمية المستدامة في إفريقيا.

251- وفي هذا الصدد، ستقوم المفوضية بتشكيل فريق عمل يتكون من خبراء إفريقيين معترف بهم وممثلي الدول المنتجة والمصدرة للطاقة الكهرومائية على أن يقوم بمساعدة المفوضية على تحديد النهج الذي يتعين سلوكه فيما يخص مسائل النفط والغاز في إفريقيا.

252- يتعين، على مستوى الاتحاد الإفريقي، إيلاء اهتمام بالغ لدور الطاقة الكهرومائية في تفعيل الاقتصاديات الإفريقية وذلك لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متواصلة ومنسجمة في قارتنا.

3-3 اللجنة الإفريقية للطاقة:

253- أعربت مفوضية الاتحاد الإفريقي عن أسفها لتأخر أغلبية الدول الأعضاء في المصادقة على اتفاقية اللجنة الإفريقية للطاقة. ولم يتم بعد التوصل إلى العدد الأدنى المطلوب لتشغيل اللجنة وهو 15 دولة. وعليه، فإن الدول التي لم تقم بالمصادقة على الاتفاقية مدعوة إلى القيام بذلك في أسرع وقت ممكن.

4 - التعاون مع الشركاء:1-4 اجتماع مجموعة الدول الثماني وإفريقيا حول البني التحتية:

- 254- حددت تقارير الأمم المتحدة عن مشروع الألفية واللجنة الاقتصادية لإفريقيا الحاجة إلى مزيد من الاهتمام والتمويل للبنية التحتية. وتعزز المملكة المتحدة خلال فترة توليها لرئاسة مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى إعطاء دفع بهذا الشأن. وفي هذا الإطار، عقد قسم التنمية الدولية في هذا البلد اجتماعا في لندن بين مجموعة الدول الثماني وإفريقيا حول البني التحتية في 5 مايو 2005.
- 255- وكان الغرض من الاجتماع بحث أوجه القصور الحالية والاختناقات بهدف التوصل إلى اتفاق حول الحاجة إلى مزيد من الموارد وتعاون أفضل في مجال البني التحتية في إفريقيا.
- 256- شارك في الاجتماع ممثلو مجموعة الدول الثماني والبنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي والاتحاد الأوروبي وأمانة النيباد والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وكذلك مفوضية الاتحاد الإفريقي.
- 257- اعترف المشاركون بأن البني التحتية في إفريقيا تشكل المدخل للتعجيل بالنمو وتخفيف حدة الفقر وتشجيع التكامل. وفي هذا الصدد، اتفقوا على إنشاء لجنة مشتركة في مجال البني التحتية للعمل والبناء بشكل مشترك على أساس العمل القيم الذي تم القيام به وانطلاقا من الأولويات التي حددتها إفريقيا.
- 258- حدد اجتماع لندن الدور الحاسم الذي يتعين على اللجنة المشتركة أن تقوم به لممارسة الضغط على المانحين ودعوتهم إلى تنسيق أفضل. ونظرا إلى حجم المشكلة، يتعين الدعوة إلى الرد بشكل سريع وأوسع وأكثر فعالية على احتياجات إفريقيا في مجال البني التحتية. كما حدد الاجتماع بعض الجوانب التي يتعين على اللجنة المشتركة وضعها في الحسبان:
- مضمون البرنامج: سيتم التركيز على المشاريع المشتركة بين البلدان على المستويين القاري والإقليمي وكذلك على المشاريع الوطنية
 - أنواع البني التحتية: تتمثل القطاعات التي يجب أن تشملها المشاريع فيما يلي: المياه والمرافق الصحية
 - بيانات حول التمويل: ليست هناك بيانات كافية حول التمويل ومستوى الأنشطة الممولة. وهناك حاجة ملحة إلى تحديد هوية المتدخلين ومكان تدخلهم والأموال التي يستخدمونها وذلك لتحديد أوجه القصور.
 - تعزيز القدرات: من الضروري تعزيز القدرات في الميادين التي تسبب الاختناقات، لاسيما إعداد المشاريع.

- المتابعة: هناك حاجة إلى متابعة الأعمال والنتائج.
- 259- سينعقد الاجتماع التدشيني للجنة المشتركة في 6 أكتوبر 2005 في لندن. وسيتم خلال هذه المناسبة مناقشة الآليات الخاصة بكيفية عمل اللجنة وإمكانية دمج أعضاء آخرين. وفي الانتظار، تم تكليف المملكة المتحدة بالقيام بأنشطة التنسيق والتسهيل.
- 260- ينبغي أن يضطلع الاتحاد الإفريقي بدور مركزي ومحدد المعالم في هذه اللجنة المشتركة التي تهدف إلى القيام بعمل أكثر فعالية وأوسع نطاقاً لتوفير بنية تحتية مستدامة في إفريقيا وذلك نظراً إلى تفويضه على المستوى القاري.

2-4 التعاون بين بنك التنمية الإفريقي والاتحاد الإفريقي في مجال البنى التحتية:

- 261- في إطار اللقاء الرسمي الذي جرى في 25 أبريل 2005 في تونس بين مفوضية الاتحاد الإفريقي والبنك التنمية الإفريقي، تم عقد جلسة عمل في مجال البنى التحتية.
- 262- قدمت المفوضية إلى هذه المؤسسة طلبات للحصول على الدعم في مجال المشاريع المادية والدراسات الاستراتيجية ومواءمة السياسات الخاصة بالبنى التحتية على المستوى القاري.
- 263- وفي ختام المناقشات تم الاتفاق، من بين أمور أخرى، على ما يلي:
 - < تقديم الاتحاد الإفريقي طلباً رسمياً إلى بنك التنمية الإفريقي بشأن اقتراحات المساعدة المدروسة؛
 - < تعزيز تنسيق الأعمال بين بنك التنمية الإفريقي والاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية؛
 - < اقتراح بنك التنمية الإفريقي الخاص بتقديم دعم مؤسسي للاتحاد الإفريقي لتعزيز دوره في تسهيل تنفيذ المشاريع المشتركة بين البلدان؛
 - < إشراك الاتحاد الإفريقي في دراسة الإطار الاستراتيجي للنيباد في الأمدين المتوسط والبعيد وخصوصاً خلال المناقشات القادمة؛
 - < يتعين على الاتحاد الإفريقي أن يلعب دوره في المجالات التي يتمتع فيها بمزية مقارنة حقيقية للمساعدة على دفع المشاريع المشتركة بين البلدان والنيباد على أن يكون هذا الدور حفازا وسياسياً بقدر ما يجب أن يكون دعوة لحل المشاكل أو تسهيل الحوار الضروري لدفع المشاريع المتوقفة أو المساعدة على حل مشاكل الدول الإفريقية التي تتعرض للعقوبات.

إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة

مقدمة:

264- ينتشر الفقر والمجاعة في أفريقيا وهما أشد في المناطق الريفية. وبدلاً من أن يتمدنا بسرعة، ظل الريفيون الفقراء يشكلون 70% من سكان أفريقيا. وتعتمد حياة سكان القرى على الزراعة والأنشطة المتعلقة بها. ويقوم غالبية أفراد الأسرة أيضاً بمجموعة من الأنشطة غير الزراعية لكسب الدخل. ومع ذلك، فإن الاستثمار غير الكافي في الزراعة والتنمية الريفية له انعكاسات سلبية على معيشة القرويين ويقود إلى ارتفاع نسبة الفقر والمجاعة وتدهور البيئة فضلاً عن التسبب في هجرة كبيرة لسكان الأرياف غير المهنيين إلى المدن والمناطق الحضرية المكتظة أصلاً. ويزداد الوضع خطورة بفعل عوامل أخرى مثل وباء فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض الأخرى المسببة للوهن مثل الملاريا والكوارث الطبيعية والتي يسببها الإنسان. زد على ذلك المشاكل الناجمة عن سياسات الاقتصاد الكلي وضعف المؤسسات والإجراءات المؤسسية والتكنولوجيات غير الملائمة وضعف البنية التحتية الريفية. ويعاني حالياً 23 بلداً في أفريقيا جنوب الصحراء من طوارئ غذائية وسيحتاجون إلى المعونة الغذائية في الأشهر المقبلة حسب تقرير لجنة أفريقيا. وفي هذه البلدان التي تعاني من العجز، تختلف أسباب النزاعات والحروب الأهلية باختلاف الظروف المناخية والصعوبات الاقتصادية.

265- يظل الوضع البيئي يشكل تحدياً بالرغم من المبادرات التي قامت بها الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء في التنمية ويهدد الجوع والمجاعة الناجمين عن الجفاف وظواهر بيئية أخرى يلقيان بظلالهما على القارة. فحسب شبكة المعلومات الإقليمية الشاملة التابعة للأمم المتحدة، يتعرض 35 ملايين من سكان النيجر البالغ تعدادهم 12 مليون نسمة لخطر الجوع والمجاعة كنتيجة لجفاف سنة 2004 وتفشي الجراد. ويعاني ما يربو على 800 ألف طفل دون سن الخامسة من الجوع في البلاد بينما يعاني 120 ألفاً من سوء التغذية. وما لم تتم تعبئة المجتمع الدولي من أجل توفير 16 مليار دولار لتمويل المعونة الغذائية الطارئة، فإن الوضع في النيجر سوف يتفاقم إلى مستوى الأزمة وتستمر بلدان ساحلية وشبه جافة أخرى في القارة في مواجهته تهديدات مماثلة جراء التطور السلبي للبيئة.

266- تعني هذه الإحصائيات أن الأطفال جائعون لدرجة تمنعهم من التركيز في المدرسة وأن الأمهات ذوات الوزن القليل ينجبن أطفالاً عليلاً. وأن البالغين المصابين بالجوع المزمن ليست لديهم الطاقة الكافية لإعالة أسرهم فوق مستوى البقاء. إن الجوع متصل بالفقر في أفريقيا بشكل لا يمكن الخلاص منه. وبالتالي فهو قضية تنموية تعيق النمو الوطني وتشكل جزءاً مهماً من الأسباب التي تجعل الملايين يقعون في الفقر. ومع أن

أفريقيا هي المنطقة الوحيدة التي تظهر فيها بشكل جلي هذه المشاكل المرتبطة ببعضها، فإن الوضع يختلف من إقليم فرعي لآخر.

267- من أحد الأسباب الرئيسية لارتفاع هذا العدد من الناس الذين يعانون من سوء التغذية قلة الاستثمار في الزراعة وفي التنمية الريفية من قبل الحكومات الأفريقية. وهناك أدلة واضحة على أن دعم الزراعة والتنمية الريفية من قبل الشركاء في التنمية قد تناقص خلال الثلاثين سنة الماضية.

الإجراءات وإطار التنفيذ:

268- بفعل هذا التوجه السلبي في مجال الزراعة، اعتمد رؤساء الدول والحكومات الأفريقية "إعلان مابوتو حول الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا" في يوليو 2003 خلال الدورة العادية الثانية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي، ويتضمن الإعلان عدة فقرات هامة تتعلق بالزراعة، منها على وجه الخصوص "الالتزام بتخصيص 15% على الأقل من اعتمادات الميزانية الوطنية للزراعة وتنفيذ سياسات التنمية الريفية خلال 5 سنوات". وتم مزيد من تأكيد هذا الإعلان باتباعه بإعلان سرت حول تحديات تنفيذ التنمية المتكاملة والمستدامة للزراعة والمياه الصادر في سرت، ليبيا وقمة الاتحاد الأفريقي الرابعة في أبوجا في ديسمبر 2004 حيث كلفت هذه القمة المفوضية القيام، بالتعاون مع الدول الأعضاء وأمانة النيباد، بتحديد المجالات الرئيسية من الزراعة والتنمية الريفية المعنية بتخصيص نسبة 10% المعتمدة في إعلان مابوتو.

269- وخلال قمة سرت في فبراير 2004، أصدر رؤساء الدول والحكومات الأفريقيون إعلانهم الذي دعا إلى "تعزيز أنظمة الإنذار المبكر على المستوى الإقليمي وإنشائها حيث لا يوجد والتنسيق فيما بينها على المستوى القاري بهدف مواجهة الانعكاسات السلبية للجفاف والتصحر والفيضانات والكوارث الطبيعية والأوبئة".

270- تولت مفوضية الاتحاد الأفريقي تنفيذ المقررات الخاصة بتنمية الزراعة الأفريقية بدأ تنفيذ برنامج التنمية الزراعية الأفريقية الشامل وإعلان سرت حول تحديات تنفيذ التنمية المتكاملة والمستدامة في الزراعة والمياه في أفريقيا. وفي هذا الصدد، أجرت المفوضية مشاورات مع مكثبي المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالمياه والمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالتنمية بهدف موازنة صلاحياتها وبنيتها مع مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجان الفنية المتخصصة كما يطالب بذلك الإعلان. وقامت المفوضية أيضا بأنشطة تسهيلية موجهة نحو تعزيز الإدارة المشتركة والمتكاملة للمياه العابرة للحدود. وسوف يتم القيام بهذه الأنشطة التي ستؤدي إلى إبرام اتفاقية التعاون الإطارية النموذجية وتعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين سلطات أحواض الأنهار الحالية بالتعاون مع شركاء مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبنك التنمية الأفريقي.

271- وكلفت هيئات وزارية معنية مثل المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالمياه والمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة بمسألة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بالاستدامة البيئية. وقامت هذه الهيئات بوضع مشاريع وبرامج ونفذتها بالتعاون مع شركاء في التنمية متعددي الأطراف مثل بنك التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للمياه وقسم أفريقيا والاتحاد الأوروبي وكذلك مع الشركاء الثنائيين بهدف مواجهة بعض التحديات البيئية. وأنشأ بنك التنمية الأفريقي مبادرة شاملة للتزود بالمياه والصرف الصحي في الريف، إذا ما نفذت، فسوف تساعد أفريقيا على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بالمياه والصرف الصحي في أفريقيا الريفية بحلول سنة 2015. وقد اتخذت الكثير من المجموعات الاقتصادية الإقليمية تدابير حاسمة لتعزيز مخزونها البيئي. ونذكر أن مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي قد اعتمدت بروتوكولا منقحا حول المياه فيما اتخذت الإيكواس خطوات لتعزيز مخزونها من المياه. وتوصل إقليم وسط أفريقيا إلى اتفاقية وقعتها حول الحفاظ على الغابات وإدارتها المستدامة في حوض الكونغو في فبراير 2005. وقامت الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية والإيكواس ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي ولجنة المحيط الهندي والمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا. بدعم من الاتحاد الأوروبي، بإنشاء الرصد الأفريقي للبيئة من أجل التنمية المستدامة لمساعدة المجموعات الاقتصادية الإقليمية على تنفيذ السياسات البيئية والتنمية المستدامة. وتعتبر هذه المبادرات الإقليمية من الأمثلة الكثيرة المتخذة لتكميل الخطط الوطنية والخطوات الهادفة إلى الاستدامة البيئية.

نتائج تقييم الأداء:

- 272- قامت المفوضية بالعديد من الأنشطة في قطاعي الزراعة والاقتصاد الريفي لتنفيذ خطتها للفترة 2005 – 2007. وتضمنت هذه الأنشطة إعداد مذكرات مفاهيمية لتنفيذ ودعم الأنشطة في مجال الأمن الغذائي وتربية المواشي وصيد الأسماك وقطاعي المياه والأراضي وكذلك في مجال القضاء على ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات.
- 273- ووافق برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تمويل دراسات حول إعداد اتفاقية أفريقية للتعاون من أجل الإدارة المشتركة للمياه العابرة للحدود تمكينا أن تدخر مواد مرجعية قيمة في المفاوضات على الاتفاقيات الجديدة لإدارة أحواض المياه.
- 274- وللمرة الأولى خلال 2005، نفذت المفوضية بالتعاون مع حكومة إثيوبيا أعمالا محددة على الأرض للاحتفال باليوم الأفريقي للبيئة انسجاما مع دورها المدافع عن البيئة. وسيكون هذا النشاط واحد من ملامح خطط العمل السنوية للمفوضية وسيُنظم بقدر المستطاع مع دول أعضاء مختارة على أساس التناوب الإقليمي.

275- ويجدر بالتذكير أن المفوضية وأمانة النيباد قد تعاونتا مع الشركاء في التنمية مثل استراتيجية الأمم المتحدة للحد من الكوارث وبرنامج الأمم المتحدة، الإنمائي وبنك التنمية الأفريقي ووكالات الأمم المتحدة المختصة الأخرى والمنظمات الإقليمية بهدف زيادة ودعم عملية قارية لصوغ استراتيجية للتقليل من خطر الكوارث. واعتمد المؤتمر الوزاري الأفريقي للتنمية الاستراتيجية الإقليمية للتقليل من خطر الكوارث في دورته العاشرة في يونيو 2004. وسوف تسعى المفوضية والنيباد للمزيد من الدعم من طرف الشركاء لمساندة الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لتضمين موضوع الحد من الكوارث في خططها التنموية وأنشطتها خلال السنوات القليلة المقبلة.

276- وبالرغم من بطء التقدم، يستمر برنامج المخزون الأفريقي في العمل مع ست دول أعضاء لتدمير مبيدات الحشرات غير الصالحة للاستعمال في هذه البلدان. بيد أن نقص التمويل قد عرقل هذا التنفيذ. ومع ذلك، فإن المساهمة المالية حديثاً من طرف بنك التنمية الأفريقي والحكومة السويدية والتزام المرفق العالمي للبيئة سوف تمكن من تنفيذ هذه الأنشطة في القريب العاجل في بعض البلدان.

277- قدمت المفوضية الدعم للمجموعة الأفريقية للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية الخاصة بمحاربة التصحر في دورتها الثالثة في بون في مايو 2005، وتمثل هذا الدعم في الترجمة الفورية وساعد على تسهيل الاتصال داخل المجموعة وبالتالي تعزيز قدرتها التفاوضية.

278- وقد انتهت المفوضية للتو، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الأوروبي، من تقييم لأنظمة الإنذار المبكر في غرب أفريقيا. وكان الهدف من العملية هو كسب فهم واضح لكفاءة وفاعلية أنظمة الإنذار المبكر الحالية للأمن الغذائي في غرب أفريقيا. وستلخص عن هذا صياغة توصيات بشأن الأعمال الواجب القيام بها لتعزيز هذه الأنظمة بهدف تحسين اتخاذ القرار على المستويين الوطني والإقليمي فيما يخص تدخلات الأمن الغذائي.

279- وفيما يخص القضاء على ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات، كلفت المفوضية بتنفيذ المقرر (XXXVI) AHG/DEC.156 المعتمد من قبل رؤساء الدول والحكومات الذي يطالب الدول الأعضاء بالوقوف جماعياً في مواجهة تحدي القضاء على داء المثقبيات وهو داء فتاك للنشر والحيوانات تسببه ذبابة تسي تسي ويؤدي إلى الموت والضعف وانخفاض مستوى الإنتاجية وإلى خسائر اقتصادية هائلة ناهيك عما ينجم عنه من بؤس إنساني. وفي إطار هذا المقرر، كلفت مفوضية الاتحاد الأفريقي باتخاذ الخطوات اللازمة للإسراع بالقضاء على وباء داء المثقبيات من أفريقيا من خلال تنظيم الحملة الأفريقية للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات. وبهدف تنفيذ هذا الواجب. أنشأت المفوضية مكتبا للمساعدة في التنسيق والإسراع في تنفيذ المبادرة.

- 280- تم إعداد خطة عمل لتنفيذ هذا المقرر وتمت المصادقة عليها بالشكل اللازم وهي عبارة عن آلية لتوجيه عملية تنفيذ أهداف الحملة الأفريقية للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات. وهناك الآن بنية لمباشرة وتنسيق الأنشطة الخاصة بحملة القضاء على ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات. وبالتعاون مع البلدان المتضررة ومع عدة شركاء، بدأت المفوضية عدة أنشطة، بما في ذلك مجهودات رفع مستوى التوعية حول مبررات الحملة الأفريقية للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من خلال تطوير ونشر الدعاية والمواد الإعلامية العامة والتدريب على بناء القدرات الفنية اللازمة والأهلية المطلوبة لتنفيذ أهداف الحملة وكذلك صياغة مقترحات حول مشاريع القضاء على الذبابة في مناطق محددة والبحث عن الدعم المالي والفني لتنفيذ المشاريع المحددة للقضاء على الذبابة في الدول الأعضاء.
- 281- تم الحصول على التمويل مؤخرا من بنك التنمية الأفريقي للمساعدة في تنفيذ مشاريع القضاء على ذبابة تسي تسي في ستة بلدان هي بوركينا فاسو وإثيوبيا، وغانا وكينيا ومالي وأوغندا خلال المرحلة الأولى من الحملة.

نتائج تقييم الأداء:

- 282- يعزى بطء تنفيذ البرامج إلى قلة الموارد البشرية ونقص التمويل من حساب ميزانية التضامن.

المشاكل القائمة والقضايا ذات الصلة:

- 283- إن نقص الأموال في حساب ميزانية التضامن ونقص العاملين في الإدارات لا يزالان يعيقان تنفيذ البرامج كما هو مخطط.

طريق المضي قدما:

- 284- بالنظر إلى نقص تدفق المساهمات في ميزانية التضامن، هناك حاجة إلى تكثيف المفوضية مجهوداتها المتعلقة بأنشطة تعبئة الموارد المالية بهدف التنفيذ الناجح للبرامج المعتمدة.
- 285- ويجب أن تبذل المفوضية مجهودات متضافرة لتعبئة الدول الأعضاء بضرورة تخصيص موارد كافية للزراعة والتنمية الريفية والوفاء بالتزاماتها تجاه تخصيص 10% من ميزانياتها الوطنية لهذا الغرض.
- 286- هناك حاجة لتذكير البلدان عموما وخاصة تلك التي لم تقم بعمل بعد بضرورة الاستجابة العاجلة لحملة القضاء على ذبابة تسي تسي وتضمين واجب القضاء على داء المثقبيات من كل البلدان في أولويات التنمية الوطنية وفي وثائق استراتيجيات القضاء على الفقر وغيرها.
- 287- وبالتشاور مع البلدان المتضررة والشركاء التنمية المعنيين، قامت المفوضية بمبادرة تعبئة الموارد بالتعاون مع بنك التنمية الأفريقي بهدف

خلق إطار دعم كبير لإنشاء آليات مستدامة تستطيع الدول المشاركة عملية القضاء على داء المثقبيات من خلالها الحصول على الدعم. وفي هذا الإطار، يرجى من المكاتب المعنية في البلدان المتضررة أن تتصل بمكتب تنسيق الحملة الأفريقية للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات، للحصول على مزيد من المعلومات. ويجب الدعوة إلى عقد مؤتمر للمانحين من أجل تعبئة الموارد اللازمة للحملة الأفريقية للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات.

إدارة الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا

-1 مقدمة:

288- فيما يلي متابعة للمقررات الصادرة بشأن برامج الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا :

التعليم:

289- أعلن رؤساء الدول والحكومات في قمتهم المنعقدة في ياوندي في 1996 عقد التعليم في أفريقيا. وتم اعتماد خطة عمل للعقد في مارس 1999 في هراري ووافق عليها رؤساء الدول والحكومات في يوليو 1999. وقام مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بمراجعة تقارير معينة عن العقد وكلفوا أمانة منظمة الوحدة الأفريقية أن تقوم بالمهام التالية:

- نشر المعلومات عن التعليم والتوعية وكسب التأييد له.
- وضع هياكل للتنسيق والمراقبة في الفضاءات الاقتصادية الإقليمية.
- تعزيز التعاون والتبادل وتقوية الشراكات.
- اختيار عدد محدود من المشاريع النموذجية في كل إقليم.

290- انعقد مؤتمر وزراء التعليم للاتحاد الأفريقي في الجزائر العاصمة يومي 10 و 11 أبريل 2005 كجزء من عملية مراجعة السياسة التعليمية في أفريقيا تحت رعاية عقد التعليم لأفريقيا (1997-2006).

العلم والتكنولوجيا:

291- عقب صدور مقرر مابوتو الصادر عن رؤساء الدول والحكومات لجعل النيباد برنامجا للاتحاد الأفريقي ودمجها في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي (يوليو 2003)، عقد مؤتمر للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن العلم والتكنولوجيا في جوهانسبيرج في نوفمبر 2003 قامت بتنظيمه أمانة النيباد وإدارة العلم والتكنولوجيا في وزارة الفنون والثقافة والعلم والتكنولوجيا بجنوب أفريقيا. وخلال هذا المؤتمر، جرت المشاورات بين وفود مفوضية الاتحاد الأفريقي برئاسة مفوضة الشؤون الاجتماعية، المحامية ب. جواناس نيابة عن مفوضة الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا من ناحية بينما ترأس وفد أمانة النيباد البروفيسور و. نكهولو، رئيس لجنة تسيير النيباد من ناحية أخرى. قرر الاجتماع أن يتم تعيين خبير استشاري لوضع إطار لمواءمة برامج الاتحاد الأفريقي والنيباد والعلم والتكنولوجيا.

- 292- كلف مقرر مابوتو رقم EX./CL/DEC.26(III) الصادر عن الدورة العادية الثالثة للمجلس التنفيذي بشأن بناء القدرات الأفريقية في مجال السلامة الحيوية، مفوضية الاتحاد الأفريقي القيام بما يلي :
- (أ) مواصلة واستكمال المشروع حول بناء القدرات الأفريقية في مجال السلامة الحيوية.
- (ب) عقد اجتماع للخبراء في هذا المجال ومنظمات المجتمع المدني لإثراء هذه المسألة وتقديم اقتراحات بشأن موقف أفريقي موحد تعتمد أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

- 293- في قرارها رقم 56/183 الصادر في 21 ديسمبر 2001، رحبت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرار الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية الذي بموجبه وافق المجلس علي الاقتراح المقدم من الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية لعقد القمة العالمية حول مجتمع المعلومات في مرحلتين؛ أولاهما في جنيف من 10-12 ديسمبر 2003 والثانية في تونس. وبناء علي هذا، ومن أجل أداء دور أكثر فعالية في القمة العالمية حول مجتمع المعلومات المقبلة في تونس، اعتمدت مفوضية الاتحاد الأفريقي وأحاطت علما بما يلي :

- المقرر رقم EX.CL/61(III) الصادر عن مؤتمر الاتحاد الأفريقي المنعقد في مابوتو في 2003.
- المقرر رقم EX.CL/DEC.111(V) الصادر عن رئيس القمة العالمية حول مجتمع المعلومات.

2- ردود وإطار للتنفيذ:

التعليم:

- 294- تم وضع خطة عمل لعقد التعليم مع التركيز علي أربعة مجالات ذات أولوية: (1) الإنصاف وطريق الوصول إلي التعليم (2) النوعية ، جوهر وفعالية التعليم (3) سبل تكميلية للتدريب (4) بناء القدرات . وقد أضيفت إلي ما سبق مسائل مستعرضة مثل الأبحاث وتعبئة الموارد وحملات الاتصالات.
- 295- ووضع لكل مجال من المجالات ذات الأولوية تعريف تشغيلي كما تم إبراز مجالات عمل محددة.

العلم والتكنولوجيا:

- 296- تم تعيين خبير وفقا للاختصاصات التي وضعت بصفة مشتركة من قبل الاتحاد الأفريقي وأمانة النيباد بغية وضع إطار لمواءمة برامج الاتحاد الأفريقي والنيباد.

- 297- وقد تم تشكيل لجنة رفيعة المستوى للخبراء من أجل وضع موقف أفريقي موحد حول سلامة التكنولوجيا والسلامة الحيوية. إضافة إلى ذلك ، أبرم الاتحاد الأفريقي والحكومة الألمانية من خلال وكالتها للتنمية الدولية اتفاقية لتمويل مشروع بناء القدرات في مجال السلامة الحيوية. وسوف يعمل هذا علي بناء القدرات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لمعالجة مسائل السلامة الحيوية.
- 298- قامت المفوضية من خلال هذه الإدارة ، بالتعاون مع شبكة العالم الثالث، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية بتنظيم ورشة إقليمية أفريقية حول اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة بخصوص اختراعات الأدوية وطرق الوصول إليها. ردود "سياسة وطنية" تم عقد ورشة عمل في المقر الرئيسي للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا من 1-4 مارس، شارك فيها 135 ممثلاً من 35 دولة عضواً ومن وزارة الصحة والوزارة المسؤولة عن الاختراعات كما شاركت فيها منظمات غير حكومية أفريقية وغير أفريقية ورجال أعمال في مجال إنتاج الأدوية.
- 299- وكان الهدف العام للورشة هو تعزيز قدرات الدول الأعضاء بشأن المسائل المتعلقة باتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن جوانب الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة فيما يتعلق بالاختراعات والوصول إلى الأدوية وتحديثها فيما يخص المسائل.

تكنولوجيا المعلومات:

300- شارك الاتحاد الأفريقي في الأحداث التالية المتعلقة بالتحضير لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات الذي سيعقد في تونس في نوفمبر 2005.

المؤتمر التحضيري الأفريقي /أ

301- شاركت مفوضية الاتحاد الأفريقي في المؤتمر الإقليمي الأفريقي للتحضير لمؤتمر القمة العالمي الثاني المعني بمجتمع المعلومات المنعقد من 28 يناير إلى 4 فبراير 2005 في أكرا، غانا، تحت شعار "مفتاح أفريقيا لمجتمع معلومات شامل في أفريقيا".

302- وفي نهاية المداولات، صادق المؤتمر على وثيقة تحت عنوان "التزامات أكرا حول قمة تونس"، تركزت على المواضيع الرئيسية التالية:

1. المبادئ الرئيسية التي يركز عليها مجتمع المعلومات الأفريقي.
2. الخطوط العريضة للتنمية.
3. تعبئة الموارد بما فيها الموارد البشرية.
4. التعاون الدولي.
5. الجوانب العملية: الطريق إلى تونس، استراتيجيات تنفيذ تكنولوجيا المعلومات، آليات التمويل، إدارة الإنترنت، الشراكة، آفاق ما بعد تونس.

303- كلفت مفوضية الاتحاد الأفريقي بالقيام بالمهام التالية:

1. طلب دعم المناطق الأخرى في العالم لتمويل صندوق التضامن الرقمي.
2. مساعدة مكتب اللجان الوزارية الأفريقية في تنسيق مواقف الحكومات الأفريقية قبل وخلال قمة تونس.
3. تنظيم مرتين كل سنة لجنة التنسيق ما بين المؤسسات المعنية بمشاريع تنمية البنية التحتية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات ورئاستها.

ب/ الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي المعنى بمجتمع المعلومات - مرحلة تونس:

304- اجتمعت لجنة تونس التحضيرية في الحمامات، تونس، في الفترة ما بين 24 و26 يونيو 2004، حيث قررت الحكومات عقد لجنة تحضيرية

ثانية في جنيف لمدة 7 أيام ابتداء من 17 فبراير 2005.

305- شارك الاتحاد الأفريقي في اللجنة التحضيرية الثانية المخصصة لمرحلة تونس من مؤتمر القمة العالمي المعنى بمجتمع المعلومات الذي قرر أنه خلال الفترة ما بين جلسات اللجنة التحضيرية الثانية والثالثة سيتم إجراء ما يلي:

1. سيحال مباشرة على اللجنة التحضيرية الثالثة النص الحالي من الفصل الثاني من الجانب العملي (آليات التمويل) على النحو الذي ورد عليه في خاتمة اللجنة التحضيرية الثانية.
2. سيحال مباشرة على اللجنة التحضيرية الثالثة النص المتعلق بالمقدمة السياسية على النحو الذي ورد عليه في خاتمة اللجنة التحضيرية الثانية بالإضافة إلى مجموعة وثائق وتحتوى تعليقات مكتوبة ومقترحات.
3. ستستمر مجموعة أصدقاء الرئيس في إعداد مشاريع المقترحات للفصل الأول (آليات التنفيذ) والفصل الرابع (طريق المضي قدما) من الجانب العملي. وسوف تضاف هذه المقترحات الجديدة إلى التعليقات والمقترحات المقدمة خلال القراءة الأولى يوم 21 فبراير والموجودة في مجموعة الوثائق عن الفصلين الأول والثاني. وسوف تقدم الوثائق المذكورة أعلاه إلى اللجنة التحضيرية حيث سيتم اتخاذ مقررات فيما يختص بالمقترحات الجديدة.
4. سوف يقدم تقرير مجموعة العمل حول إدارة الإنترنت في منتصف يوليو 2005. وسوف تقدم مجموعة من هذه المساهمات إلى اللجنة التحضيرية الثالثة مصحوبة بتقرير عن مجموعة العمل حول إدارة الإنترنت.
5. سوف تنعقد اللجنة التحضيرية الثالثة في جنيف من 19 إلى 30 سبتمبر 2005.

ج- المؤتمر الأفريقي واجتماع اللجنة الوزارية الأفريقية

306- شاركت مفوضية الاتحاد الأفريقي في المرحلة الثانية من المؤتمر الأفريقي لمؤتمر القمة العالمي المعنى بمجتمع المعلومات من 8 إلى 10 مايو 2005 بالقاهرة، مصر. وكان من المقرر أيضا عقد اجتماع اللجنة الوزارية الأفريقية في اليوم الثاني من المؤتمر أي 9 مايو. وكان من المفروض أن يناقش اجتماع اللجنة الوزارية الأفريقية نتائج مكتب باماكو وتطور تنفيذ التزامات أكرابغية الحصول على موقف أفريقي موحد

وخطه عمل تقدم إلى قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في يوليو. بيد أن اجتماع الوزراء لم يبلغ النصاب القانوني للخروج بمقررات. 307- وأثيرت النقاط التالية في اجتماع اللجنة الوزارية الأفريقية:

1. مشروع خطة العمل الإقليمية الأفريقية حول اقتصاد المعرفة.
2. رئاسة مفوضية الاتحاد الأفريقي للدول الأفريقية الأعضاء في مؤتمر القمة العالمي الثاني المعني بمجتمع المعلومات في تونس وإحالة مشروع خطة العمل الإقليمية الأفريقية حول اقتصاد المعرفة إلى قمة رؤساء الدول والحكومات للتصديق عليها.
3. استمرار مكتب باماكو في تنسيق العمل تحضيراً لمؤتمر القمة العالمي الثاني المعني بمجتمع المعلومات.
4. بيان عربي أفريقي مشترك حول مجتمع المعلومات.

صندوق التضامن الرقمي:

308- في فبراير 2003 خلال عملية التحضير للمرحلة الأولى من مؤتمر القمة العالمي الثاني المعني بمجتمع المعلومات اقترح معالي الرئيس عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال نيابة عن النيباد وعن الاتحاد الأفريقي إنشاء صندوق التضامن الرقمي. وتم إطلاق صندوق التضامن الرقمي رسمياً في جنيف يوم 14 مارس 2005 وتم تمويله خلال 2005 من خلال المساهمات المقدمة من الأعضاء المؤسسين السبعة عشر.

3. المؤشرات وتقييم الأداء

التعليم:

309- خلال العقود من 1960 إلى 1990 بذلت الدول الأفريقية جهوداً جبارة لتطوير التعليم، وخاصة في مجالات محو الأمية وإصلاح مناهج التعليم. وتمكنت غالبية البلدان من إضفاء الصبغة المؤسسية على الخطط التعليمية والحرفية وعلى خدمات التعليم الوطني. بيد أن هذه الإنجازات أحبطتها مجموعة من العوامل التي تتمثل تحديداً فيما يلي:

- عدم الاستقرار السياسي.
- انعكاس الاقتصاد الأفريقي مع بداية الثمانينات.
- برامج التكيف الهيكلي.
- عبء الديون.

310- بدأت أنشطة عقد التعليم متأخرة لأن بعض المناطق لم تبدأ إلى غاية سنة 2002. ومما زاد الأمر تعقيداً فجوة السنتين الممتدتين بين الإعلان الرسمي عن العقد سنة 1997 وبين تطوير خطة العمل الخاصة به في سنة 1999.

311- ومع ذلك، فإن هناك إنجازاً ملحوظاً في عقد التعليم هذا وهو علاقة العمل السلمية التي تربط الاتحاد الأفريقي بالمجموعات الاقتصادية الإقليمية من خلال إنشاء خمسة هيكل تنسيق إقليمية خاصة بعقد التعليم. وتم تطوير مشاريع إقليمية في أربع من المناطق الخمس، وهي مناطق الغرب والشرق والوسط والجنوب الأفريقي. وقامت مجموعات الغرب والجنوب

الأفريقي بعدة أنشطة ملحوظة. ولدى الإيكواس حاليا بروتوكول للتعليم، فيما شكلت مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي فريق عمل حول عدة قضايا متعلقة بالتكامل الإقليمي من خلال التعليم.

4. المشاكل العالقة والقضايا ذات الصلة:

التعليم:

312- ألقى عدم الاستقرار السياسي والنزاعات وكذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بثقلهم على التعليم في عدد من البلدان خلال العقد الماضي. ومع هذا، تبذل كل واحدة من بلدان القارة جهودا متواصلة لتحقيق الأهداف الإنمائية التي حددها المجتمع الدولي لعام 2015.

313- وأكد الوزراء على ضرورة أن يتم تخفيف القيود عن عرض النطاق الترددي وتوصيل الشبكات لكي تلعب المعلومات الجديدة وتكنولوجيات الاتصال دورا أكبر في التعليم.

5. طريق المضي قدما:

التعليم:

- 314- خلال اجتماع الوزراء، قدمت مجموعة من التوصيات، أهمها:
- تعزيز وتعبئة الموارد البشرية من خلال البرامج التي تعتمد على معالجة هجرة الأدمغة وكسبها ومعالجة الجودة والاحتفاظ بالمعلمين وإشراك الجامعات المحلية وجمعية الجامعات الأفريقية في التخطيط لإحياء التعليم الجامعي وتطوير التعليم العالي من خلال إنشاء مراكز امتياز إقليمية في العلوم والتكنولوجيا وفي مجالات أخرى، وبإعطاء طابع عملي للأكاديمية الأفريقية للغات.
 - إجراء تقييم معمق وفوري لعقد التعليم.
 - تطوير خطة عمل لعقد التعليم المقبل.
 - تسهيل إدماج مؤتمر وزراء التعليم في البلدان الإفريقية الأعضاء في منظمة اليونسكو ومؤتمر وزراء التعليم الأفريقيين.

العلوم والتكنولوجيا:

315- سيناقتش الإطار العام للعلوم والتكنولوجيا في أفريقيا كبرنامج شامل للعلوم والتكنولوجيا في أفريقيا في المؤتمر الوزاري المقبل للعلوم والتكنولوجيا الذي سيعقد في السنغال في سبتمبر 2005.

مؤتمر القمة العالمي المعنى بمجتمع المعلومات في تونس بنوفمبر 2005

316- ستكون المرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات المقرر عقده في تونس العاصمة في نوفمبر 2005 مرحلة الأعمال المحددة والحلول، وستركز على ما يلي:

- متابعة وتنفيذ إعلان جنيف حول مبادئ وخطة العمل من قبل أصحاب المصالح على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية مع إيلاء عناية خاصة للتحديات التي تواجه أقل البلدان نموا.
- دراسة تقرير فريق العمل حول الآليات المالية والعمل المناسب.
- إدارة الإنترنت: دراسة تقرير مجموعة العمل حول إدارة الإنترنت والتدابير المناسبة.

317- من المقرر أن تُطرح مشروع خطة العمل الأفريقية من أجل مراجعتها وإثرائها خلال ورشة بناء القدرات حول إدارة الإنترنت لصناع القرار الأفريقيين التي ستعقد في يونيو في داكار ومنتدى المساواة بين الجنسين وتكنولوجيا المعلومات الذي سيعقد من 29 إلى 31 أغسطس في كيب تاون بالإضافة إلى مواضيع أخرى ذات صلة.

318- وستعقد اللجنة التحضيرية الثالثة للقمة العالمية لمجتمع المعلومات من 19 إلى 30 نوفمبر في جنيف، إلى جانب اجتماع مجموعة العمل المقرر عقده في يوليو بنيجيريا الذي سيبحث التطورات الأخيرة المحرزة في إطار ARAPKE ومسائل أخرى ذات صلة.

319- ومن المنتظر أن يجتمع مكتب باماكو في باماكو في نهاية سبتمبر 2005 لوضع اللمسات النهائية على خطة العمل التي ستوزع على الدول الأعضاء لتقديم تعليقاتهم النهائية عليها.

صندوق التضامن الرقمي

320- ستحضر اللجنة التنفيذية للصندوق وأمانته للانتقال من الدعم السياسي إلى الاتفاقية القانونية عن طريق الدعوة إلى مؤتمر دولي سنة 2006 في جنيف. ويتمثل الهدف من المؤتمر في اعتماد اتفاقية دولية لصندوق التضامن الرقمي. ولا يزال مكتب باماكو والمجموعة الأفريقية يبحثان ويناقشان أفضل الإمكانيات (من حيث الموارد وآليات التمويل وسياسة التدخل والرصد وتقييم الأنشطة، ... الخ) لتحقيق هذا الغرض.

321- من المقرر أن تُطرح مشروع خطة العمل الأفريقية من أجل مراجعتها وإثرائها خلال ورشة بناء القدرات حول إدارة الإنترنت لصانعي القرار الأفريقيين التي ستعقد في يونيو في داكار ومنتدى المساواة بين الجنسين وتكنولوجيا المعلومات الذي سيعقد من 29 إلى 31 أغسطس في كيب تاون.

6. مشاريع مقررات سترفع إلى المجلس التنفيذي والقمة المقبلين

322- أوصى الوزراء في البيان الذي اعتمده خلال المؤتمر بأن يطلب مؤتمر الاتحاد الأفريقي من مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتشاور مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية، القيام بما يلي:

- إجراء تقييم فوري لعقد التعليم في أفريقيا المشرف على النهاية (1997-2006).

- تطوير، طبقاً لنتائج التقييم والتحديات الجديدة التي تواجه التعليم في أفريقيا، خطة عمل جديدة للعقد الثاني للتعليم تتضمن آليات مناسبة للرصد والتقييم مصحوبة بمعايير ومؤشرات عن الأداء.

- تبني خطة عمل جديدة والإعلان عن عقد التعليم الثاني في أفريقيا مع الأخذ في الاعتبار إطار استراتيجية الاتحاد الأفريقي/النيباد والدروس المستخلصة من العقد الأول.

- تمويل تنفيذ خطة العمل الجديدة بالاعتماد على موارد الدول الأعضاء وعلى قدرة الوكالات الأفريقية المتخصصة وشركاء التنمية الموجودين في أفريقيا.

- كسب التأييد من أجل دعم المجموعات الاقتصادية الإقليمية وأية وكالات قارية أخرى منفذة والشبكات العاملة في حقل التعليم.

- قطع خطوات من أجل إدماج وزراء التعليم في البلدان الإفريقية الأعضاء في منظمة اليونسكو مع مؤتمر وزراء التعليم الأفريقيين.

- ضمان فتح المجال للموارد المتاحة في تكنولوجيا المعلومات، وخصوصاً تخفيف القيود عن عرض النطاق الترددي وتوصيل الشبكات في أفريقيا لتسهيل جعل التعليم النوعي والبحث والتنمية بصفة عامة في خدمة التكامل الإقليمي الأفريقي.

إدارة الشؤون الاجتماعية

مقدمة:

- 323- في برنامج عملها للفترة 2005-2007 تطمح إدارة الشؤون الاجتماعية إلى "تعزيز نهج متكامل يركز على الإنسان للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلى التنسيق ضمن القطاعات وفيما بينها في المجال الاجتماعي بغية التخفيف من وطأة الفقر وتحسين نوعية الحياة للشعب الأفريقي خاصة بالنسبة للفئات الضعيفة والمهمشة".
- 324- وقد لوحظ أنه ما لم تلبّ الحاجات الأساسية للناس، فستذهب سدى الجهود المبذولة من أجل التنمية السياسية والاقتصادية. كما لوحظ كذلك أن أنشطة القطاع الاجتماعي متداخلة ومتراطة وأن البرامج والسياسات المعنية بالقطاعات الأخرى لها آثار اجتماعية وإنسانية.

الصحة والتغذية:

- 325- تركز برامج التنمية الاجتماعية على الخطة الاستراتيجية 2004/2005 لمفوضية الاتحاد الأفريقي. وفيما يتعلق بالصحة والتغذية، البرنامج 20: وقف الإيدز والملاريا والسل، والبرنامج 21: مكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي، تعاونت مفوضية الاتحاد الأفريقي بشكل وثيق مع مؤسسات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين بغية تنسيق ومواءمة عملية تعزيز مكافحة الأمراض المتفشية وتحسين الظروف الصحية في القارة. وتندرج هذه الأنشطة في إطار تنفيذ المقرر الصادر عن مؤتمر الاتحاد الأفريقي المنعقد في يناير 2005 بشأن التقرير المرحلي حول فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا وشلل الأطفال والاستعراض نصف المرحلي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولكي تستطيع إفريقيا تحقيق هذه الأهداف، يتعين عليها التعجيل بتحقيق الاستفادة من الأدوية الأساسية والمواد والخدمات للجميع. وتتطلب مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى الوقاية والعلاج العناية والدعم.
- 326- شاركت مفوضية الاتحاد الأفريقي في الحلقة الدراسية للاتحاد الأوروبي في الحلقة الدراسية للاتحاد الأوروبي حول "تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للجميع" التي نظمت في يناير 2005 في بروكسل "بلجيكا". وكان الهدف من هذه الحلقة الاستعداد للنقاش في لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية الاجتماعية في إطار الاستعراض بعد عشر سنوات من القمة العالمية للتنمية الاجتماعية المنعقدة في عام 1995 بكوبنهاجن.
- 327- في عام 2003، اعتمد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي قرارا يجيز التوصيات الواردة في التقرير العالمي حول العنف والصحة ويطلب من الدول الأعضاء وضع خطط عمل وطنية لمنع العنف وأنظمة جمع البيانات حول العنف. ويطلب هذا القرار الصادر عن الاتحاد الأفريقي من

الدول الأعضاء أن تعلن عام 2005 عاما إفريقيا لمنع العنف. وتقدم منظمة الصحة العالمية والشركاء الآخرون دعمهم للدول الأعضاء في تنفيذ هذا القرار. وتقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية بتعيين إداريين للمشروع من أجل مساندة العملية. ويعتبر هذا أمرا مهما بالنظر إلى العنف المرتبط بالنزاعات والأسباب الأخرى السائدة في القارة.

328- من الجدير بالذكر أن أغلبية الأفريقيين هم من الشباب وهم القادة وأولياء الأمور في المستقبل والضامنون للجيل القادم. غير أنه يتعين عليهم التصدي للعديد من التحديات، لا سيما الفقر والبطالة وإساءة استعمال المخدرات، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد أثبتوا بوضوح أنهم يستطيعون تحقيق النجاح إذا ما تمت توعيتهم بمسؤولياتهم ومساندتهم ويتطلب تحقيق ذلك قيادة فعالة على جميع المستويات وتخطيطا ملائما ونهجا متكاملا ومتعدد القطاعات ومشاركة للجماهير وشراكات جيدة التنسيق والوصول إلى الموارد بشكل مستديم. وفي هذا الصدد، شاركت مفوضية الاتحاد الأفريقي في اجتماع اللجنة التنفيذية للمنظمة الإفريقية للشباب حول مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، المنعقد في كيجالي (رواندا) من 14 إلى 19 مارس 2005. وكان موضوع هذا الاجتماع توعية الشباب الإفريقي بمسؤولياتهم ونهجا شاملا لمواجهة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وكان أحد الاستنتاجات التي خلص إليها هذا الاجتماع هو أن الشباب يمثلون الموارد الأكثر غني لأفريقيا وكذلك العاملين الذين يمكن بواسطتهم وقف فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعكس اتجاهه. وعليه يمكن لهم التكفل بأنفسهم لمكافحة هذا الوباء.

329- وفي نهاية مارس 2005 قام المدير الإقليمي الجديد لمكتب منظمة الصحة العالمية في إفريقيا بزيارة لرئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي والمفوضة المكلفة بالشؤون الاجتماعية. وتباحث حول المسائل ذات الاهتمام المشترك من أجل تعزيز الصحة والرفاهية في إفريقيا وكذلك تحقيق النهوض في هذا المجال فضلا عن التقدم بعملية تنفيذ رؤية ومهمة الاتحاد الإفريقي في مجالات التكامل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وفي إطار متابعة هذه الزيارة، شاركت مفوضية الاتحاد الإفريقي في اجتماع مشترك لمنظمة الصحة العالمية والاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية حول "تعزيز الشراكة من أجل الصحة". أنعقد يومي 28 و29 أبريل ببرازافيل "الكونغو". وتم في هذا الاجتماع تبادل المعلومات حول السياسات والخطط والأنشطة في مجال التنمية الصحية في كل منظمة وبحث أدوات التعاون الحالية والوسائل الكفيلة بتحسين هذا التعاون وتحديد الشراكات والتعاون.

330- تم الاحتفال باليوم العالمي للصحة في 7 أبريل 2005 تحت موضوع "لكل أم ولكل طفل مكانة" حتى يتسنى لبرنامج الصحة العامة أن تمكن

الأسر من الاستفادة من مجموعة كاملة لخدمات العناية الصحية. وقد تزامن الاحتفال مع اجتماع رفيع المستوى حول حماية الأم والطفل انعقد في دلهي (الهند) شاركت فيه المفوضية وتم في أعقابها اعتماد إعلان حول حماية الأم والرضيع والطفل.

331- في مارس 2005، تعاونت المبادرة المتعددة الأطراف بشأن الملاريا وبرنامج الأبحاث حول الأمراض الاستوائية مع مفوضية الاتحاد الأفريقي بغية تنظيم الاجتماع لفريق الباحثين حول "تعزيز القدرات في مجال البحوث المتعلقة بالملاريا في إفريقيا". ومن جهة أخرى تميز اليوم الأفريقي لمكافحة الملاريا في 25 أبريل 2005 بالموضوع "جميعنا متحدون لمكافحة الملاريا: نستطيع جميعا كبح الملاريا" مع برنامج توعية سواء في الدول الأعضاء أم في مفوضية الاتحاد الإفريقي. وقد تم استرعاء الانتباه إلى أن الملاريا هي بمثابة تسونامي كل يوم في أفريقيا. والمأوى هو أول مستشفى. ويقوم كل واحد بدوره بمكافحة هذه الكارثة. ومفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، هي بصدد تشكيل مجموعة عمل خاصة لتنسيق الأنشطة التحضيرية للاستعراض نصف المرهلي لنتائج قمة أبوجا عام 2000 حول دحر الملاريا مع العمل على التعجيل بذلك.

332- فيما يتعلق بالأوبئة والأمراض التي ظهرت مؤخرا أو التي سوف تظهر، فإن أوبئة ارتفاع الحرارة المقترنة بالنزيف والمعدية بشكل سريع وبنسب عالية من الوفيات قد تم الإعلان عنها: ماربورغ في أنجولا وإيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتطلب منع هذه الأوبئة ومكافحتها نظما للتدخل السريع والفعال واحتراما دقيقا للقواعد الدولية. وتتفاقم التحديات المرتبطة بها أكثر فأكثر نتيجة غياب أنظمة الرقابة وعدم توفر تطعيم فعال ضد هذه الفيروسات، وفيما يتعلق باستئصال شلل الأطفال تم إعداد نظام تدخل فعال لوقف العدوى والتفشي بفضل التفويض الشامل لجميع الأطفال في الدول الأعضاء المتأثرة بأوبئة شلل الأطفال. بيد أن على أفريقيا تكثيف هذه الجهود بغية منع العدوى ولا سيما في البلدان المتضررة بالنزاعات والأزمات الأخرى. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه، في إطار المبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال، يرجع سبب ظهور هذا المرض من جديد في بعض البلدان الإفريقية إلى التضليل الإعلامي وصعوبات أخرى. ويظهر هذا بوضوح أنه، من أجل النجاح في استئصال شلل الأطفال بشكل كامل، يتعين علينا مواصلة عمل التوعية في كل وقت ونشر معلومات مفيدة والقيام بحملات التطعيم. وكذلك الحال بالنسبة لبرامج التطعيم ضد الأمراض المعدية الأخرى.

333- شاركت مفوضية الاتحاد الأفريقي بنشاط في المؤتمر العالمي الثامن والخمسين للصحة المنعقد من 16 إلى 26 مايو 2005 في جنيف (سويسرا). وفي الخطاب الذي ألقته المفوضة المكلفة بالشؤون الاجتماعية أمام المؤتمر، أبرزت مشاركة الاتحاد الأفريقي في مكافحة فيروس نقص

المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا والأمراض الأخرى في إطار البرنامج 20 للخطة الاستراتيجية لمفوضية الاتحاد الأفريقي (2004-2005). أما المسائل التي حظيت بأكبر اهتمام خلال المؤتمر فهي: مراجعة القواعد الدولية لصحة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجال الصحة والعمل من أجل الصحة في أوضاع الأزمات والكوارث ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا واستئصال شلل الأطفال والاستراتيجية العالمية للقاح والأمراض غير المعدية والشروط والحماية الاجتماعية والتقارير العالمي حول العنف والصحة والأبحاث والمسائل الأخرى.

334- وقد عقدت المفوضية المكلفة بالشؤون الاجتماعية جلسة عمل مع مجموعة وزراء الصحة الإفريقيين الذين ساهموا في المؤتمر العالمي للصحة. وناقشوا مسائل مثل مشروع قانون الهند بشأن الأدوية الرئيسية الذي كان يوشك أن يلحق ضررا بالغا بالوصول إلى الأدوية في إفريقيا. وذكرت المفوضة الوزراء بأن قمة رؤساء الدول المنعقدة في يناير 2005 في أبوجا طلبت من مفوضية الاتحاد الإفريقي تحديد القدرات بغية إنشاء مراكز إقليمية للدراسات المتقدمة بخصوص الأدوية الأساسية في إطار الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد". وفي هذا الصدد سوف تتكفل مفوضية الاتحاد الإفريقي، بالتعاون مع مختلف الشركاء بإعداد هذه الخطة. في انتظار ذلك ترمع المفوضية على وضع خطة لتعزيز القدرات في مجال إنتاج الأدوية بالتعاون مع المنظمة العالمية للصحة. وسوف تناقش أيضا مسألة الوصول إلى الأدوية في الاجتماع القادم لوزراء الصحة المقرر عقده في أكتوبر 2005 في جابوروني، بوتسوانا. وخلال المؤتمر العالمي للصحة أتيحت لوفد مفوضية الاتحاد الإفريقي الفرصة للوفاء بعدد من الالتزامات الرسمية ومنها عقد اجتماعات ثنائية مع مختلف أجهزة منظمة الصحة العالمية. كما شاركت المفوضية أيضا في اجتماع مجموعة العمل حول فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي هي عضو فيها والتي تهدف إلى المزيد من فعالية تنسيق التدخلات إزاء هذا الوضع.

335- خلال مؤتمر الصحة العالمي، التقت المفوضية المكلفة بالشؤون الاجتماعية المدير الإقليمي لمكتب منظمة الصحة العالمية في إفريقيا لمناقشة مسألة التحضير لاجتماع الخبراء حول الأدوية الأساسية، الذي سوف يبحث مدى تنفيذ مبادرة باماكو وعقد الاتحاد الإفريقي للطب التقليدي الإفريقي. كما ناقشا أيضا مسألة مشاركة الاتحاد الإفريقي في اجتماع لجنة منظمة الصحة العالمية لإقليم إفريقيا والدعوة لعقد الدورة المقبلة لمؤتمر وزراء الصحة الإفريقيين المقرر عقده في جابوروني (بوتسوانا) من 14 إلى 18 أكتوبر 2005. وكما هو مذكور أعلاه، فإن الوصول إلى الأدوية سيكون، إحدى المسائل العامة التي ستناقش خلال هذا اللقاء.

336- اجتمعت مفوضية الاتحاد الإفريقي والمجموعة الفنية لمنظمة الصحة العالمية في 20 مايو 2005. وخلال هذا اللقاء، تم إطلاع وفد مفوضية الاتحاد الإفريقي على أن للمجموعة الفنية لمنظمة الصحة العالمية برنامجين مترابطين فيما بينهما حول الأبحاث ولا سيما البرنامج الإفريقي للقاح ضد الإيدز والمبادرة المتعددة الأطراف حول الملاريا. وأبلغ منسق البرنامج الإفريقي للقاح ضد الإيدز الاجتماع بأن البرنامج ترعاه منظمة الصحة العالمية وأنه يمثل شبكة من الباحثين ترمي إلى تعزيز القدرات في مجال التطعيم ضد الإيدز. ويتعلق الأمر ببرنامج مشترك مع برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز واللجنة التوجيهية التي تجتمع كل سنة. ويعمل هذا البرنامج مع ست مجموعات عمل هي مجموعة التوعية، ومجموعة التخطيط الوطني الاستراتيجي، ومجموعة الاخلاقيات ومجموعة علم الأوبئة، ومجموعة السلوك الاجتماعي، ومجموعة المسائل المجتمعية. وأخيرا ذكرت الاتحاد الإفريقي بالدعوة لعقد اجتماع للبرنامج الإفريقي للقاح ضد الإيدز في أديس أبابا من 6 إلى 8 يوليو والاجتماع الإعلامي الفني في 3 يوليو 2005 الذي كان من المقرر أن تعقده المفوضية وتتولى رئاسته.

337- أبلغ منسق المبادرة المتعددة الأطراف حول الملاريا وفد الاتحاد الإفريقي بهذه المبادرة مشيرا إلى أنها تشكل جزءا من برامج الأبحاث والإعلام وأن لها هدفا أساسيا يتمثل في تعزيز القدرات في مجال الأبحاث حول الملاريا في إفريقيا. وأعرب عن امتنانه لمفوضية الاتحاد الإفريقي لما قدمته من دعم لا سيما خلال اجتماع المبادرة المتعددة الأطراف للملاريا في مارس 2005، وهو الاجتماع الذي أُلقت خلاله المفوضة المكلفة بالشؤون الاجتماعية كلمة. وأفاد وفد مفوضية الاتحاد الإفريقي بالدعوة لعقد مؤتمر حول الملاريا بالكامبيرون في نوفمبر 2005 سوف تلقي خلاله المفوضة المسؤولة عن الشؤون الاجتماعية خطابا تمهيديا. وأبلغ الباحث المكلف ببرنامج تعزيز القدرات وفد المفوضية ببرنامج تعزيز القدرات في منظمة الصحة العالمية مشيرا إلى أن هذه الأخيرة تقدم مساعدات للأبحاث والتدريب لفائدة الإفريقيين حاملي شهادة ماجستير أو دكتوراه في العلوم ولفت الانتباه إلى أن القدرة البحثية في البلدان الناطقة بالفرنسية تعاني من التأخر وأنها في حاجة إلى مزيد من الاهتمام. واختتم كلمته بإطلاع الاجتماع أن الجامعات الإفريقية يتم تشجيعها على توفير التدريب الضروري مشيرا إلى أن جامعتي كاب ويتواترساند تم تعزيزهما لمعالجة هذه المشكلة بشكل فعال.

338- عقدت مفوضية الاتحاد الإفريقي اجتماعا مع شراكة وقف السل في جنيف على هامش مؤتمر الصحة العالمي. وقد أعربت شراكة وقف السل في هذا الاجتماع عن امتنانها لمفوضية الاتحاد الإفريقي لمشاركتها في اجتماع مجلس الإدارة الذي عقد في مارس 2005 بأديس أبابا (إثيوبيا). وأبلغ الأمين الإداري لشراكة وقف السل وفد مفوضية الاتحاد الإفريقي

بأن المفوضة المكلفة بالشؤون الاجتماعية عينت عضوا شرفيا في مجلس إدارة شراكة وقف السل وأنه سوف توجه لها الدعوة للمشاركة في الاجتماع المقبل لهذا المجلس. كما أفاد الأمين التنفيذي أيضا الاتحاد الإفريقي بأن إفريقيا تقدمت بعرض استضافة الاجتماع حول تمويل مكافحة السل وأن منتدى لشراكة السل سوف يعقد في إفريقيا عام 2007. ومن جهة أخرى، يؤمل أن يتمكن وزراء الصحة الأفريقيون من إعلان ملاريا كحالة طارئة خلال اجتماعهم الإقليمي المقرر عقده في أغسطس 2005 بمابوتو (موزمبيق).

339- وفي ديسمبر 2004، قامت مفوضية الاتحاد الإفريقي وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز والشركاء الآخرين بإجراء مشاورات فنية لإعداد مشروع خطة استراتيجية حول فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة 2007/2005 وقد اختير المشاركون على أساس كفاءتهم المهنية وخبرتهم الطويلة في هذا المجال. وفي أعقاب هذه المشاورات، تم إعداد خطة استراتيجية وبحثها واستكمالها من جانب اجتماع فني ثان نظم من 26 إلى 28 مايو بواسطة إدارة الشؤون الاجتماعية في مفوضية الاتحاد الإفريقي. وكان الهدف من هذا الاجتماع هو التعجيل بالعمل الرامي إلى التصدي للتحدي المتمثل في فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في القارة.

340- وقد أتاحت هذه المشاورات أيضا إعداد الخطة الاستراتيجية 2007/2005 "لإيدز واثس أفريكا" لمساعدة هذه المنظمة غير الحكومية على الاضطلاع بدورها بشكل أكثر فعالية. كما هيأت أيضا للعناصر الفاعلة الفرصة لتقديم إسهامها في خطة العمل النهائية واقتراح وسائل تعبئة الموارد داخل الاتحاد الإفريقي وخارجه من أجل تمويل عملية تنفيذ الخطط الاستراتيجية لمفوضية الاتحاد الإفريقي وإيدز واثس أفريكا حول فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

341- وفيما يتعلق بالتغذية فإن مفوضية الاتحاد الإفريقي بصدد القيام بمراجعة الاستراتيجية الإقليمية حول التغذية على ضوء التطورات الأخيرة التي استجرت في مجال التغذية ولا سيما فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وارتباطه بالتغذية والأمن الغذائي.

342- وقد واجهت مفوضية الاتحاد الإفريقي في أنشطتها في مجال التنمية الاجتماعية الصعوبات التالية: نقص الموارد البشرية والمالية وعدم وجود التعاون بين الإدارات ونقص الاتصالات مع الوزارات المشرفة وبرنامج العمل الحافل بأنشطة أخرى في الإدارة. وعليه، يوصي بالقيام بالأنشطة التالية:

- تعزيز القدرات البشرية داخل مفوضية الاتحاد الإفريقي.
- توفير الموارد لتمويل الأنشطة.
- تحسين الشبكات بين وزارات الصحة والمجالس/اللجان الوطنية حول الإيدز.

- كفالة تنسيق أكثر فعالية للبرامج مع الشركاء تجنباً للازدواجية.
- إيلاء الأولوية للصحة في البرامج التنموية بإفريقيا نظراً لأن جميع البرامج القطاعية الأخرى لا يمكن تنفيذها إذا لم يتمتع السكان بصحة جيدة.

- 343- وتشمل الأنشطة الجارية، بين أمور أخرى، ما يلي:
- عقد اجتماع للخبراء حول استعراض عملية تنفيذ مبادرة باماكو بشأن الأدوية الأساسية والطب التقليدي وأنظمة الصحة، في يوليو 2005.
 - الدورة الثانية لمؤتمر وزراء الصحة للاتحاد الأفريقي المقرر عقده من 10 إلى 14 أكتوبر 2005 في بوتسوانا.
 - المنتدى القاري حول حقوق الإنسان والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في إطار الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة الإيدز (1 ديسمبر 2005). وسيسبق هذا المنتدى المؤتمر الدولي حول الإيدز والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي في إفريقيا، المقرر عقده في بداية ديسمبر 2005 بأبوجا، نيجيريا.

السكان والتنمية:

- 344- تفر مفوضية الاتحاد الأفريقي بأن السكان والصحة الإنجابية مكونات مهمة من التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا. ولذلك، تشجع المفوضية السياسات والبرامج التي تستهدف ديناميكات السكان من أجل الوصول إلى التنمية المستدامة في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء.

- 345- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم القيام بالأنشطة التالية في مجال السكان والتنمية:

- الدعوة للمؤتمر الوزاري الأفريقي الأول حول الإسكان والتنمية الحضرية في دربان، جنوب أفريقيا يومي 3 و4 فبراير 2005. وتم تنظيم هذا المؤتمر بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للاستيطان البشري وحكومة جنوب أفريقيا وكان مسبقاً باجتماع لجنة السكان الأفريقية (من 31 يناير إلى 2 فبراير 2005). وأنشأ المؤتمر الوزاري سكرتارية تترأسه جنوب أفريقيا.
- تم إعداد تقرير عن أنشطة اللجنة الأفريقية بخصوص الفترة 2002-2004 وبحثه من جانب اجتماع دوربان سالف الذكر وكذلك من جانب الجمعية العامة الخامسة للجنة السكان الأفريقية يومي 27 و28 أبريل 2005 في أديس أبابا. انتخبت لجنة السكان الأفريقية خلال الاجتماع مكتباً جديداً برئاسة جنوب أفريقيا. كما راجعت الجمعية العامة النظام الداخلي للجنة السكان الأفريقية وقررت أن تقدم مفوضية الاتحاد الأفريقي خدماتها للجنة السكان الأفريقية كسكرتارية وحيدة مع تقديم الدعم من طرف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف

التنمية الأفريقي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وشركاء آخرين. وقد أخذ القرار بغرض ضمان التنسيق الفعال والتدفق السريع للاتصالات والمساءلة لتسهيل عمل اللجنة الأفريقية للسكان.

• بحثت الدورة العادية الخامسة للجنة الأفريقية للسكان، التي عقدتها مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، التقرير المتعلق بحالة التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الذي أعدته إدارة الشؤون الاجتماعية.

• وفقا لمقرر قمة يناير حول استعراض الأهداف الإنمائية للألفية، أجرت إدارة الشؤون الاجتماعية عملية استعراض شاملة وأصدرت تقريرا اشتركت فيها مع كل إدارات مفوضية الاتحاد الأفريقي. وتعتبر الوثيقة مساهمة في تقرير مفوضية الاتحاد الأفريقي وفي مشروع الموقف الأفريقي الموحد حول الأهداف الإنمائية للألفية.

346- وبالإضافة إلى ما سبق، شاركت الإدارة في عدد من المؤتمرات والاجتماعات التي نوقشت فيها قضايا السكان والصحة الإنجابية ومواضيع التنمية الأخرى وأخذت فيها مقررات هامة. كما شاركت الإدارة في الاجتماعات والمؤتمرات التالية:

- 4-8 إبريل 2005، في الدورة العشرين لمجلس إدارة الإسكان للأمم المتحدة، نيروبي، كينيا.
- 2-7 مايو 2005 في مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية، داكار (السنغال).

الصحة الإنجابية والحقوق:

347- لوقت طويل تم الإقرار بأن الصحة الإنجابية ليست مجرد غياب الوهن والمرض فحسب، وإنما رفاهة شاملة وأمن الرجل والمرأة سواء في الشباب أو الكهولة وفي كل المجتمعات. كما تحتوي الصحة الإنجابية على نعمة توافقية مع حقوق الإنسان يشار من خلالها إلى الحق في الصحة والسلامة الشخصية والكرامة والحق في اتخاذ المقررات المتعلقة بالحياة الشخصية وباختيار شريك الحياة وباختيار عدد الأولاد والتباعد فيما بين إنجابهم وبالوصول إلى الصحة والخدمات الأخرى بغرض جعل الحياة الجنسية والولادة أكثر أمنا وسعادة.

348- فيما يخص الصحة الإنجابية، يتم إجراء مجموعة من الدراسات منذ أغسطس 2004 على المستوى الإقليمي الفرعي حول الصحة الإنجابية بالتعاون مع الفدرالية العالمية للتخطيط العائلي/منطقة أفريقيا. وستصب النتيجة النهائية لكل هذه الدراسات الإقليمية الفرعية في "خطة عمل شاملة حول الصحة الإنجابية في أفريقيا" تشكل إحدى أوليات العمل بالنسبة لمفوضية الاتحاد الأفريقي لسنة 2005.

349- إن مشروع خطة العمل بالإضافة إلى خارطة الطريق لتسريع الحد من مرض حديثي الولادة والأمهات ووفاتهم التي أعدت سنة 2004 بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية/المكتب الإقليمي لأفريقيا سوف تقدم إلى

الدورة الثانية لمؤتمر وزراء الصحة الأفريقيين في أكتوبر 2005 في جابوروني، بوتسوانا. وقد شاركت مفوضية الاتحاد الأفريقي في الاجتماعات التالية:

- 22-26 فبراير 2005 ، المؤتمر الإقليمي حول الصحة الإنجابية والحقوق لمنطقة الجنوب الأفريقي، ويندهوك (ناميبيا).
- 30 مايو – 3 يونيو 2005 ، شاركت إدارة الشؤون الاجتماعية في ورشة العمل الإقليمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان حول الاستجابة لطلبات تعزيز قدرة البلدان في مجال الأمن الصحي. وكان الهدف الرئيسي من هذه الورشة هو برمجة الأنشطة الإقليمية وبرامج العمل ووضع جدول زمني أيضا تستفيد البلدان الأفريقية بموجبه من الدعم. وفي هذا الصدد، تساند مفوضية الاتحاد الأفريقي صندوق الأمم المتحدة للسكان بخصوص الأمن في مجال الصحة النباتية مما حقق تعبئة 75 مليون دولار أمريكي 20 منها موجهة لتمويل مشروع لمدة 24 شهرا في البلدان التي تعاني من النزاعات أو الخارجة منها وأغلبها موجودة في أفريقيا.
- 7-9 يونيو 2005، المؤتمر الإقليمي الفرعي حول الصحة النباتية والحقوق بخصوص الإقليم الفرعي لغرب أفريقيا (الناطقة بالإنجليزية)، أبوجا، نيجيريا.

350- تعتبر جميع هذه الأنشطة والأحداث دليلاً على الأهمية التي توليها مفوضية الاتحاد الأفريقي للصحة الإنجابية كما أوصت بذلك الرؤية الجديدة والإطار الاستراتيجي للمفوضية للفترة 2005-2007.

العمل والعمالة والهجرة:

351- تستمر أفريقيا في مواجهة تحديات ضخمة هي الفقر والبطالة. وتعد هذه التحديات جهود القارة لتحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في تخفيض مستوى الفقر إلى النصف بحلول سنة 2015. وتتصاعد البطالة والعمالة بنسب خطيرة في أفريقيا. ولهذا التصاعد أخطر الآثار على الشباب والنساء والفقراء والمعوقين وهي الفئات الأكثر ضعفاً أمام الهزات الاجتماعية والاقتصادية. وتوجد غالبية هذه القوة العمالية في اقتصاد القطاع غير الرسمي حيث تسود ظروف الخدمة الأسوأ في العالم. إن المفارقة المتمثلة في الفقر المدقع والمزاييد في أفريقيا والتباين بين الموارد البشرية والطبيعية حقيقة محزنة على ضوء التغييرات الإيجابية في مجال الحد من الفقر في العالم.

لجنة العمل والشؤون الاجتماعية للاتحاد الأفريقي:

- 352- اجتمعت الدورة العادية الثالثة للجنة الشؤون الاجتماعية في جوهانسبيرج من 18 إلى 23 أبريل 2005. وكان اجتماع الخبراء قد ناقش مواضيع مختلفة الأهمية فاعتمدها وزراء العمل والشؤون الاجتماعية، وبالإضافة إلى أمور أخرى، كان منها:
- الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالعمل والعمالة.
 - نتائج القمة الاستثنائية حول العمالة والتخفيف من وطأة الفقر في أفريقيا.
 - دراسة إعلان واجادوجو وخطة العمل حول العمالة والتخفيف من وطأة الفقر.
 - تقرير عن أنشطة الدول الأعضاء في مجلس إدارة منظمة العمل الدولية.
 - مشروع إطار السياسة الاجتماعية لأفريقيا.
 - مشروع إطار استراتيجية حول سياسة الهجرة في أفريقيا.
 - متابعة إطار سياسة الاتحاد الأفريقي حول كبار السن وإنشاء مجلس استشاري حول كبار السن.
 - تعزيز عمالة الشباب.
 - إعادة التفكير في لجنة العمل والشؤون الاجتماعية.

- 353- وفي نهاية المداولات، اعتمدت لجنة العمل والشؤون الاجتماعية عدة توصيات. ويُقدم التقرير والتوصيات للمجلس للموافقة عليه وإعطاء التوجيهات الإضافية.

الرعاية الاجتماعية:

حماية الطفل وبقائه ونمائه:

- 354- إن طفل أفريقيا هو مستقبلها. إن ما يقارب نصف سكان أفريقيا هم أطفال وشباب. وبالتالي فإن مستقبل أفريقيا يعتمد على رفاه أطفالها. ومع ذلك، لازلنا نلاحظ ضعف الأطفال أمام الأخطار وتهميشهم وإساءة معاملتهم في القارة. إن حياتهم قصيرة جدا ومتوسط أعمارهم جد محدود. ومع ذلك، فقد قُدمت التزامات كثيرة في الوثائق المتوفرة من أجل تحسين ظروف معيشة الأطفال وإعطائهم أفضل الفرص في البقاء والنماء. ومن بين وثائق أخرى، هناك الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته والموقف الأفريقي الموحد حول الطفل "أفريقيا ملائمة للأطفال" والأهداف الإنمائية للألفية التي ترسم أهدافا للحكومات للاستجابة لحاجيات أطفال أفريقيا وتضمينهم في برامجها ذات الأولوية.
- 355- ووضعت مفوضية الاتحاد الأفريقي الأطفال كأولوية في خطتها الاستراتيجية 2004-2005 وفي هذا الإطار تم القيام بالعديد من أنشطة الدعوة ونشر الوعي. وخلال يوم الأفريقي الذي يُحتفل به في 16 يونيو من كل سنة، نظمت مفوضية الاتحاد الأفريقي ورشة عمل حول "الحماية

الاجتماعية لليتامى والأطفال الضعاف" لتحديد العناصر التي تجعل الأطفال ضعافا وتطوير برامج واستراتيجيات لحمايتهم. وكانت تلك أيضا مناسبة للخروج بمشاريع محددة لصالح الأطفال الضعاف يمكن تنفيذها بالمشاركة مع أصحاب المصالح الآخرين.

356- وكانت اللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته نشطة في تعزيز حقوق الطفل كما وردت في الميثاق الأفريقي. ومع ذلك، ما يزال من المزعج أن نلاحظ أن 35 فقط من بين الدول الأعضاء الـ 53 قد صدقت على الميثاق. وأدعو الدول الأعضاء الذين لم يصدقوا بعد الميثاق أن يفعلوا ذلك بصورة عاجلة.

العقد الأفريقي للمعوقين (1999-2009):

357 يعتبر المعاقون من أكثر الفئات ضعفا في مجتمعنا. ولا تحظى شؤون الإعاقة والمعاقين بالعناية التي تستحقها من جانب الدول الأعضاء ولا توجد سياسة أو حماية اجتماعية لتحسين مستويات عيشهم. ومع إعلان العقد الأفريقي للمعاقين واعتماد خطة العمل الخاصة بتنفيذ أهداف العقد، أصبح المعاقون أكثر وعيا بدورهم وبحقوقهم في المجتمع. إنهم يريدون المشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لبلدانهم ولا أن يتم اعتبارهم مشلولين أو عاجزين. ومع إنشاء سكرتارية العقد تتأكد منظمات المعاقين أن خطة عمل العقد يتم تنفيذها على المستوى الوطني. ويتابع المعهد الأفريقي لإعادة التأهيل الذي كُلف برصد وتنفيذ أهداف العقد يتابع عملية التنفيذ عن كثب مع سكرتارية العقد. لكن أكبر مشكلة تواجهه هي قلة الموارد البشرية والمالية.

358- وبهدف نشر الوعي حول خطة العمل والتحضير لاستعراض الخطة على المدى المتوسط، تخطط مفوضية الاتحاد الأفريقي لعقد اجتماع في سبتمبر من هذه السنة بالتعاون مع المعهد الأفريقي لإعادة التأهيل وسكرتارية العقد ومنظمة العمل الدولية. سيكون المانحون وأصحاب المصالح الكبار كذلك ممثلين في الاجتماع. ولذلك سيكون الاجتماع فرصة لتحسيسهم على دعم الدول الأعضاء لتنفيذ خطة العمل الخاصة بالعقد.

المسنون:

359 يزداد عدد كبار السن بشكل سريع ويقدر أن يكون في قارة أفريقيا مع حلول سنة 2050 ما بين 204 إلى 210 مليون مسن. ويواجه كبار السن صعوبات متزايدة بسبب النزاعات السائدة وباء نقص المناعة البشرية/الإيدز والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في القارة. ونذكر أن الجهود الهادفة لمعالجة التحديات التي تواجه كبار السن كان ختامها اعتماد إطار سياسة وخطة العمل حول كبار السن من قبل القمة في يوليو 2002. وتهدف خطة العمل إلى توجيه الدول الأعضاء لتطوير برامج وخطط وطنية للعمل لمساعدة كبار السن بما في ذلك الحماية الاجتماعية

والمعاش ومستحقات أخرى. وكلفت مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع الرابطة الدولية لمساعدة المسنين/منطقة أفريقيا بإنشاء مجلس استشاري للإشراف على تنفيذ خطة العمل. وهناك خطوات في الطريق لإنشاء المجلس الذي سيتكون من ممثلين من المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمجتمع المدني والشركاء الاجتماعيين.

مكافحة المخدرات والجرائم ذات الصلة:

360- يصبح الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استعمالها مشكلة الأسر والمجتمعات المحلية والشعوب الأفريقية. وقد آن الأوان للقارة أن تجد حلا فعالا لهذه المشكلة. ويجدر التذكير بأن الاجتماع الوزاري الثاني لمكافحة المخدرات في أفريقيا قد عقد في موريشيوس في ديسمبر 2004. اعتمد الاجتماع الموقف الأفريقي الموحد حول منع الجريمة والعدالة الجنائية كمساهمة من أفريقيا لمؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

361- وتم تقديم الموقف الموحد من قبل رئيس الاتحاد الأفريقي إلى مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر الذي عقد في بانكوك في أبريل 2005. كما تتابع مفوضية الاتحاد الأفريقي تنفيذ توصيات الاجتماع الوزاري الثاني بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات. فالمخدرات والجرائم مترابطة فيما بينها ويجب مكافحتها بشكل مشترك. وقد تأجل عقد المائدة المستديرة الذي كان من المقرر عقدها في مايو 2005 وذلك لأسباب لوجستية.

الرياضة والتنمية:

362- لقد استمرت مفوضية الاتحاد الأفريقي في العمل في مجال الرياضة بالتعاون وثيق مع المجلس الأعلى للرياضة في أفريقيا ومع منظمات دولية أخرى. إن حماية القيم الأخلاقية للرياضة تقتضي اتحادا بين جميع البلدان من أجل مكافحة السلوكيات المخالفة وغير اللائقة أخلاقيا بما في ذلك تناول المنشطات في الرياضة. ولأجل هذا، شارك وفد لمفوضية الاتحاد الأفريقي في مؤتمر نظمته منظمة اليونسكو في إطار صياغة اتفاقية دولية ضد تناول المنشطات في يناير 2005. وتدرج مشاركة المفوضية في هذا المؤتمر أيضا في إطار مقرر مابوتو EX.CL/DEC.30(III) بشأن تبني سياسة أفريقية ضد تناول المنشطات في الرياضة.

363- انعقد في 14 إبريل 2005 في الجزائر العاصمة الاجتماع الأول للجنة الاستشارية المشكلة من إحدى عشرة (11) دولة عضوا ومن أربع (4) منظمات وجمعيات رياضية وكذلك من مفوضية الاتحاد الأفريقي التي شاركت بصفتها عضوا في اللجنة الاستشارية. وهذا في إطار مقرر مابوتو (III) EX.CL/DEC.62 الذي دعا وزراء الدول الأعضاء المسؤولين عن الشؤون الرياضية إلى إنشاء لجنة استشارية، وتدعو التوصية التي تمت

صياغتها في نهاية أعمال الاجتماع، المجلس التنفيذي إلى اعتماد مقرر بشأن تنظيم اجتماع وزاري نظامي يكون مسؤولا عن شؤون الرياضة والشباب.

364- إضافة إلى ذلك، عقد المجلس الأعلى للرياضة في أفريقيا مؤتمره العام (الدورة العشرون) يومي 19 و20 إبريل 2005 في الجزائر العاصمة. وشاركت في هذا المؤتمر ثلاثون (30) دولة عضوا ومفوضية الاتحاد الأفريقي وكذلك منظمات واتحادات رياضية أفريقية. وقد ناقش الاجتماع التقرير عن أنشطة اللجنة التنفيذية للمجلس الأعلى للرياضة في أفريقيا التقرير النهائي عن تنظيم الألعاب الأفريقية الثامنة التي جرت في أكتوبر 2003 في نيجيريا وتقريراً للوكالة العالمية لمكافحة المنشطات والمرأة والرياضة وخطة عمل المجلس الأعلى للرياضة في أفريقيا للفترة 2005-2006. وقام بانتخاب أعضاء مختلف اللجان والأمين العام الجديد للمجلس الأعلى للرياضة في أفريقيا، السيد سونستون ياميو أ. كاشيبا من زامبيا.

الثقافة والتراث:

التراث العالمي في أفريقيا:

365 حضرت المفوضية اجتماعا للخبراء في كيب تاون، جنوب أفريقيا من 15 إلى 18 مارس 2005. وكان الهدف من هذا الاجتماع هو إجراء مزيد من تطوير ورقة الموقف الأفريقي والإعلان المتعلقة باتفاقية التراث العالمي. وقدمت المفوضية المساهمات التالية في هذا الصدد وسوف تبدأ الأنشطة الواردة أدناه:

- يجب أن تقوم أفريقيا بإعداد قائمة بالمواقع في نطاق إقليمي لتكملة قائمة التراث العالمي.
- يتعين على كل بلد أفريقي أن يشكل لجنة/مجلسا وطنيا للتراث الثقافي/الطبيعي تتكون من كافة الوزارات/الخدمات المعنية.
- سوف يشارك الاتحاد الأفريقي في الدورة التاسعة والعشرين للجنة التراث العالمي لليونسكو في جنوب أفريقيا في يوليو 2005 وتعقد هذه الدورة للمرة الأولى في أفريقيا جنوب الصحراء.
- سوف يقوم الاتحاد الأفريقي بالتوعية والتشجيع على مشاركة أفريقية واضحة في الاجتماع.
- ومن الممكن أن يتكفل الاتحاد الأفريقي بتكاليف المشاركين الأفريقيين في الاجتماع إذا سمحت بذلك ميزانية التضامن.
- سيساهم الاتحاد الأفريقي أيضا في أنشطة متابعة الاجتماع.
- سوف يقوم الاتحاد الأفريقي بتوعية البلدان الأفريقية بأهمية التراث الطبيعي/الثقافي كعامل من عوامل التنمية المستدامة

(السياحة، التنوع الأحيائي، التماسك الاجتماعي، التنوع الثقافي، تعزيز القضاء على الفقر). ولذلك يتم تشجيع البلدان على التوقيع على الاتفاقيات ذات الصلة وحماية مواقعها التي يجب تسجيلها في القائمتين العالمية والإقليمية وتشجيع البلدان الأفريقية الخمسة التالية على التوقيع والتصديق على الاتفاقية العالمية: جيبوتي، غينيا بيساو، غينيا الاستوائية، ساوتومي وبرنسيب وسوازيلاند.

- يشجع الاتحاد الأفريقي جميع الدول الأعضاء أن تقّدي بمبادرات مثل مشروع نيجيريا لإعداد خطة رئيسية بشأن حماية موارد التراث الثقافي الوطني.

- يخصص جزء من المعرض المخطط إقامته خلال قمة الاتحاد الأفريقي حول الثقافة في يناير (السودان) لمواقع التراث الأفريقي وخاصة الحدث المهم الأخير: عودة مسلة أكسوم من إيطاليا إلى إثيوبيا.

- أحد الآثار الأفريقية في روما: كلفتة نوايا حسنة وتعزيزا للتعاون الثقافي، يمكن للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وأفريقيا وإيطاليا وإثيوبيا واليونيسكو القيام برعاية فنانيين أفريقيين لخلق نصب تذكاري ووضعه في روما.

الاجتماعات حول الثقافة:

366- تقوم المفوضية بالتحضير للاجتماعات التالية حول الثقافة والتي تعقد في أكتوبر/نوفمبر 2005 في نيروبي، كينيا وفي 2006 في الخرطوم، السودان:

- مؤتمر أفريقي على غرار الندوة التي عقدت في الجزائر العاصمة في 1969 واعتمدت البيان الثقافي الأفريقي الرسمي.
- الذي أدى إلى الميثاق الثقافي الأفريقي. فسوف يحضر خبراء أفريقيون رفيعو المستوي وشخصيات بارزة في مختلف ميادين الثقافة اجتماعا يستغرق 5 أيام في نيروبي، كينيا.
- يقوم خبراء حكوميون بالتحضير للمؤتمر الخامس لوزراء الثقافة الأفريقيين بعد انتهاء المؤتمر المذكور مباشرة وذلك في نيروبي، كينيا أيضا. وقد عقدت المؤتمرات السابقة في موريشيوس في 1986 وفي بوركينافاسو في 1988 وفي الكاميرون في 1990 وفي بنين في 1993. وتود المفوضية أن تشكر حكومة كينيا على قبولها استضافة هذه الاجتماعات المهمة والتي سوف تقوم بصياغة واعتماد التوجهات والبرامج الثقافية الجديدة للاتحاد الأفريقي. وتوجه الدعوة إلى جميع الدول الأعضاء والشركاء للمشاركة بنشاط في هذه الاجتماعات.

- قمة الاتحاد الأفريقي حول الثقافة: كما تم الاتفاق عليه بالفعل، سوف تعقد القمة الأولى للاتحاد الأفريقي حول الثقافة في الخرطوم، السودان في يناير 2006. وستبحث القمة ، من بين أمور أخرى ، النتائج التي توصل إليها المؤتمر المذكور ومؤتمر وزراء الثقافة.

التعاون الأفريقي العربي

367- خلال الدورة العادية الثالثة في يوليو 2003 في مابوتو، موزمبيق اتخذ المجلس التنفيذي مقررات هامة تهدف إلى إحياء التعاون الأفريقي العربي EX.CL/DEC.54(III). وفي دورته العادية السادسة في يناير 2005 في أبوجا، نيجيريا، أعاد المجلس التأكيد على الحاجة إلى إعادة إطلاق وتعزيز التعاون الأفريقي العربي.

368- وأكدت الخطة الاستراتيجية الجديدة للاتحاد الأفريقي التزام أفريقيا القوي بتعزيز الأخوة الأفريقية العربية. وتعطي الخطة دفعا للتعاون، بالاعتراف بدور المجتمع المدني والقطاع الخاص للمنطقتين. كما تدعو الخطة للانتقال من الأنشطة المشتتة والروتينية إلى تعهدات أكثر وضوحا وعلى مستويات واسعة وترتكز على مبادئ التكامل والتبادل والمعاملة بالمثل.

369- وفي هذا الاتجاه، فإن خطة المفوضية العملية الرباعية تعتمد عددا من الأنشطة الدورية والانتقالية لسنة 2005. كما أطلقت المفوضية أيضا أنشطة تهدف إلى إحياء التعاون الأفريقي العربي.

370- تتضمن البرامج الدورية والانتقالية الأنشطة المدرجة أسفله لتليها المبادرات الهادفة إلى إحياء التعاون الأفريقي العربي

الأنشطة والمبادرات الدورية لإحياء التعاون الأفريقي العربي

371- معرض التجارة الأفريقي العربي: من المقرر تنظيم معرض التجارة الأفريقي العربي السابع من يوم 23 نوفمبر إلى 1 ديسمبر 2005 في الخرطوم، السودان، تحت شعار "معا من أجل قوة اقتصادية إقليمية". وقد عقدت اللجنة المنظمة حتى الآن ثلاثة اجتماعات في الخرطوم، السودان. وترى المفوضية أن دور الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية في هذا المشروع يجب أن يقتصر على التسهيل فقط. ومن أجل ذلك، تُبذل جهودات من أجل للرفع من مشاركة القطاع العام والخاص من المنطقتين في تنظيم المعرض. وفي هذا الإطار، فإن الاقتراح الذي قُدم في دار السلام، تنزانيا، خلال الدورة السادسة للمعرض القاضي بإجراء تقييم شامل للمعرض وإجراء تغيير على توجهه سوف ينفذ خلال الفترة الانتقالية 2006/2005. وأدعو المجلس إلى دعوة أصحاب المصالح سواء العوام أو الخواص في الدول الأعضاء بالاتحاد الأفريقي للمشاركة بالمعرض.

372- إنشاء معهد الدراسات الاستراتيجية: تجري المفوضية مشاورات مع جامعة الدول العربية وشركاء آخرين حول إنشاء معهد للدراسات الاستراتيجية. وتم التوصل إلى اتفاقية مبدئية لإجراء دراسة جدوى للجوانب التنظيمية والبرمجية للمعهد المنشود. وستقدم نتيجة هذه الدراسة إلى المجلس في دورته المقبلة.

373- بناء القدرات: يوفر المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا دعما لبناء القدرات للمفوضية من خلال تمويل برامج تدريبية للعاملين في المفوضية بالتعاون مع المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

- بدكار، السنغال. وتم الانتهاء من الحلقة الأولى من هذا البرنامج سنة 2004 وتم التوصل إلى اتفاقات مبدئية لاستئناف الحلقة الثانية في 2005. كما تُجرى اتصالات مع المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا للمساهمة في تغطية تكاليف التقييم القطاعي والشامل للتعاون العربي الأفريقي عموماً وللمعرض الأفريقي العربي بصفة خاصة.
- 374- **غرفة التجارة الأفريقية العربية:** كجزء من برنامج الاتحاد الأفريقي لتعزيز التواجد الأفريقي في بعض المناطق الاستراتيجية من العالم، أطلقت بنجاح الغرفة الأفريقية العربية للتجارة في القاهرة، مصر، في مارس 2005.
- 375- **المنتدى الأفريقي العربي للاستثمار الزراعي:** تجري التحضيرات على قدم وساق للجزء الأول من المنتدى الأفريقي العربي للاستثمار الزراعي المصمم من أجل الدول الأعضاء في الإيكواس والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وسيتم تنظيم المنتدى في ياوندي، الكمرون، خلال النصف الثاني من هذه السنة على حسب توفر التمويل. كما سيتم استئناف التحضيرات للمنتدى الثاني الخاص بالمنطقة الشرقية والجنوبية خلال نفس المدة.
- 376- **خطة الاستثمار في أفريقيا:** يتعاون مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الأفريقية والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية لوضع خريطة للاستثمار في أفريقيا شبيهة بتلك التي أعدت حول العالم العربي في 2004. وستستخدم الخريطتان كوسائل هامة لتعزيز التجارة.
- 377- **المعهد الثقافي الأفريقي العربي:** بالرغم من محدودية الإمكانيات البشرية والمادية، فإن المعهد الثقافي الأفريقي العربي الذي أنشئ سنة 2002 في باماكو، مالي، دعا إلى اجتماع عال المستوى للعلماء والباحثين ونشر المجلد الأول عن المخطوطات العربية القديمة في العصور الوسطى باللغات الأفريقية. كما نظم المعهد الدورة الأولى للصالون الأفريقي العربي للصناعات اليدوية في يونيو 2005 بالتعاون مع المعاهد الوطنية المصرية.
- 378- **سلسلة اجتماعات استشارية على المستوى العالي:** بدعوة من الأمين العام للجامعة العربية، حضر وفد عال المستوى يقوده رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي القمة السابعة عشرة للجامعة العربية في مارس 2005 بالجزائر العاصمة التي خلدت أيضاً الذكرى الستين للجامعة. اعتمدت القمة عدداً من المقررات الهامة التي تهدف إلى إحياء التعاون الأفريقي العربي. وعلى هامش هذه القمة، التقى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بالأمين العام لجامعة الدول العربية، حيث تم الاتفاق على تنظيم سلسلة من الاجتماعات استشارية بين المنظمين في أديس أبابا والقاهرة وسرت.
- 379- **وبناء على ما سلف، تم عقد الاجتماع التشاوري الأول بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والسكرتارية العامة لجامعة الدول العربية وممثل المعهد الثقافي الأفريقي العربي من 10 إلى 12 مايو 2005 في مقر المفوضية بأديس أبابا، إثيوبيا. وسوف تُتبع هذه الاجتماع الاستشارية بين سكرتاريات**

المنظمتين باجتماع آخر بين رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للجامعة في يونيو بالقاهرة، مصر. ومن المتوقع أن ينظم الاجتماع الأعلى مستوى بين رئيس الاتحاد الأفريقي (الرئيس أوباسانجو) ورئيس جامعة الدول العربية (الرئيس بوتفليقة) خلال القمة الخامسة في سرت، ليبيا، في يوليو 2005 لمناقشة وسائل وسبل عقد القمة الأفريقية العربية الثانية.

التعاون مع الشركاء:

380- يجري تنفيذ هذه البرامج وغيرها من برامج التعاون الأفريقي العربي أساسا بالتعاون مع جامعة الدول العربية والأجهزة التابعة لها مثل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا وسلطة الاستثمار الزراعي العربي والتنمية والصندوق العربي للمساعدة الفنية لأفريقيا وكذلك المركز الدولي لحضارات البانتو ومركز البحوث العربية وجمعيتي الجامعات الأفريقية والجامعات العربية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومنظمات إقليمية أفريقية وعربية أخرى.

المشاكل العالقة والقضايا ذات الصلة:

381- إن حوالي ثلاثة عقود من العمل في مجال التعاون الأفريقي العربي الأفريقي أظهرت أن هذا التعاون لم يستطع تحقيق الأهداف المسطرة في القمة الأفريقية العربية الأولى سنة 1977 بالرغم من الإنجازات القليلة التي تحققت في بعض المجالات. ولم تطبق بالشكل المناسب والكلي خطة العمل المعتمدة في القاهرة سنة 1977 ولا المقررات الكثيرة التي صدرت منذ ذلك الحين، كما لم تعمل بشكل جيد المؤسسات والهيكل التي أنشئت بغرض رصد التعاون.

382- ومن المشاكل والتحديات التي ما زالت تعرقل التعاون الأفريقي العربي، بالإضافة إلى أخرى، انعدام الالتزام السياسي والاقتدار للموارد المالية (عدم ملائمة وعدم استمرار اعتمادات الموازنة من قبل المنظمتين وغياب آلية تمويل سليمة لتسيير البرامج والمؤسسات الأفريقية العربية) وصعوبة عمل الهياكل الموجودة وفقدان نظام للرصد والمتابعة والتأثير الخارجي الرامي إلى الفصل بين أفريقيا والعالم العربي ونقص معرفة الطرفين ببعضهما البعض وغير ذلك.

383- إذن هناك حاجة إلى العودة إلى خطة عمل القاهرة وتنفيذ آليات التعاون الأفريقي العربي على ضوء الفرص التي سبقت الإشارة إليها وفرص أخرى وكذلك التهديدات والتطورات والتحديات الجديدة التي حدثت منذ سنة 1977. وهذا ما سيؤدي إلى اعتماد خطة عمل جديدة للتعاون الأفريقي العربي مصحوبة برؤية واضحة ومهام محددة. كما ينبغي على مفوضية الاتحاد الأفريقي وجامعة الدولة العربية أن يوفر الموارد المالية الملائمة لضمان العمل الجيد لبرامج وأجهزة وهيكل التعاون الأفريقي العربي.

طريق المضي قدما: نحو القمة الأفريقية العربية الثانية:

384- استعرض الاجتماع التشاوري الثاني فيما بين الأمانتين في أديس أبابا في مايو 2005 خلاصات وتوصيات الخبراء المستقلين الأفريقيين والعرب المجتمعين في يناير 2003 بالقاهرة، مصر وفي مايو 2004 بأديس أبابا، إثيوبيا. حيز ركز هذان الاجتماعان العالي المستوى للخبراء على الحاجة الشديدة لإعادة تنشيط التعاون الأفريقي العربي لما فيه مصلحة واستفادة شعوب وحكومات المنطقتين. وعلى هذا الأساس، اقترح الاجتماع فيما بين الأمانتين تنظيم الأنشطة التالية التي ستؤدي إلى القمة الأفريقية العربية الثانية:

- إجراء تقييم شامل للتعاون الأفريقي العربي.
- إعداد رؤية موحدة وتطوير خطة عمل استراتيجية تأخذ في الاعتبار التطورات الجديدة والتحديات والفرص الموجودة لدى الاتحاد الأفريقي ولدى جامعة الدول العربية وكذلك في المنطقتين الأفريقية والعربية وفي بقية العالم وتأخذ في الحسبان الحاجة إلى معالجة السياسات الإقليمية والعالمية التي تستهدف المنطقتين ورفع تحديات السلم والأمن والإرهاب.
- اعتماد آليات للتوجهات المناسبة والتنسيق والتنفيذ.
- توفير الموارد المالية الملائمة لضمان العمل الجيد لبرامج وأجهزة وهيكل التعاون الأفريقي العربي.
- إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني والمقيمين في المهجر من المنطقتين في برامج التعاون الأفريقي العربي وتسهيل إنشاء اتصالات دورية بينها.
- إعادة تعبئة الشركاء الإقليميين والدوليين مثل مصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا والبنك الإسلامي للتنمية وبنك أفريكسيم والمجموعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية والعربية.
- خلق آلية للتشاور الشامل ما بين الاتحاد الأفريقي من جهة والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا والصندوق العربي للمساعدة الفنية لأفريقيا من جهة ثانية يمكن أن تؤدي إلى توقيع مذكرات تفاهم.
- إجراء جرد شامل لمبادرات جمع التبرعات على المستويين الإقليمي والدولي خاصة تلك التي تعالج المسائل الاجتماعية بما في ذلك الفقر والتعليم والنسبة العالية للأمراض والوفيات بهدف جذب تلك التبرعات لمنطقتنا.
- خلق آلية لفتح قنوات تعاون جديدة بين المنطقتين في المجالات الاجتماعية.
- إنشاء منتدى للتنمية الأفريقية العربية.
- تنظيم مؤتمر العمل الأفريقي العربي الثاني الذي سيجتمع الشركاء الاجتماعيين الأفريقيين والعرب ويعزز التعاون الأفريقي العربي من

خلال تبادل أكبر للمعلومات بين منظمات العمل العربية ولجنة شؤون
العمل والشؤون الاجتماعية في الاتحاد الأفريقي.

مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا

مقدمة:

385- تركزت أنشطة مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا في الفترة المشمولة بالتقرير على: أ/ إطلاق وتطوير مسار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ب/ تطوير إطار مناسب لإدماج الأفريقيين في المهجر واستغلال مساهماتهم، ج/ تحويل مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا إلى مديريةية المواطنين الأفريقيين.

إطلاق الجمعية العامة المؤقتة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي:

386- بعد اعتماد النظام الأساسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في الدورة العادية الثالثة لمؤتمر الاتحاد في أديس أبابا، إثيوبيا، في يوليو 2004، فإن خطة العمل الاستراتيجية للمفوضية قد اعتبرت عملية إطلاق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي إحدى أولوياتها. أنشأت المفوضية فرقة عمل من عدة إدارات تقودها سكرتارية وحدة التنسيق التابعة لمؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا بهدف خلق جدول وبرنامج عمل مناسبين لهذا الغرض بالتشاور المستمر مع رئيس الاتحاد. ووفقا للترتيبات الانتقالية الواردة في النظام الأساسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، اقترحت فرقة العمل كفاءات لإطلاق الجمعية العامة المؤقتة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بما فيه ذلك المقرر والتواريخ وبند الميزانية وكفاءات إشراك الدول الأعضاء واختبار الممثلين. وتم تقديم بند الميزانية إلى أجهزة صنع القرار المناسبة بما في ذلك لجنة الممثلين الدائمين، ثم تمت المصادقة عليه من قبل المجلس التنفيذي للاتحاد في القمة الاستثنائية التي عقدت في أديس أبابا، إثيوبيا، يومي 6 و 7 ديسمبر 2004 والتي نظرت في ميزانية التضامن.

387- تم تقديم المقترحات المتعلقة بالبرنامج والأجندة وبرنامج العمل والأنشطة التي تلي الإطلاق إلى اجتماع المجتمع المدني للاتحاد الأفريقي الذي سبق قمة أبوجا، نيجيريا، والمنعقد من 21 إلى 24 يناير 2005 لاستعراضها.

388- بعد ذلك، حدث الإطلاق الرسمي للجمعية العامة المؤقتة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في أديس أبابا، إثيوبيا، يوم 29 مارس 2005 في مركز المؤتمرات بمفوضية الاتحاد الأفريقي. حضر الحدث حوالي مائتين وخمسين ممثلا عن منظمات المجتمع المدني والمجموعات الاجتماعية والمهنية من الدول الأعضاء ومراقبين من الأفريقيين في المهجر وممثلو السلك الدبلوماسي. كما سبق الإطلاق مشاورات مستقلة إقليمية وتجمعات لتعيين ممثلي المكتب واللجنة الدائمة يومي 26 و 27 مارس 2005. بعد ذلك، أجريت الانتخابات بالاقتراع السري يوم 28 مارس 2005. وتم عد الأصوات بشكل علني ومفتوح ثم الإعلان عن النتائج أمام الممثلين. ولم يُطعن في النتائج.

389- وانتخبت الجمعية العامة المؤقتة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي مكتبا مكونا من: الاستاذ مانغاري ماتاي (الرئيس المؤقت) والسيد شارلز موتاسا (نائب الرئيس المؤقت، أفريقيا الجنوبية) والاستاذ موريس تاداديجو (نائب الرئيس المؤقت، وسط أفريقيا) والسيد ايوديلي اديرينوالي (نائب الرئيس المؤقت، غرب أفريقيا). كما انتخبت لجنة دائمة تتكون من: السيد جين كولينز موسوندا كالوسامبو والسيدة جوليين مافونغو ماكايا والسيدة إفيت بيكانغالت (وسط أفريقيا) والسيدة زينب كمال علي والسيد الحسين عبد الجليل محمد والسيد باتريك كايمبا (شرق أفريقيا) والسيدة أماني عصفور والسيدة سعيدة اغريبي والسيد أحمد عبد الفتاح (شمال أفريقيا) والسيد موسيس تيتو كاشيما والسيدة جويس نوندوي كانيغو والسيد هيلدر فرانسيسكو مالويني (جنوب أفريقيا) وماما جويتي دومبيا والسيد لاندنغ بادجي والسيد عمر قسام (غرب أفريقيا).

390- بالإضافة إلى ذلك، اختارت الجمعية أربعة لجان مخصصة حول النظام الداخلي وتعبئة الموارد وبرنامج العمل/خارطة الطريق والاتصالات والعلاقات العامة. كما أقرت الجمعية أن تجتمع اللجنة الدائمة فيما بعد في نيروبي، كينيا، من 22 إلى 24 أبريل 2005 لتناقش الخطة الاستراتيجية وتعتبر عن دعمها لإعداد العرض الذي يقدمه الرئيس المؤقت الأستاذ مانغاري ماتاي إلى المؤتمر في قمة الاتحاد الأفريقي في يوليو 2005 كما كان قد ورد في النظام الأساسي.

391- واجتمعت اللجنة الدائمة كما كان مقررا ودرست واعتمدت النظام الداخلي ومشروع خطة العمل الاستراتيجية من أجل تسهيل العمل السليم والفعال للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ما بين 2005 و2007. ومن مكونات هذه الخطة: طرق وترتيبات ومواعيد إجراء الانتخابات الإقليمية والوطنية والقارية لممثلي الجمعية ما بعد المؤقتة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ومبادئ السلوك الخاصة بهذه الانتخابات والمشاورات وعملية المشاركة الاستشارية للمجتمع المدني لكي يساهم مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في هذه المواضيع وطرق عمل تقارير المجموعات الفرعية عن الاتصال والدعاية لإعطاء الرؤية المطلوبة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي واستراتيجية تعبئة الموارد وجمع التبرعات لدعم عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وعملية التكامل في القارة بصفة عامة.

مبادرة الإفريقيين في المهجر:

392- واصلت المفوضية عملية إشراك مجموعات المهجر والتعاون معها في مختلف مناطق من العالم عبر خلق التحالفات وشبكات المهاجرين الإقليمية وتوطيدها.

393- وتعاونت مفوضية الاتحاد الأفريقي مع مؤسسة بوب مارلي وريتا مارلي ومع اليونيسيف والبنك الدولي في احتضان الذكرى الستين لميلاد الموسيقى

الأسطوري بوب مارلي ، حيث أطلق على تلك الذكرى حدث وحدة أفريقيا. وتضمنت احتفالات حدث وحدة أفريقيا في بداية فبراير 2004 في أديس أبابا تنظيم ندوات بارزة وورشات وحفلات موسيقية واستقبالات في الهواء الطلق داخل مقرات الاتحاد الأفريقي. وجمع الحدث الشباب والمتقنين والفنانين وغيرهم من القارة ومن المهجر. وتجري مشاورات لجعل هذه الاحتفالات ذات طابع سنوي.

394- بالإضافة إلى ذلك، نظمت مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع حكومتي جنوب أفريقيا وجمايكا ندوة عن المهجر في كنغستون، جامايكا، من 16 إلى 18 مارس 2004. كان شعار الندوة "نحو الوحدة والعمل للأفريقيين والأفريقيين في مهجر الكاريبي من أجل عالم أفضل. حالة جنوب أفريقيا". كان هدف الاجتماع خلق روابط بين أفريقيا والأفريقيين في المهجر وتعزيز الحوار وخلق أجندة موحدة في وجه التحديات التي تواجه تلك المناطق في عهد العولمة. الاجتماع الذي حضره غالبية وزراء خارجية الجماعة الكاريبية كان تعبيراً عن عزم الاتحاد الأفريقي على إشراك الأفريقيين في المهجر وإعادة إحياء الروابط التاريخية المتعلقة بالقرابة والأصل المشترك. وصدر عن الاجتماع بيان وبرنامج عمل. ووافق الاجتماع على أن تتحمل مفوضية الاتحاد الأفريقي مسؤولية تنفيذ البرنامج والمبادرات الأخرى ذات الصلة.

395- كما واصلت المفوضية عملية تعريف الأفريقيين في المهجر. ففي المداولات التي سبقت اعتماد النظام الأساسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي تمت الموافقة على أن يكون إشراك الأفريقيين في المهجر في مسارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي متوافقة مع تعريف الأفريقيين في المهجر الذي يعتمده المجلس التنفيذي. لهذا الغرض، دعت المفوضية إلى عقد اجتماع للمستشارين الفنيين لإيجاد إطار للتعريف يعرض على المجلس التنفيذي في دورته العادية السادسة في أبوجا، نيجيريا، في يناير 2005. وعُرض التعريف على لجنة الممثلين الدائمين تحضيراً لاجتماع المجلس التنفيذي. بيد أن لجنة الممثلين الدائمين وأصت بأن يُحال الموضوع إلى اجتماع للخبراء من الدول الأعضاء لإيجاد تعريف أنسب.

396- وعُقد اجتماع الخبراء في أديس أبابا، إثيوبيا، يومي 11 و 12 أبريل 2005 وخلص إلى التوصية بالتعريف التالي:

"الأفريقيون في المهجر هم أشخاص من أصل أفريقي يعيشون خارج القارة - بغض النظر عن جنسيتهم، ويرغبون بالإسهام في تنمية القارة وبناء الاتحاد الأفريقي".

397- وستدرس لجنة الممثلين الدائمين والمجلس التنفيذي التعريف خلال دورتيهما الحاليين. ونتوقع أن يتم اعتماد هذا التعريف التوافقي لتسهيل دمج الأفريقيين في المهجر في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وفي برامج وأنشطة الاتحاد الأفريقي الأخرى.

تحويل مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا إلى مديريةية المواطنين الأفريقيين:

398- أكدت المفوضية أيضا على ضرورة إعداد خطط تحويل مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا إلى مديريةية المواطنين الأفريقيين بغية أن تكون رؤية أفريقيا مزدهرة "متأتية من شعوبها" كما تنص على ذلك الخطة الاستراتيجية ويتم السعي إليها بهمة وبقدرة دعم مؤسسية أكبر. وتقضي الخطة بتحويل مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا إلى مديريةية المواطنين الأفريقيين التي تحتوي على قسمين أحدهما يخص للأفريقيين في المهجر والأخر لشؤون المجتمع المدني بما في ذلك سكرتارية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ووافقت اللجنة الفرعية المعنية بالهيكلة ضمن لجنة الممثلين الدائمين على المقترح في مايو 2005 وأملى أن يوافق عليه أيضا كل من المجلس التنفيذي والمؤتمر في دورتيهما الحاليين.

طريق المضي قدما

399- يجب أن تجتهد مديريةية المواطنين الأفريقيين في ضمان إضفاء الصبغة المؤسسية والنمو على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وأن يتم تنفيذ أجندة المجتمع المدني والأفريقيين بالمهجر بشكل فعال بالارتكاز البناء على مجهودات وإنجازات مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا في هذا الإطار.

400- وتبقى المهمة الرئيسية للجمعية المؤقتة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي هي الانشغال في إجراء مشاورات إقليمية ووطنية وتنظيم انتخابات تؤدي إلى الجمعية ما بعد المؤقتة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وهذه مهمة صعبة تتطلب أن تركز مديريةية المواطنين الأفريقيين الجهود والموارد وأن تقدم الدعم الضروري لعمل المكتب المؤقت للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي واللجنة الدائمة المؤقتة والجمعية العامة المؤقتة. هناك أيضا حاجة لإثارة انتباه الدول الأعضاء وتحصيل دعمهم للعملية.

401- لقد لفتت الانتباه خلال القمة الماضية في يناير بأبوجا، إلى حقيقة أن مخصصات الميزانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لسنة 2005 لم تتضمن اعتمادات للمجموعات القطاعية التي تعتبر المحرك الرئيسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي كما ينص على ذلك النظام الأساسي ولا المراحل الاستشارية للانتخابات التي ستؤدي إلى الجمعية ما بعد المؤقتة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي التي ينص عليها نفس النظام الأساسي باعتبارها الأجندة المؤقتة الهامة. وينص النظام الأساسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على أن الجهاز يستطيع أن يسعى للحصول على تمويل من خارج الميزانية، لكنني على يقين من أن الدول الأعضاء ستوافقني الرأي في أن هناك خطرا كبيرا في أن تعتمد

مسارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على تمويل خارجي وهذا قد لا ينسجم مع الرؤية القاضية بالشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني الواردة في القانون التأسيسي.

402- ومهما يكن من أمر، فإن على مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا وكذلك مديريةية المواطنين الأفريقيين كليهما أن يستمرا في العمل بنشاط وهمة وقوة لتعزيز فكرة اتحاد أفريقي "صديق للشعب" و"الصالح الشعب" وعلى جماعة تضم كل الشعوب الأفريقية في القارة وفي المهجر كما ينص على ذلك القانون التأسيسي.

مديرية المرأة ومسائل الجنسين والتنمية

-1 مقدمة:

- 403- ناقش رؤساء الدول والحكومات في دورتهم العادية الثالثة بقمة يوليو 2004، الموضوع المهم المتعلق بالتفاوت المستمر بين الجنسين في القارة والتكلفة التي يتسبب فيها ذلك التباين بالنسبة لحياة النساء، والتنمية الاقتصادية وبالنسبة للمجتمع بصفة عامة. ونتيجة لذلك النقاش المهم، اعتمد رؤساء الدول والحكومات إعلانا رسميا بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا، وذلك بالإضافة إلى مقررات أخرى صدرت مؤخرا لتعزيز المساواة بين الجنسين داخل مفوضية الاتحاد الأفريقي وفي أرجاء القارة.
- 404- نظرا لتلك المقررات، أعدت المفوضية، عن طريق مديريتها للمرأة ومسائل الجنسين والتنمية، استراتيجية وبرنامجا بثلاثة مكونات أساسية:
- (1) يركز المكون الأول على النسيج المؤسسي القائم وذلك بهدف إرساء قاعدة متينة لدمج الجنسين داخل مفوضية الاتحاد الأفريقي.
 - (2) ويتعلق المكون الثاني ببناء قدرات الدمج بين الجنسين داخل المفوضية حتى تفي المفوضية بمهمة قضايا الجنسين والتي عهد إليها بها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات.
 - (3) ويتعلق المكون الثالث لعمل المديرية، بترجمة مقررات رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أعمال ملموسة على المستويين الإقليمي والإقليمي الفرعي.

405- ظل هذا البرنامج يمثل إطار التنفيذ للفترة التي يغطيها التقرير. يضاف إلى ذلك، أنه وفي الدورة الأخيرة لمؤتمرهم، اعتمد رؤساء الدول والحكومات نتائج المؤتمر الإقليمي السابع حول المرأة باعتباره موقفا أفريقيا موحدا فيما يتعلق بعملية المراجعة العالمية الشاملة (بيجين+10) وطلب من رئيس المفوضية وكذلك من الدول الأعضاء، المشاركة التامة والنشطة والحديث بصوت واحد في اجتماع (بيجين+10) الذي تنظمه الأمم المتحدة في نيويورك في 2005. وتمشيا مع هذا التوجيه، أرسل الرئيس وفدا برئاسة مفوض الشؤون الاجتماعية لتمثيل المفوضية وللتنسيق مع الوفود الأفريقية وتسهيل التعبير عن الموقف الأفريقي الموحد. وقام الوفد بعقد ورشة عمل توجيهية للوفود عند بداية الاجتماع، وحلقة نقاش لزيادة الوعي بجدول أعمال المساواة بين الجنسين، والخاص بالاتحاد الأفريقي، وساعد المجموعة الأفريقية في نيويورك على إعداد تصريح مشترك للجلسة العامة وقام بتدخل رسمي إنابة عن المفوضية. لقد نال دور مفوضية الاتحاد الأفريقي لدعم الصوت الأفريقي في العملية العالمية، تقدير وثناء الأفريقيين وغير الأفريقيين والممثلين الدائمين. لقد أدت المشاركة المنسقة للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في الاجتماع إلى وضوح الرؤية وإلى زيادة الثقة في الاتحاد الأفريقي من قبل الدول الأعضاء والمجتمع الدولي. وعملت

المفوضية بصورة وثيقة مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة والترويج للموقف الأفريقي الموحد خلال اجتماع الاستعراض (بيجين+10). واستمر هذا التعاون. ونحن الآن نعمل مع بعضنا البعض لخلق ربط بين المتابعة المنسقة من جانب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة لموضوع (بيجين+10) وبين تنفيذ وإعداد التقارير المتعلقة بالإعلان الرسمي عن المساواة بين الجنسين في أفريقيا، وهذه هي مسئوليتنا.

406- في أثناء فترة إعداد التقارير، تم بذل كل الجهود للتأكد من أن عملية التوظيف بالاتحاد الأفريقي تلتزم بمبدأ المساواة بين الجنسين. وتم استيعاب مديرين إضافيين بالإضافة إلى عدد من رؤساء الأقسام. وهناك الآن 7 مديرين من الإناث و8 مديرين من الذكور. وهناك أيضا توازن بين الجنسين في تعيين رؤساء الأقسام الجدد. وباستمرار عملية التعيين فإن هذا المبدأ سيستمر تطبيقه. كذلك جرت مناقشة قضايا الجنسين في الموضوعات المتعلقة بالعاملين، وتمت معالجتها في سياق عملية التحول المؤسسي الجارية الآن.

2- استجابات وإطار للتنفيذ:

407- لقد حققت المفوضية منذ القمة الأخيرة وعبر مديريتها للمرأة وقضايا الجنسين تقدما مطردا في المجالات الثلاثة للبرنامج والتي تم إيجازها أعلاه. وتم تعيين استشاري للمساعدة على البدء في إعداد عملية مشاركة لصياغة سياسة للجنسين. وتمثل هذه السياسة التي من المتوقع إرساءها بنهاية العام القادم مكونا حيويا للإطار الاستراتيجي لدمج الجنسين. وتجري الآن مشاورات مع نقاط الارتكاز الخاصة بالجنسين داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية بهدف تأمين أن تأتي سياسة الاتحاد الأفريقي في مجال الجنسين في صلب صياغة سياسة للجنسين وأنها ستضيف قيمة لما هو موجود الآن في القارة.

408- وفيما يتعلق ببناء القدرات الخاصة بالدمج بين الجنسين داخل المفوضية، بدأت المفوضية في إعداد استراتيجية شاملة وخطة عمل وميزانية من شأنها أن تؤمن جهود مستدامة داخل المفوضية لبناء القدرات، وتحليل موضوعات الجنسين وأنظمة وأدوات تطوير، ورسم علاقات ووضع أهداف وجمع بيانات بالإضافة إلى المراقبة والتقييم والدعوة والقيادة وتنسيق موضوعات الجنسين. ويقوم الآن العديد من الشركاء بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة، وصندوق الأمم المتحدة لأنشطة السكان بمساعدة مفوضية الاتحاد الأفريقي في هذه المهمة.

409- وعموما وبعد أن تم إعداد استراتيجية شاملة لقضايا الجنسين، وخطة وميزانية فإن بعض العمل المتعلق بالمساواة بين الجنسين يتم القيام به في بعض الإدارات المختارة. وفي فترة إعداد التقرير هذه، تم القيام بالعديد من مبادرات المساواة بين الجنسين في إدارة السلم والأمن والشئون الاقتصادية.

ولتسليط الضوء على وضع النساء والبنات في دارفور وسعيا لتعزيز أصوات النساء في عملية السلام الجارية الآن، سيقوم الرئيس قريبا بإرسال وفد نسائي رفيع المستوى إلى دارفور. إن تقرير البعثة رفيعة المستوى بالإضافة إلى تقرير بعثة فنية متقدمة حول موضوع الجنسين سيساعد مديريات السلم والأمن والسياسة وقضايا الجنسين، كما سيساعد وسيط الاتحاد الأفريقي على تصميم تدخلات والبحث عن حلول لمعالجة المشاكل الخاصة بالنساء والبنات في دارفور. إن هذا التدخل والذي هو الآن في مرحله الأخيرة من الإعداد، سيطلع مجلس السلم والأمن مجددا على الوضع في هذه المنطقة المضطربة. وعبر التنسيق بين الإدارات، استفاد مشروع متعلق بتأهيل الأطفال الجنود من الخدمات الاستشارية التي قدمتها مديريةية الجنسين كما تم تضمين موضوعات الأطفال الإناث الذين تم تجنيدهم واستغلالهم من قبل المجموعات المسلحة، في صلاحيات المشروع.

410- من ناحية أخرى ونتيجة للتنسيق الفعال بين الإدارات وبقيادة إدارة الشؤون الاجتماعية عالج التقرير الذي أعدته المفوضية باعتباره مدخلا لموقف أفريقي موحد في قمة استعراض الأهداف الإنمائية للألفية، الهدف الإنمائي رقم 3 بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بصورة شاملة. إن هذه الأمثلة المتعلقة بتدخلات المساواة بين الجنسين تؤكد على أهمية التعاون عبر الإدارات وهذا ما تم التشجيع عليه داخل المفوضية. وترى المفوضية أن التدخلات رائدة وتراقبها بعناية كي تستخلص منها الدروس لأجل استراتيجية دمج الجنسين الجاري إعدادها.

411- إن الإطار الخاص بتنفيذ المكون الثالث لعمل المديرية والمتعلق بتنفيذ مقررات رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، إلى أعمال ملموسة، على المستويات الإقليمية والإقليمية الفرعية والوطنية هو الإعلان الرسمي للاتحاد الأفريقي حول مساواة الجنسين في أفريقيا.

412- لقد تم إجراء مشاورات ناجحة مع خبراء من الحكومات والمجتمع المدني لإعداد مشروع إطار تنفيذ، بالإضافة إلى خطوط للرقابة وإعداد تقارير للإعلان الرسمي. وهناك مشاورات أيضا جارية مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والنيباد. ومن المتوقع أن يتم تقديم المشروع إلى اجتماع وزاري لاعتماده خلال الربع الأخير من هذا العام. وبمجرد الاتفاق على أولويات إطار التنفيذ وعلى الخطوط التوجيهية لإعداد التقارير، يتوقع أن تقوم الدول الأعضاء بإعداد تقاريرها السنوية عن التقدم المحرز تجاه المساواة بين الجنسين حسبما هو مطلوب في الإعلان الرسمي.

413- وتطلب الفقرة 13 من الإعلان، من الرئيس تقديم تقرير سنوي عن الإجراءات التي اتخذت لتعزيز المساواة بين الجنسين وكل الموضوعات التي وردت في التقرير، على المستويين الوطني والإقليمي. وتمشيا مع هذا الأمر، رفع الرئيس تقريره الأول للدورة العادية السابعة للمجلس التنفيذي

وتفاصيل بشأن التدخلات التي قامت بها المفوضية والشراكات التي توفرها الأطراف من بين الدول وغيرها. ومن بين هذه التدخلات والشراكات المهمة:

- (1) الإعداد لحملة دعوة واسعة في إرجاء القارة، بالتعاون مع خدمات السكان العالمية ومنظمة غير حكومية لمعالجة موضوع قابلية النساء الشابات العالية للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز.
- (2) تم إعداد كورس دراسي حول موضوع النوعين والسياسات الاقتصادية والتجارية بالتعاون مع معهد التخطيط الاقتصادي والتنمية التابع للأمم المتحدة وذلك لبناء قدرات العاملين في المفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ومسؤولي الحكومة ومحامين من المجتمع المدني. وذلك لإدخال موضوعات النوعين وحقوق المرأة الاقتصادية في السياسات. (3) وبشراكة مع التحالف من أجل حقوق المرأة الأفريقية، نشأ تحالف لـ19 منظمة من منظمات المجتمع المدني لتعزيز الإقرار المبكر وتأهيل بروتوكول ملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ومتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا. (4) وبشراكة مع صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة هناك خطة لإعداد كتب تدريب على موضوع النوعين لحافضي السلام بالاتحاد الأفريقي ولتدريب ونشر المدربين ضمن بعثة الاتحاد الأفريقي للسودان. (5) وبالتعاون مع المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هناك خطة لإنشاء مرصد حقوق المرأة الأفريقية. (6) وبتمويل ياباني، يجري الآن تعاون مع مديريات السلم والأمن والشئون السياسية لإعادة تأهيل الأولاد والبنات الذين تم تجنيدهم في المجموعات المسلحة، وللقيام بحملة لمنع تجنيد الأطفال الجنود واستقلال الأطفال الإناث.

3- تقييم النتائج والأداء:

- 414- أعاق نقص العاملين مديرية المرأة وقضايا النوعين والتنمية بمفوضية الاتحاد من أعمالها. ولمعالجة هذه المشكلة تم التعاقد مع خبراء استشاريين للقيام بمهام محددة. وتملك الإدارة حالياً 3 عاملين مهنيين فقط، ومن المتوقع أن يعاد نشر أحد هؤلاء الثلاثة قريباً. وتم اقتراح هيكل مكون من 3 أقسام وعدد 10 عاملين مهنيين وهو اقتراح له ما يبرره. ومع استمرار عملية التوظيف تكون هناك حاجة لإضافة 3 عاملين مهنيين وآخر داعم للعاملين حتى يصبح التنفيذ الكامل لخطة عمل 2005 ممكناً.
- 415- على الرغم من هذه المعوقات، سجلت المفوضية نجاحات ومكتسبات عديدة خلال هذه الفترة خاصة التنسيق الناجح بشأن موقف أفريقي موحد خلال الاستعراض العالمي (بيجين+10)، بالأمم المتحدة، كما تم إعداد مشروع تنفيذ وإعداد تقارير عن التقدم الذي طرأ على المساواة بين النوعين بموجب الإعلان الرسمي حول هذا الموضوع كما تم إعداد مدخلات مهمة من قبل

خبراء الحكومة والمجتمع المدني. وستكون جاهزة لاستخدام الدول الأعضاء في القمة القادمة. وقام الرئيس برفع تقريره السنوي في استجابة تامة للإعلان الرسمي. واستمرت المفوضية في الالتزام بمبدأ المساواة بين الجنسين عند الاستخدام وجذب للنساء والرجال للاضطلاع بمواقع متقدمة في هيكلها. إن هذه الأشياء ضمن مقررات أخرى تم اتخاذها، جعلت الاتحاد الأفريقي رائدا عالميا لا يجاري في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

4- طريق المضي قدما:

- 416- إن المهام المنوطة بإدارة المرأة ومساائل الجنسين والتنمية تتزايد بسرعة داخل المفوضية ومن الدول الأعضاء وذلك نتيجة لقيام المفوضية بإعداد المعايير وللمصادقية التي أظهرتها فيما يتعلق بقضايا الجنسين. وهناك حاجة لتعيين المزيد من العاملين وزيادة موارد ميزانية إضافية لتنفيذ بعض الأنشطة التي خطط لها.
- 417- إذ أخذ علما بالإنجازات التي تحققت إلى الآن، أود أن انتهاز هذه الفرصة لأذكركم بالتزامكم الوارد في الإعلان الرسمي بالتوقيع والتصديق على البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق المرأة في إفريقيا، بنهاية عام 2004. ويؤسفني أن أخطركم أنه وحتى يومنا هذا قامت 10 دول فقط بالمصادقة على الوثيقة. إنني أمل في التعجيل بعملية المصادقة حتى تبدأ عملية إفهامه للعامة في الدول الأعضاء بعد دخوله حيز التنفيذ. إن أهمية البروتوكول لكفالة احترام المرأة الأفريقية لا يمكن المغالاة فيها.
- 418- أعلم أنني أستطيع أن اعتمد دائما على دعمكم لدفع نساء أفريقيا نحو التطور في كل القطاعات.

مكتب المراجعة الداخلية

419- تهدف أنشطة مكتب المراجعة الداخلية لممارسة مهمة تقييم مستقل للتأكد من فاعلية تطبيق نظم وإجراءات المفوضية والامتثال لها. واستنادا إلى نتائج تقييم الخطر قام المكتب بتحديث خطة المراجعة السنوية الخاصة به. ولهذه الغاية يقوم المكتب بتقييم فاعلية عمليات المهام المختلفة للمفوضية بغرض تحسين فاعلية إدارة الخطر وعمليات الحكم.

الأنشطة التي تم القيام بها:

- 420- تشمل الأنشطة التي تم القيام بها في الفترة قيد المراجعة ما يلي:
- (أ) قام المكتب بمشروعات مراجعة منتظمة ومختلفة شملت ضمن أشياء أخرى بعثة المراقبة الدائمة التابعة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة بنيويورك، تنفيذ الميزانية ومراقبة الصرف، مراجعة صيانة المباني وأعمال التجديد، جدول المرتبات والأنشطة ذات الصلة، وأتمتة المخزون والأصول الثابتة.
- (ب) قام بإعداد وتقديم تقرير متابعة بشأن تقرير المراجع الخارجي للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2002 للجنة الاستشارية للشئون الإدارية والمالية وشئون الميزانية للنظر فيه.
- (ج) قام بمهام مراجعة خاصة بما في ذلك بعثة الاتحاد الأفريقي المشتركة في السودان وحساب مخزون نهاية العام والأموال النقدية.

الأثر والتحديات:

- 421- أضافت أنشطة المراجعة قيمة إلى عمليات المفوضية بتوفير التأمين للإدارة في المجالات التي تسير بصورة سليمة وبالتعرف على نقاط الضعف واقترح توصيات ملائمة للتحسين. لقد أرست تلك الأنشطة تقليدا سيؤدي إلى طريقة أكثر انتظاما وانضباطا لعمليات الوحدات والمديريات المختلفة بصورة خاصة والمفوضية بصورة عامة.
- 422- وعموما واجهت جهود المراجعة أيضا عوائق تتطلب تصويبا عاجلا. ويتمثل أحد هذه العوائق في نقص القوى العاملة والذي يؤثر في الواقع على كل المديریات بما في ذلك مكتب المراجعة الداخلية نفسه. ولهذا العائق أثر سالب على النظام الكلي للمراقبة بالمفوضية. ويعتقد أن عملية الاستخدام الجارية الآن وكذلك الأنشطة المستقبلية التي جرى التخطيط لها ستحل هذه المشكلة. إن نقص القوى العاملة لمكتب المراجعة الداخلية نفسه قد يتطلب تكييف هيكله مابوتو والتي لم تعني بالدعم الفاعل في مكتب المدير. إن النظر حاليا في مراجعة الهيكله لاستيعاب نائب مدير ومراجع تكنولوجيا المعلومات سيحل المشكلة.

423- وختاما هناك حاجة لتوعية إدارات ووحدة المفوضية بدور المراجعة الداخلية وأهميتها في إثارة فاعلية العمليات. ويتوقع من المكتب ومختلف الإدارات والوحدات إعداد نماذج مناسبة لعلاقات عمل مع المكتب.

طريق المضي قدما:

424- إن الرؤية الاستراتيجية ومهمة الاتحاد والخطة الاستراتيجية للمفوضية للفترة 2004-2007، وضعت طلبات ضاغطة على كاهل مكتب المراجعة الداخلية. ويتوقع أن يعمل المكتب بفاعلية لتعزيز مراجعة مهام الميزانية والمهام المالية والتشغيلية والإدارية. وصممت خطة عمل المكتب لمدة 4 سنوات وحسب ما وردت في البرنامج للرد على هذه التحديات. ويتوقع أن يكون التنفيذ العاجل لها شرطا كافيا للنجاح الكلي للخطة الاستراتيجية.

425- وتتطلب أهداف المراجعة أيضا حلقة دراسية لرفع الوعي بين الإدارة العليا بدور مكتب المراجعة الداخلية لدعم نهج نشط لإدارة العمليات وتقييم الخطر. وسيشجع هذا التوجه أيضا المديرين على العمل بجد واجتهاد وبصورة إيجابية مع مكتب المراجعة الداخلية والاعتماد على استشارته متى كان ذلك مناسباً.

مكتب المستشار القانوني

426- سيذكر المجلس أنه وفي أثناء دورته العادية السادسة التي انعقدت بأبوجا، بجمهورية نيجيريا الاتحادية تقرر رفع المسائل القانونية العالقة الآتية إلى اجتماع لجنة الممثلين الدائمين والخبراء القانونيين للفراغ منها قبل الدورة القادمة للمجلس التنفيذي وهي:

- (1) دمج المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ومحكمة عدل الاتحاد الأفريقي.
- (2) مشروع بروتوكول حول العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.
- (3) تعديلات مقترحة لقواعد إجراءات مؤتمر الاتحاد، والمجلس التنفيذي ولجنة الممثلين الدائمين وكذلك النظام الأساسي للمفوضية.
- (4) مشروع معايير لاستضافة أجهزة الاتحاد الأفريقي و
- (5) معايير منح صفة المراقب ونظام اعتماد داخل الاتحاد الأفريقي.

427- وأود أن أخطر المجلس بأن اجتماعا للجنة الممثلين الدائمين والخبراء القانونيين من 43 دولة عضو انعقد بمقر الاتحاد الأفريقي بأديس أبابا، إثيوبيا في الفترة من 29 مارس إلى أبريل 2005 للنظر في كل المسائل القانونية المذكورة أعلاه.

428- وفيما يتعلق بدمج المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ومحكمة عدل الاتحاد الأفريقي فإن المجلس سيتذكر أن ولاية الاجتماع تمثلت في النظر في توصيات المفوضية لجنة الممثلين الدائمين المتعلقة بذلك الأمر وإكمال مشروع الوثيقة القانونية حول دمج المحكمتين لرفعها إلى الدورة السابعة العادية للمجلس التنفيذي في يوليو 2005 وذلك دون المساس بتشغيل المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ما أمكن ذلك. وعند التداول بشأن موضوع دمج المحكمتين نظر الاجتماع في الخيارات الثلاثة الآتية:

- 1- اعتماد وثيقة قانونية واحدة لإنشاء محكمة جديدة متكاملة.
- 2- اعتماد بروتوكول تعديل قصير ومبسط حسبما اقترحته المفوضية.
- 3- اعتماد مقرر من قبل القمة للتعجيل بعمل محكمة حقوق الإنسان، وأن يكون ذلك بهدف الإنشاء المحتمل لمحكمة واحدة.

429- استكمل الاجتماع مشروع البروتوكول الخاص بدمج المحكمتين طبقا للتفويض الممنوح للجنة الممثلين الدائمين والخبراء القانونيين من قبل المجلس في يناير 2005. كما بحث الخيار الثاني الذي اقترحته المفوضية وتوصل كذلك إلى خيار ثالث حيث تقدم الخيارات الثلاثة إلى المجلس للبحث.

330 بالنسبة للبروتوكول الخاص بالعلاقات بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ، يذكر المجلس أنه بموجب المقرر AHG/DEC.160(XXXVII) الصادر في يوليو 2001، فوض المؤتمر الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية آنذاك مراجعة وتحديث البروتوكول الحالي الذي تم إقراره تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية من أجل موافقته مع وقائع القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وكذلك توفير إطار أكثر شمولية للعلاقات بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. وأود أن أبلغكم هنا بأن اجتماع لجنة الممثلين الدائمين والخبراء القانونيين قد بحث مشروع البروتوكول واقترح تعديلات وتغييرات في النص.

431- ويذكر المجلس أيضا أن ضرورة تعديل قواعد إجراءات المؤتمر والمجلس التنفيذي ولجنة الممثلين الدائمين والنظام الأساسي للمفوضية قد برزت في مارس 2003 خلال الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي. ويبدو أنه كان هناك تضارب في الأحكام المتعلقة برئاسة المجلس ، فطلب من المستشار القانوني وقتها القيام ببحث المسألة وصياغة التوصيات المناسبة بشأنها وتقديمها إلى أجهزة صنع السياسة لبحثها. وبعد ذلك وأثناء انتخاب المفوضين في مابوتو، موزمبيق في يوليو 2003، كان من المعتمد أن تنفيذ الأحكام أيضا لم يؤدي إلى تسهيل عملية الانتخاب وأن هناك حاجة إلى مراجعتها. وتولت المفوضية المهمة كما فوضت القيام بها وقدمت التعديلات المقترحة إلى الدورة العادية الخامسة للمجلس المنعقدة في يوليو 2004. غير أنه قد تعذر بحث التعديلات المقترحة خلال الدورة المذكورة. وعلاوة على ذلك، فإن المقرر الذي اعتمده المؤتمر مؤخرا في أبوجا، نيجيريا في يناير 2005 بشأن عقد دورتين عاديتين للمجلس سنويا تترتب عليه آثار بالنسبة لقواعد إجراءات المؤتمر ومن ثم فهناك حاجة إلى تعديل بعض الأحكام ذات الصلة الواردة فيها.

432- أود أن أبلغ المجلس بأن الاجتماع قد بحث واعتمد قواعد الإجراءات والنظام الأساسي مع التعديلات. غير أنه قد أخذ علما بأن قواعد أخرى غير تلك التي اقترحتها المفوضية تتطلب تعديلا. وفي هذا الصدد، أشير إلى أن المادة 37 من قواعد إجراءات المؤتمر تمكن رئيس المؤتمر ورئيس المفوضية من اتخاذ عدد من الإجراءات في أوضاع التغييرات غير الدستورية للحكومات. وفي الأوضاع المماثلة، فإن البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي الذي دخل حيز التنفيذ في 26 ديسمبر 2003، يمكن مجلس السلم والأمن من القيام بنفس المهام ولكن مع تحديد خطوط الإجراءات ، تبدو متعارضة. ولذلك، أوصي الاجتماع بضرورة قيام المفوضية ببحث هذه المسألة مع أي أوضاع أخرى مماثلة. ويوصي أيضا بأن يتم بحث أي مقترحات إضافية بشأن أي تعديلات تقدمها الدول الأعضاء في مرحلة لاحقة من قبل لجنة الممثلين الدائمين التي تقوم وقتها بتقديم توصيات مناسبة إلى المجلس التنفيذي.

433- فيما يتعلق بمشروع معايير استضافة أجهزة الاتحاد الأفريقي، يذكر المجلس أنه طبقاً لمقرره EX.CL/DEC.163(VI) قد فوّض لجنة الممثلين الدائمين والخبراء القانونيين استكمال المعايير وتقديمها إلى الدورة العادية السابعة للمجلس في يوليو 2005 للبحث. وأود أن أحيطكم علماً بأن نص مشروع المعايير قد استكمل بالفعل. وكذلك طبقاً لمقرر المؤتمر ASSEMBLY/AU/DEC.64(IV)، تقرر أن أطلب من كافة أقاليم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إجراء المشاورات اللازمة من أجل توفير أسماء الدول الأعضاء التي تستضيف الأجهزة التالية:

-	البنك المركزي الأفريقي	-	إقليم الغرب
-	بنك الاستثمار الأفريقي	-	إقليم الشمال
-	صندوق النقد الأفريقي	-	إقليم الوسط
-	محكمة العدل	-	إقليم الشرق

434- فيما يتعلق بمعايير منح صفة المراقب ونظام الاعتماد لدى الاتحاد الأفريقي، يذكر المجلس أن ضرورة مراجعة المعايير الحالية التي كانت تطبق في إطار منظمة الوحدة الأفريقية قد ظهرت بعد تأسيس الاتحاد الأفريقي وكذلك الحاجة إلى نظام رسمي للاعتماد ولا سيما بشأن منظمات التكامل الإقليمي والمنظمات الدولية وكذلك الدول غير الأفريقية. وأود أن أبلغ المجلس بأن اجتماع لجنة الممثلين الدائمين والخبراء القانونيين قد بحث مشروع المعايير واستكماله وقدم توصيات مناسبة بشأنه إلى الدورة الحالية للمجلس التنفيذي.

تسجيل أسماء ومختصرات وشعارات الاتحاد الأفريقي والنيباد لدى المنظمة العالمية للملكية الفكرية:

435- من الجدير بالذكر أنه وفقاً للمقرر ASSEMBLY/AU/DEC.49(III) الصادر عن الدورة العادية الثالثة للمؤتمر في أديس أبابا، إثيوبيا، 6 - 8 يوليو 2004 والذي قررت بموجبه الاحتفاظ بشعار منظمة الوحدة الأفريقية وعلمها واعتمدهما كشعار وعلم جديدين للاتحاد الأفريقي، أصدرت توجيهاتي إلى أجهزة المفوضية للمبادرة إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لحماية حقوق الملكية الفكرية للاتحاد الأفريقي وممتلكات النيباد/الاتحاد الأفريقي بموجب المادة 6ter من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية (اتفاقية باريس).

436- يسرني أن أبلغ المجلس بأننا قد استلمنا تأكيداً من المكتب الدولي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية بأن مشروع الطلب الرسمي ومشاريع النسخ طبق الأصل منه بشأن ممتلكات الاتحاد الأفريقي والنيباد/الاتحاد الأفريقي جاهزة لإبلاغ الدول الأطراف في اتفاقية باريس بها. وبالتالي، استكمل مكتب المستشار القانوني الطلب الرسمي الخاص بكل من الاتحاد الأفريقي والنيباد/الاتحاد الأفريقي.

- 437- تستغرق الإجراءات المعمول بها في المكتب الدولي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية حوالي شهرين (2). وتصيح الحماية نافذة المفعول في أراضي الدول الأطراف بعد إشعارها بذلك. ومن ناحية ثانية، تستطيع الدول الأطراف أن تخطر المنظمة العالمية للملكية الفكرية في حالة رفضها حماية حقوق الملكية الفكرية للاتحاد الأفريقي في أراضيها في غضون فترة أقصاها سنة واحدة (1). والواقع ، يتعين على الاتحاد الأفريقي أن ينتظر لمدة سنة واحدة (1) بعد إشعار الدول الأطراف في اتفاقية باريس للتأكد من تغطية حماية ممتلكاته الفكرية في مختلف أراضي الدول الأطراف.
- 438- لذلك، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى ضرورة قيام الدول الأعضاء بمساعدة الاتحاد الأفريقي على حماية حقوقه للملكية الفكرية في مختلف البلدان من خلال سن القوانين لهذا الغرض. وأود أن أشير إلى أن معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي هي دول أطراف في اتفاقية باريس. ويعني ذلك أن الحماية متوفرة للاتحاد الأفريقي في هذه البلدان. أما بالنسبة للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي لم تنضم بعد أو تصبح عضوا في اتفاقية باريس ولا تتوفر لديها أي تشريعات تنص على حماية العلامات التجارية للمنظمات الحكومية الدولية، فإن الاتحاد الأفريقي يتمتع بالحماية فقط إذا طلب تسجيل علامته التجارية وتمت الموافقة على ذلك وبنشر إعلانات تحذيرية في هذه البلدان. ولذلك، أرغب في مناقشة جميع الدول الأعضاء ضمان اتخاذ الخطوات اللازمة لتوفير الحماية للعلامات التجارية للمنظمات الحكومية الدولية وخاصة لممتلكات الاتحاد الأفريقي في إطار تشريعاتها الوطنية.

وضع معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي:

- 439- منذ تقديم تقريرني الأخير في يناير 2005 ، بذلت بعض الدول الأعضاء جهودا كبيرة للتوقيع والتصديق على معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي وخاصة معاهدات "مابوتو" الخمس (5) وهي بروتوكول اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته الذي اعتمد في يوليو 2004 وميثاق الاتحاد الأفريقي لعدم الاعتداء والدفاع المشترك الذي اعتمد في يناير 2005 والذي حصل حتى كتابة هذا التقرير على عشرين (20) توقيعاً.
- 440- على الرغم من هذه الجهود ، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. وفي هذا الصدد، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى ضرورة كفالة دخول بعض هذه المعاهدات حيز التنفيذ في أسرع وقت ممكن بالنظر إلى أنها تعالج مسائل محددة ذات أولوية بالنسبة للاتحاد الأفريقي. ولذلك، فمن المهم أن تدخل معاهدة جعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية (معاهدة بليندايا) حيز التنفيذ. فقد صدقت عليها بالفعل عشرون (20) دولة عضواً وهي تتطلب تصديق ثمان وعشرين (28) دولة عضواً للدخول حيز التنفيذ. كما يعتبر بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الخاص

بحقوق المرأة مهماً أيضاً. وقد صدقت عليه عشر (10) دول أعضاء ويتطلب البروتوكول خمسة عشر (15) تصديقاً للدخول حيز التنفيذ. ولا أحتاج إلى التأكيد على أهمية البروتوكول بشأن التعديلات على القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي والذي صدقت عليه تسع (9) دول أعضاء فقط وهو يتطلب تصديق أغلبية الثلثين عليه. وأخيراً وبشأن هذه المسألة، لا يساورني أي شك في أن التوقيع والتصديق على معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي أو الانضمام إليها يحظى بالأولوية لدى الدول الأعضاء حالياً.

بند حول ملفات المحكمة الإدارية المختصة للاتحاد الأفريقي:

- 441- عقدت المحكمة الإدارية المختصة للاتحاد الأفريقي والمكلفة بالفصل في النزاعات بين الموظفين والمنظمة، جلستها الأخيرة في عام 2001. وطبقاً للنصوص التي تحكم هذه المحكمة، فإن هذه الأخيرة تجتمع عندما تبرر القضايا الموجودة عقد جلستها.
- 442- أود أن أبلغ المجلس بأنه نظراً لوجود عدة قضايا تنتظر البت فيها من جانب المحكمة، فقد كلفت المفوضية خبيرين استشاريين بمساعدة مكتب المستشار القانوني على إعداد وتحديث الملفات كي تطلع عليها المحكمة في الوقت المناسب.
- 443- يتبين من عملية إحصاء الملفات التي تم القيام بها وجود عشر قضايا عالقة أمام المحكمة في الوقت الحاضر ومتعلقة بشكل أساسي باعتراضات على الإحالة على التقاعد للمادة 51 (أ) (2) من نظم ولوائح العاملين.
- 444- نظراً لمختلف مراحل الإجراء كما نصت عليه اللائحة الداخلية للمحكمة وهي الاستنتاجات وإبلاغ المتقاضين والردود وإبلاغ القضاة واستدعاء المحكمة ... الخ وحرصنا على عرض جميع الملفات العالقة على المحكمة خلال جلستها القادمة، فإننا نري أن جميع الملفات الموجودة إلى الآن يمكن أن يتم اتخاذ قرار بشأنها خلال الشهور الثلاثة الأولى من سنة 2006 حيث سنستدعي المحكمة للبت في هذه المسائل.

مديرية التخطيط الاستراتيجي للسياسات والمراقبة والتقييم وحشد الموارد

1 - مقدمة:

445- اضطلعت مديرية التخطيط الاستراتيجي للسياسات والمراقبة والتقييم وحشد الموارد بالعديد من الأنشطة. وتعد هذه المديرية من المهام التي تم التكليف بها في إطار هيكل مابوتو. وطبقا لمقررات المجلس التنفيذي والقمة ، تتمثل الوظائف الرئيسية للمديرية في المبادرة إلى وضع الاستراتيجيات وإدارتها من أجل توفير الدعم والتمويل الذاتي وتوليد الدخل والاستثمار وتعزيز أفضل الممارسات الداخلية المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي والمراقبة والتقييم ومساعدة المديرية والمكاتب الأخرى على تنمية مهارات التخطيط الاستراتيجي وتصميم وتنفيذ نظام للمراقبة والتقييم من أجل التعرف على إنجازات البرامج والمشاريع وتقدير مدى فعاليتها وتعزيز عملية إعداد نظام تقديم التقارير النصف السنوية والسنوية للمفوضية وتسهيل الدعم اللوجستي وحشد الموارد خارج الميزانية للمفوضية وتنسيق التفاعل مع الشركاء الدوليين.

446- قد بدأت المديرية أعمالها للوفاء بالمهام الرئيسية المنوطة بها عند طلبها وذلك في إطار المشاركة في الأنشطة المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي للسياسات والمراقبة والتقييم وعملية حشد الموارد وكذلك أنشطة مفوضية الاتحاد الأفريقي. وتم إنشاء نظام المراقبة والتقييم وإقراره والعمل به وشيك. وبالإضافة إلى ذلك، شرعت المديرية في إقامة وتعزيز علاقة مؤسسية بناءة ومثمرة مع الإدارات الأخرى في الاتحاد الأفريقي طبقا للتفويض المخول لها والمسؤوليات المنوطة بها.

447- تركز المديرية على بحث وإنشاء الأطر والآليات اللازمة لضمان توفر طرق كافية وموثوق بها ومستمرة للتمويل من أجل تغطية الأنشطة المقررة في الميزانية وخارجها. وفي هذا السياق، اشتركت مديرية التخطيط الاستراتيجي للسياسات والمراقبة والتقييم وحشد الموارد في سلسلة من الأنشطة ولا سيما في العمل على تقديم مقترحات بشأن الطرق البديلة لتمويل الاتحاد الأفريقي والاشتراك في المناقشات الرامية إلى تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين.

2 - الردود وإطار التنفيذ:

448- تم الاضطلاع بالعديد من الأنشطة في إطار تفويض ومسؤوليات المديرية. وقد اتخذت الإجراءات وتم تنفيذ الأنشطة التالية:

(أ) أنشطة التخطيط:

449- يتعين استكمال الخطة الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي وتوزيعها على الدول الأعضاء وجميع الإدارات في الاتحاد. وعقد جلسات لاستشارة الأفكار ودراسة سبل ووسائل إيجاد المصادر البديلة لتمويل الاتحاد الأفريقي. وتمثيل مفوضية الاتحاد الأفريقي في مناقشة خطة عمل اليونسكو 2007/2006 للجنة النيباد وذلك في طرابلس يومي 7 و8 مايو 2005.

أنشطة المراقبة والتقييم:

450- مراقبة وتقييم تقارير المراجعة الداخلية بشأن مكتب الاتحاد الأفريقي في بروكسل والمكتب الأفريقي للثروة الحيوانية في نيروبي وبشأن النقل والسيارات ومقر الاتحاد الأفريقي. وضمان الجودة في كافة القطاعات لصالح عملية التحول المؤسسي للاتحاد الأفريقي. ومراقبة وتقييم التقارير الداخلية والدولية.

تصميم نظام متسق وموحد للمراقبة والتقييم:

451- قامت المديرية بتصميم نظام للمراقبة والتقييم وقدمته في اجتماع إلى كافة إدارات الاتحاد الأفريقي. كما قامت بدراسة واقتراح القرار الذي اتخذ خلال القمة حول المصادر البديلة لتمويل الاتحاد الأفريقي ومناقشة تقارير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومستقبل الأهداف الإنمائية للألفية.

(ب) أنشطة حشد الموارد:

452- خلال الفترة قيد البحث ، تركزت أنشطة المفوضية في مجال حشد الموارد على بحث وتنفيذ الأطر والآليات اللازمة لضمان توفر طرق كافية، موثوق بها ومستمرة للتمويل من أجل تغطية الأنشطة المقررة في الميزانية وخارجها. وفي هذا السياق، اشتركت المفوضية في تنفيذ سلسلة من الأنشطة وخاصة في أعمال اللجنة الوزارية المختصة حول جدول تقدير الأنصبة وفي تقديم المقترحات بشأن الطرق البديلة لتمويل الاتحاد الأفريقي وفي المناقشات الرامية إلى تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين.

453- وفي هذا المجال ، اضطلعت المديرية بالأنشطة التالية:

- تنسيق اجتماع للمانحين تحت رعاية رئيس المفوضية نفسه.
- وضع إطار للتعاون كأساس لإجراء المزيد من المناقشات مع الشركاء الدوليين.
- مساعدة مفوضية الاتحاد الأفريقي على إصلاح أنظمتها للإدارة المالية وعلى ضمان التمويل الكافي من المانحين لدعم ميزانية مفوضية الاتحاد الأفريقي.
- تشكيل فريق عمل داخلي للتنسيق بين الشركاء المتعاونين الدوليين وإقامة منتدى لمراجعة التعاون في مجال التنمية.

تقييم النتائج وتقييم الأداء:الصعوبات والتحديات التي ووجهت في عملية التنفيذ:

- 454- واجهت المديرية بعض المشاكل خلال الفترة قيد البحث على النحو التالي:
- تذرر معظم الإدارات بخصوص معرفتها بمضامين الخطة الاستراتيجية، عدم كفاية التمويل لميزانية سنة 2005، تفضيل المانحين لتمويل برامج/مشاريع بدلا من دعم الميزانية، إجراءات تعيين العاملين الجدد والنقص في عدد العاملين.
 - وبالنظر إلى القيود المالية التي تواجه معظم الدول الأعضاء في الوفاء بالمساهمات المقررة عليها، فقد تمحورت أعمال المفوضية في المقام الأول حول إقامة شراكة حقيقية طويلة الأجل مع الشركاء الدوليين من أجل الحصول على الموارد اللازمة لتنفيذ البرامج الواردة في الخطة الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي. وفي هذا السياق، عقد رئيس المفوضية اجتماعا في 9 مارس 2005 لجميع الشركاء الدوليين المقيمين في أديس أبابا بغية إطلاعهم على رؤية الاتحاد الأفريقي ومهمته وأولوياته خلال الفترة 2004-2007.
- 455- أكد رئيس المفوضية خلال هذا الاجتماع أيضا على الحاجة إلى شراكة جديدة تقوم على حوار حقيقي ومنتظم ومؤسسي على المستوى السياسي ومستوى السياسات والمستوي الفني من أجل تحقيق المشاركة البناءة وتبادل المعلومات والتجارب وتعزيز أفضل الممارسات بشأن التعاون في مجال التنمية. وقد تقبل الشركاء الدوليون رسالة رئيس المفوضية بصورة جيدة حيث تعهدوا بالالتزام بدعم أولويات الاتحاد الأفريقي كما تنعكس في الخطة الاستراتيجية. كما أعرب الشركاء الدوليون أيضا عن موافقتهم من حيث المبدأ على بحث سبل ووسائل الاتجاه نحو اتخاذ ترتيبات للتمويل يمكن التنبؤ بها على نحو أفضل وتنسم بقدر أكبر من الفعالية والكفاءة في شكل آلية دعم مشتركة (دعم مباشر للميزانية).
- 456- من أجل تفعيل الشراكة، قامت المفوضية بوضع إطار للتعاون كأساس لمزيد من المناقشات مع الشركاء الدوليين. ويبرز هذا الإطار الغرض العام من الشراكة وأهدافها ومبادئها التوجيهية وآليات تنشيطها. وتمت مناقشة الإطار المقترح مع الشركاء الدوليين في 31 مايو 2005. وأعرب الشركاء عن ارتياحهم إزاء هذا الإطار باعتباره أساسا يستند إليه لإجراء المزيد من المناقشات. ويجدر بالذكر بصفة خاصة أن الإطار يقترح التحول من تمويل المشاريع الفردية إلى الدعم المباشر غير المخصص الغرض للميزانية. ويقترح أيضا أن يتم هذا التحول تدريجيا من أجل إتاحة وقت كاف لمفوضية الاتحاد الأفريقي لإصلاح أنظمتها للإدارة المالية. ومن ثم، يوصي بأن يبدأ الدعم المباشر للميزانية في 2005 مع الشركاء المستعدين للقيام بذلك وزيادة حصتهم في الدعم الإجمالي في 2006 فما بعدها عقب تنفيذ عمليات إصلاح الأنظمة المالية للاتحاد الأفريقي.

457- يتمثل أحد المعالم الجديرة بالذكر الأخرى للإطار المقترح في إنشاء آلية للتنسيق الأوثق مع الشركاء الدوليين - داخلياً - في الاتحاد الأفريقي ومع الشركاء الدوليين أنفسهم. وقد أدى ذلك إلى تشكيل فريق عمل داخلي للتنسيق مع الشركاء المتعاونين الدوليين وإنشاء منتدى لمراجعة التعاون في مجال التنمية. ويرأس هذا المنتدى رئيس المفوضية أو نائبه ويتكون من جميع المفوضين والمديرين في الاتحاد الأفريقي وممثلي الشركاء الدوليين المقيمين في أديس أبابا والمعتمدين لدى الاتحاد الأفريقي. ويتمثل دوره الرئيسي في المبادرة إلى إجراء الحوار وضمان استمراره على نحو منظم والبحث واتخاذ قرارات السياسة بشأن ترتيبات التعاون وآليات التمويل وتقديم النصح الاستراتيجي عند تنفيذ الخطة الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي ومراقبة وتقييم التقدم في التنفيذ والبحث وإقرار المقترحات المتعلقة بتبسيط وتنظيم ومواءمة الإجراءات والممارسات الخاصة بالمانحين. ويجتمع المنتدى على أساس ربع سنوي ليقدم تقارير مرحلية بانتظام إلى اجتماعات لجنة الممثلين الدائمين.

458- تضمنت الأنشطة الأخرى في مجال حشد الموارد إعداد ورقة تحليلية مركبة حول الطرق البديلة لتمويل الاتحاد الأفريقي. وقد قدمت هذه الورقة إلى اجتماع لوزراء المالية عقد في داكار، السنغال في إبريل 2005. ولا تزال الدول الأعضاء تبحث التوصيات الواردة في هذه الورقة.

459- يتمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه تنفيذ الشراكة الجديدة بين الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين في إصلاح نظام الإدارة المالية بالطريقة التي تعتبر موثوقاً بها من وجهة نظر الشركاء الدوليين. ويجرى بالفعل تنفيذ هذا الإصلاح تحت رعاية برنامج التحول المؤسسي. وقد تم السعي إلى الحصول على وجهات نظر أصحاب المصالح الرئيسيين بمن فيهم الشركاء الدوليين.

من أجل التغلب على هذه المشاكل ، تتمثل الإجراءات التي اتخذت فيما يلي:

460- تم توزيع المزيد من نسخ الخطة الاستراتيجية وتم استكمال النسخة المتكاملة من الخطة الاستراتيجية ويجري الآن مراجعتها لتوزيعها في أسرع وقت ممكن. وعقد اجتماع للتنسيق بين الشركاء تحت رعاية رئيس المفوضية وبمشاركته لإقناع المانحين بالإطار الجديد للدعم منهم وشراكتهم. وتم تقديم الاقتراح بشأن تشكيل فريق عمل داخلي للتنسيق فيما يتعلق بالشركاء المتعاونين الدوليين ومنتدى مراجعة التعاون في مجال التنمية. وفيما يتعلق بإجراءات تعيين العاملين الجدد، يتم التعجيل بالإجراءات بالتعاون مع إدارة الشؤون الإدارية. أما بخصوص النقص في العاملين، فلا يزال الأمر معلقاً. وقد اقترح تنفيذ نظام المراقبة والتقييم. وبدأ هذا النظام واقتراح نشره على كافة الإدارات.

النتائج والإنجازات:

461- أعرب الشركاء عن ارتياحهم إزاء الإطار المقترح كأساس للمزيد من المناقشات. وتجدر الإشارة بصفة خاصة إلى أن هذا الإطار يقترح التحول من تمويل المشاريع الفردية إلى الدعم المباشر غير المحدد الغرض للميزانية. وطلب من المانحين إجراء المزيد من المناقشات بشأن المنتدى وقد أعربوا عن التقدير لهذه الفكرة. ويجرى بالفعل الآن إصلاح نظام الإدارة المالية على نحو يراه الشركاء الدوليون كموثوق به وذلك في ظل برنامج التحول المؤسسي. ويجرى أيضا تنفيذ نظام المراقبة والتقييم. كما تم إقرار إجراءات التعيين ويجرى العمل بها. غير أنه لا يزال هناك نقص في العاملين.

4 - المشاكل العالقة:

462- إن إنشاء آليات للتمويل الأوسع (دعم البرامج والدعم المباشر للميزانية) من شأنه أن يخفف العبء عن كاهل مفوضية الاتحاد الأفريقي بطرق مختلفة. فهو ينفي الحاجة إلى مناقشة الأنشطة على نحو منفصل مع كل شريك دولي على حدة. ويسمح باستخدام مجموعة واحدة من أساليب الرقابة الإدارية والمالية والعملية. وتتيح الفرصة للمانحين بالقيام بعمليات مشتركة للتقييم والمراجعة والعمليات ذات الصلة الأخرى ومن ثم بطريقة واحدة لتقديم التقارير. وباختصار، يؤدي إلى وفورات كبيرة في تكاليف العمليات.

463- وتتمثل التحديات الرئيسية في تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على الامتصاص. ويجب أن تتم معالجة هذه المسألة في سياق البرنامج الجاري تنفيذه للتحول المؤسسي وتقتضي، من بين أمور أخرى، القدرة على وضع وتنفيذ برامج قوية وتقديم تقارير مرحلية بانتظام وفقا للشكل الذي تم الاتفاق عليه على نحو متبادل مع الشركاء الدوليين. ولا يزال النقص في العاملين في المديرية مستمرا.

5 - طريق المضي قدماً:

- يجب أن تقر إدارة مفوضية الاتحاد الأفريقي نظام المراقبة والتقييم حتى يتسنى تنفيذه.
- يجب أن تعمل كافة الإدارات وفقا للنص الرئيسي للخطة الاستراتيجية وما سجل بها من برامج ومشاريع.
- وسوف تستمر المديرية في إجراء المشاورات بانتظام مع الشركاء الدوليين من أجل تعزيز شراكة جديدة تسهم في زيادة فعالية وكفاءة الدعم المقدم من المانحين نحو تحقيق برنامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية للاتحاد الأفريقي (كما يرد في الخطة الاستراتيجية).

6 - مشاريع المقررات التي ينبغي إقرارها خلال الاجتماعات المقبلة للمجلس التنفيذي والقمة:

- يجب إدراج جميع البرامج والمشاريع التي يتم تنفيذها في كافة الإدارات في نص الخطة الاستراتيجية للفترة 2004-2007 من حيث عناوينها ومضامينها.
- تقوم كل إدارة بمساعدة مديرية التخطيط الاستراتيجي والمراقبة والتقييم وحشد الموارد بتحديد خطة عملها التي ترفق بميزانياتها قبل بدء السنة المالية.
- ويجب أن يتم إقرار ومراجعة البرامج والمشاريع المتضمنة في خطة العمل بالتنشاور مع مديرية التخطيط الاستراتيجي والمراقبة والتقييم وحشد الموارد وكذلك مديرية البرمجة والميزانية والشؤون المالية والمحاسبة.
- ويجب إقرار نظام المراقبة والتقييم الذي اقترحه المديرية بالنسبة لكافة إدارات مفوضية الاتحاد الأفريقي. وتلتزم المديرية بالتقرير وتحت مفوضية الاتحاد الأفريقي على مواصلة المشاورات مع الشركاء الدوليين من أجل الحصول على الموارد القابلة للتنبؤ بها لتنفيذ الخطة الاستراتيجية وتحت أيضا المجتمع الدولي على التعجيل بعملية توفير الدعم المباشر نحو تنفيذ الأنشطة ذات الأولوية للاتحاد الأفريقي.

وحدة الاتصالات والمعلومات

1 - المقدمة وسياق العرض:

- 464- من الجدير بالذكر أن مقرر مابوتو في 2003 يقر إنشاء هيكل للاتصالات والمعلومات جنباً إلى جنب مع المديريات الأخرى. غير أن الوحدة كما أقرت لم يتم تفعيلها نظراً للتخطيط لمعالجة أوجه القصور المتعلقة بها.
- 465- وليلحل محل مقرر مابوتو ، تمت التوصية بهيكل جديد على أساس اقتراح يقوم على استبدال وحدة الاتصالات والمعلومات من خلال ضم شعبة المعلومات إلى مديرية الترويج. ويفتضي ذلك إنشاء قسم جديد يتولى ، بالإضافة إلى الوحدة السابقة، مسؤولية المطبوعات وإدارة الموقع على شبكة الإنترنت والنشر الإلكتروني وفقاً للمقرر بشأن الترويج للاتحاد الأفريقي.
- 466- وخلال الاجتماع الذي عقد في 23 مايو 2005 للجنة الفرعية للهيكل، قررت اللجنة الفرعية أنه مع تجاوز الهيكل الجديد المقترح لميزانية السنة المالية 2005 وبالنظر إلى عدم توفر الاعتمادات اللازمة، يكون من غير العملي إنشاء مناصب إضافية ومن ثم يجب الإبقاء على وحدة الاتصالات والمعلومات كما ينص عليه هيكل مابوتو.

2 - الردود وإطار التنفيذ:

- 467- طبقاً لخطة العمل ذات الأولوية للاتحاد الأفريقي، آفاق 2007 (تعديل ثان)، تمت الموافقة في إطار ميزانية السنة المالية 2005، على قيام وحدة الاتصالات والمعلومات بتنفيذ البرامج التالية:
- تحديد استراتيجيات وأدوات وأنظمة الاتصالات.
 - تصميم استراتيجية الاتصالات.
 - تصميم جدول بياني للاتحاد الأفريقي.
 - تصميم رسالة إخبارية لمفوضية الاتحاد الأفريقي (على شبكة الإنترنت).
 - إنتاج جريدة رسمية للاتحاد الأفريقي (تصدر مرتين في الشهر).
 - إنتاج نشرة ربع سنوية باللغات الوطنية.
- 468- كما تم إقرار عقد اجتماعين على النحو التالي:
- حلقة تدريبية حول رؤية الاتحاد الأفريقي لإبراز الخطوط التوجيهية المشتركة بشأن الاتصالات والمعلومات، كخطوة أولى نحو إقرار سياسة أفريقية مشتركة للاتصالات، من المقرر مؤقتاً إقامتها في أكرا، غانا، من 21 إلى 23 نوفمبر 2005.

- اجتماع حول الاشتراك في مشروع الإذاعة والتلفزيون الأفريقي (اجتماع للقائمين بتعزيز المشاريع المحتملة والقائمة)، من المقرر مؤقتاً عقده في القاهرة، جمهورية مصر العربية، قبل نهاية 2005.

3 - النتائج وتقييم الأداء:

- 469- قررت المفوضية وضع بعض الأنشطة المتعلقة بالاتصالات والمعلومات تحت إشراف فريق التحول المؤسسي ضمن تنفيذ البرامج ذات الأولوية وتحقيق نتائج سريعة.
- 470- تتمثل الأنشطة المندرجة تحت هذه الفئة فيما يلي:
 - إصدار رسالة إخبارية داخلية مرتين في الأسبوع (نسخة ورقية ونسخة إلكترونية على شبكة الإنترنت) قبل نهاية شهر أكتوبر 2005.
 - إصدار صحيفة إلكترونية مطبوعة مرتين في الشهر قبل نهاية شهر أكتوبر 2003.
 - تصميم الجدول البياني للاتحاد الأفريقي.
- 471- وتتمثل الأنشطة المتبقية في تنفيذ الأنشطة المقررة لوحدة الاتصالات والمعلومات بما في ذلك الاجتماعات المقررة لسنة 2005.
- اجتماع الخبراء حول الاشتراك في مشروع الإذاعة والتلفزيون الأفريقي.
- حلقة تدريبية حول تحديد سياسة مشتركة للاتصالات والإعلام كخطوة أولى نحو إقرار سياسة أفريقية مشتركة للاتصالات، تم إرجاؤها إلى سنة 2006.
- 472- من المفروض أن يتيح اجتماع الخبراء حول الاشتراك في مشروع الإذاعة والتلفزيون الأفريقي أن يؤدي إلى تمكين مفوضية الاتحاد الأفريقي من إعداد خطة عمل قارية لبحثها سنة 2006 من قبل الوزراء المسؤولين عن الاتصالات والإعلام والبريد الإذاعي في أفريقيا.
- 473- ويتم تقديم قرارات الوزراء بعد ذلك إلى المجلس التنفيذي وقمة الاتحاد الأفريقي لاعتمادها.

4 - المشاكل العالقة والمسائل ذات الصلة:

- 474- من بين المقررات الرئيسية للمجلس والقمة في مابوتو سنة 2003 ، المقرر بشأن الترويج للاتحاد الأفريقي.
- 475- ونظراً للصعوبات المستمرة التي تواجهها وحدة الاتصالات والمعلومات في مفوضية الاتحاد الأفريقي بما في ذلك النقص في القدرات (العاملون والموارد المالية)، تعذر على الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية الوفاء بالمسؤوليات المنوطة بهما فيما يتعلق بالترويج للاتحاد الأفريقي. ويتوقف تحسين معيشة الشعوب الأفريقية وضمان تحقيق التنمية

- القارية والتكامل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لأفريقيا – بدرجة كبيرة – على إنشاء مديرية قابلة للبقاء للاتصالات والمعلومات في المقر الرئيسي للاتحاد الأفريقي على أن يتم تزويدها بصورة كافية بما يلزم لتمكينها من تقديم الرسائل الصحيحة إلى الجمهور العام والمجتمع الدولي.
- 476- إن وحدة الاتصالات والمعلومات كما هي مكونة حاليا من موظف مهني واحد وخمسة من موظفي الدعم الفني وحتى مع العدد الإجمالي للعاملين كما هو محدد في هيكل مابوتو، لا تستطيع أن تتصدى على نحو ملائم للتحديات المتعلقة بالاتصالات التي تواجه الاتحاد الأفريقي.
- 477- على الرغم من ذلك ، تمكنت وحدة الاتصالات والمعلومات من الاستمرار في أداء، من بين مهام أخرى، بعض الوظائف الأساسية للمفوضية مثل تقديم التقارير عن أنشطة الاتحاد الأفريقي واستقبال الزوار في المقر الرئيسي للاتحاد الأفريقي وإطلاعهم على أنشطته وتنظيم المقابلات والرد على أسئلة الصحافة والجمهور وتوزيع المواد الإعلامية.
- 478- خلال الأشهر الستة الماضية (من يناير إلى يونيو) ، تلقت الوحدة رسائل للإشادة والتقدير من داخل أفريقيا وخارجها لمحاضرات عامة ألقتها ولردودها السريعة على أي أسئلة عن الاتحاد الأفريقي.

5 - مشاريع مقررات للاجتماعات المقبلة للمجلس التنفيذي والقمة:

- 479- لم يتم إعداد مشاريع مقررات للبحث أثناء اجتماعات المجلس التنفيذي والقمة المقبلة نظرا لعدم انعقاد اجتماعات وزارية بخصوص الاتصالات والإعلام.

2005

Report of the AU commission for the period from january To june 2005

African Union

African Union

<http://archives.au.int/handle/123456789/4405>

Downloaded from African Union Common Repository